

855
- 41A

CHECKED - 1967

(كمال المحاضرة في آداب البحث والمناظرة)

شرح مطبوعه نتيجة الآداب

المتون المنتخب منها هذه الارجوزة

آداب السيد والامير قدي والكاسبي والولدية والحسينية

قد اشتملت هذه الارجوزة على الآداب المستحسنة في البحث وشروط
المناظرة وما تجرى فيه المناظرة وهو تسعة أشياء وأجزاء البحث
والمقدمة بمعنى جزء الدليل أو شرط الانتاج أو غمائم التقريب
والمنع وفيه التسليم ومجازاة الخصم والسند الجوازي
والتطمين والخلي وفيه اشتباه المعارض بالمعروض وتنوير السند
والنقض المشهور وبالخلاصة والمكسور والمعارضة
والسؤال الاستفساري والتحرير والأشكال الأربعة
بضروبها الاثنين والعشرين رموز سهلة الحفظ والمأخذ ورد غير
الشكل الأول إلى الأول بالخلاف أو عكس الكبرى أو عكس الترتيب
أو عكس الصغرى أو عكس المقدمات إلى غير ذلك مما يروق الناظر
ويسر الناظر ويعين على فهم المناقشات التي ذكرت في الفنون
خصوصاً الأصول

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

(بالمطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر)

(الحجبة سنة ١٣٠٦)

هجريه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أطلع في معاء الافكار • نجوم الآداب • وجعلها مصابيح
لاولى الابصار • ليهتدوا بها في ظلمات البحث الى مناهج الصواب • الكريم
الذي أفعاله لا تمل • فلا مانع لعطائه • الحكيم الذي لا يسئل عما يفعل • فلا
معارض لقضائه • والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي أبدى مدعا •
بدليل المعجزات الباهرة • فتم تقريب من لباه اذ دعاه • الى سعادتي الدنيا
والآخرة • وعلى آله وصحبه الذين أوصحوا بنور رسندهم • فافون شرعه
وسننه • وصحوا بنور برشددهم • أدلة هادية وسننه • وبعد فيقول الفقير
الى الله تعالى الغنى • عبد الملائ بن عبد الوهاب الفتى المكي المديني •
مستمد من فيض مولاه العميم المحتوم • بإشارة وان من شئ الا عندنا
خزائمه وما تنزله الا بقدر معلوم • هذا كمال المحاضرة • في آداب البحث
والمناظرة • شرحته به أرجوز في نتيجة الآداب • خدمة للطلاب •
بتقريرات تسابق الازهان • في انتقاشها بالمعاني • وأمثلة يتكفل ما فيها
من التبيان • بأسراع الملكة للمعاني • وعلى الله اتكالي • في جيع أحوالي •

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿بسم الاله حده سبحانه • أفضل بحث عن نقوض صانه﴾
 ﴿وعاطر الصلاة والتسليم • على الرسول السند العظيم﴾
 ﴿أسرف من تم له التقريب • في حضرة القدس هو الحبيب﴾
 ﴿والآل والعجب الذين عارضوا • بهدم من لمدهاء ناقضوا﴾
 ﴿وبعد ذا فقد جعت متنا • في البحث بالانتقال تم حسنا﴾
 ﴿ثم نظمتم در ذلك النثر • في معط عقد حلية للفكر﴾
 ﴿سميته نتيجه الآداب • والله يهدينا الى الصواب﴾

انتخاب المتن المذكور من آداب السيد الشريف وآداب العلامة شيخ
 زاده المعروف بالكاتبى وآداب المدرعشى السجاقلى المشهورة بالولاية
 والحسينية وآداب السهرقندى مع ضميمات من بعض شروح المتن
 المذكورة وبعض حواشها ﴿والآداب﴾ جمع أدب والادب اسم
 فى الاصل يقع على كل رياضة محمودة تقضى بالانسان الى فضيلة من
 الفضائل ثم نقل الى علوم العربية لعلاقة المشابهة أو السببية وأصولها
 اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعانى والبيان والعروض والقافية
 وفروعها الخط وقرض الشعر والانشاء والمحاضرات والتاريخ وأما البديع
 فهو ذيل للمعانى والبيان وقد نظمها الشيخ محمد الزواجى فقال

خذ نظم آداب توضع نشرها • يحكى شذ المنثور حين يوضع
 لغة وصرف واشتقاق نحوها • علم المعانى والبيان بديع
 وعروض قافية وانشا نظمها • بكتابة التاريخ ليس بضيع
 (وتعريف قرض الشعر باعتبار جهة موضوعه علم يبحث فيه عن أحوال
 الكلمات الشعرية لا من حيث الوزن والقافية بل من حيث حسناتها وقبحها
 من حيث انها شعر ومن حيث الاغراض المختلفة فيه من حكم ووعظ
 ونسيب ومدح وعتب وتعطف وتأديب وغير ذلك) (وتعريفه باعتبار جهة

غايته علم يعرف به كيفية النظم وترتيبه والاقتدار على انشائه على قانون
 البلاغة (وأدابه أربعة) (الأول) أن يستعمل ما يفهم معناه فلا يرتكب
 الغريب من اللغة ولا الوحشي ليكون الكلام سلس القياد ظاهرا في
 تأديته المراد (الثاني) أن يجتنب ما يخل بالالفاظ كأن يترك من اللفظ
 ما يمت به المعنى أو يزيد فيه ما يفسد به المعنى أو يرتكب ما يسمى بالتلبيس
 بالمشناه الفوقية فالأشئ وهو أن يأتي باسم يقصر عنه العروض فيضطر إلى
 ثلثه أي النقص منه كقوله

لا أرى من يعينني في حياتي • غير نفسي الابن اسرالا

أراد بني اسرائيل أو ضده المسمى بالتدنيب كقول الكهني

لا كعبد المليك أو كولد • أو سليمان بعد أو كهشام

أراد كعبد الملك أو ما يسمى بالتغيير وهو أن يحول الاسم عن صورته إلى
 صورة أخرى لضرورة الوزن كقوله

فيه الرماح وفيه كل سابعة • جدلا محكمة من نسج سلام

أراد سليمان على أنه غلط في المعنى إذا الدروع من عمل داود أبي سليمان

أو ما يسمى بالتفصيل وهو أن يقدم أو يؤخر أو يفصل ما حقه الوصول

كقول دريد • فبلغ عمير أن عرضت ابن عامر • أراد فبلغ عمير بن عامر

(الثالث) أن يجتنب ما يخل بالمعنى كالتناقض كقول أبي نواس يصف الراح

كان بقايا ما عفا من حباها • تفارق شيب في سواد عذار

تردت به ثم انفرت عن أديمها • تقرى ليل عن بياض همار

فشبه في البيت الأول حجاب الكاس بالمشيب وهو انما يشبه بالبياض

لاغير وفي الثاني جعله كالليل والجمرة التي كانت في البيت الأول كسواد

العذار هي التي جعلها في الثاني كبياض النهار وفي ذلك تناقض ظاهر

وكقول الآخر

أرى هجرها أو القتل مثلين فاقصروا • ملاكمهم والقتل أعنى وأيسر

فأثبت أنه القتل مثل الهجر ثم قال هو أيسر قتناقض الكلام فلواتى ببل
 بدل القاء لا استقام الكلام وكالاتيان بما ليس في العادة والعرف كقوله
 ونخال على خديك يبدو كأنه • سنا البرق في دجها بادد جونها
 فالمتعارف أن الخال أسود والحدرد الحسن انما هي البيض فكس الشاعر
 المعنى وكالقلب وهو أن يقلب المعنى الى غير ما قصده كقوله
 • قدبت بنفسه نفسى ومالى • أراد أن يقول قدبت بنفسه بنفسى ومالى
 فقلب (الرابع) أن هذا كلامه فيسقط ما يجب اسقاطه ويصلح ما يتعين
 اصلاحه ويحذف الفاظه ويبين أغراضه ومعانيه بحيث لا يقال فيه لو كان
 غير هذا المكان أحسن ولو زيد هذا المكان يستحسن ولو ترك هذا المكان أجل
 ولو قدم هذا أو آخر هذا المكان أفضل ولذا ضرب المثل بحوليات زهير بن أبي
 سلمى قيل كان يعمل القصيدة في ليلة ثم يبق حولا ينقحها قال ابن على النجم
 رب شعر نقدته مثل ما ينش قد راس الصبارف الدينارا
 ثم أرسلته فكانت معايشه وألفاظه معا أبكارا
 لو تأنى لقالة الشعر ما أسسقطت منه حلاواه الاشعارا
 ان خبر الكلام ما يستعير الناس منه ولم يكن مستعارا
 وايس هذا محل بسطه وانما ذكرت هذه النبذة منه دفعا لما عسى أن يقال
 قرض الشعر هو البديع مع أنه غيره الا أنه قريب منه ويشتركان في كثير
 من المسائل من القرض بمعنى قول الشعر أو بمعنى القطع اذا شعره قطع
 تقطيعا اه من شرح عنقود الزواهر والوسيلة الادبية وسعود المطالع
 ملخصا والمراد بالآداب هنا قوانين البحث الآتية ومميت بذلك لانه يذكر
 معنا إعادة آداب مستحسنة للمتناظرين

﴿مقدمة﴾

﴿تعريف علم البحث للشروع • أى باعتبار جهة الموضوع﴾
 ﴿علم به يبحث عن أحوال • كلى اتجاهات على الاجمال﴾

• من حيث انها ترى موجهة • أو انها عن القبول في جهة •
 • تظهر الموضوع في القضية • بأنه ابحاثنا الكلية •
 • وباعتبار غاية اذا رسم • فهو قوانين بها الذهن عصم •
 • عن خطأ المباحث الجزئية • ان القوانين بها امر عيب •
 • فغاية عصمة ذهن الرائي • وحكمه وجوبنا الكفائي •
 • اذ دليل العقل بالتفصيل • لقاصد معرفة الجليل •
 • ورد ذي البدعة والمكابر • توقف عليه في المناظرة •
 • وعرفت بنظر الخصمين • بفكرة في نسبة الشئين •
 • أي نسبة حكمية بظهورها • صوابها صناعة لمن دوى •

كل علم ذي مسائل كثيرة يجمعها امام جهة واحدة ذاتية وهي الموضوع
 أوجهة واحدة عرضية وهي الغاية فتعريفه باعتبار الجهة الاولى يسمى
 حدها وباعتبار الجهة الثانية يسمى رسما (لحد علم البحث) علم يبحث فيه
 عن أحوال الابحاث الكلية كالمع والقبض والمعارضة الكليات من
 حيث انها موجهة أو غير ذلك وتلك الحيثية هي الاحوال والبحث يجمعها
 على تلك الابحاث على الاجال كأن يقال كل منع مقدمة معينة فهو
 وظيفة موجهة وكل ما هو ابطال للمقدمة غير المدللة بدليل فهو غصب غير
 موجه تظهر في هذه القضية التعريفية أن موضوعه الابحاث ولفظ العلم في
 علم البحث ليس جزأ منه وكذا من سائر العداوم فالإضافة بيانية كشجر
 الاراك كذا في تقرير القوانين (ورسمه) قوانين تعصم مراتب الذهن
 عن الخطأ في المباحثات الجزئية كافي الكليوي تظهر من ذلك أن غايته
 تلك العصمة والقانون قضية حلية كلية يستنبط منها أحكام جزئية
 موضوعها يجعلها كبرى اصغرى سهلة الحصول يجعل موضوع تلك
 الكلية مجمولا على جزئي من جزئياته فيحصل قياس من الشكل الاول من
 الضرب الثالث وهو ما صغراه موجهة جزئية وكبراه موجهة كلية ونتيجته

حكم ذلك الجزئي مثلاً اذا قلنا **كل** نقض اجمالي موجه فهذا قانون لانه
 قضيه كلية وموضوعها نقض اجمالي ومن جزئيات ذلك الموضوع
 ابطال دليل كذا بخلاف الحكم عن الدليل في مادة كذا مع كونه مقتضيه
 فيها فقبوله موضوعاً ويحمل عليه موضوع تلك الكلية وهو نقض اجمالي
 فحصل الصغرى ونضم اليها تلك الكلية كبرى ينتج قولنا ابطال دليل كذا
 بخلاف الحكم عن الدليل في مادة كذا مع كونه مقتضيه فيها موجه
 (والوحدة الذاتية هنا اشترالك جميع المسائل في كونها باحثة عن العوارض
 الذاتية للابحاث الكلية • والوحدة العرضية هنا هي كون المسائل
 مشتركة في أنها يحصل بها العصمة عن الخطأ في الذهن في الابحاث الجزئية
 (والبحث) لغة طلب الشيء تحت التراب ونحوه والتفتيش (وعرفا جمل شئ
 على شئ أي الاخبار عنه كقولنا القول الشارح من التصورات • واثبات
 النسبة الخبرية بالدليل كاثبات وجود الصانع بالدليل المشهور • والمناظرة
 أي المباحثة (وحكمه) الوجوب الكفائي لتوقف الدليل العقلي التفصيلي
 في معرفة الله تعالى عليه وهو واجب كفاً وذلك التوقف للرد على ذي
 البدعة والمكابرة وسبأ في معناها نظماً لقوله تعالى وجادلهم بالتي هي أحسن
 وذلك الرد بالمناظرة وهي النظر بالفكرة أي بالبصيرة من الخصمين في
 النسبة بين الشئين اظهار للصواب (والبصيرة القوة التي بها انكسب
 العلوم وهي للقلب بمنزلة البصر للعين كافي آداب السمرقندي وشرحها الشيخ
 الاسلام (والمراد بالنسبة النسبة الحكمية أي الكلامية • واظهار
 الصواب هو ما نأثم به وهو ما ل ما قيل فوائدها ايضاح الحق وابطال
 المشبهة ورد الضال بالزامه ان كان سائلاً والخامه ان كان معللاً (والمراد
 بالصواب الصواب بحسب الصناعة سواء كان مع ذلك صواباً بحسب الواقع
 فيما اذا كان المظهر بضم الميم توقيفاً أو عقلياً أو بحسب الاعتقاد فيما اذا
 كان ظنياً أو بدون ملاحظتهما فيما اذا كان جديلاً بالرد من لا يدراً الا به

فدخّل في التعريف ما إذا كان الغرض من توجيه الخصمين أو أحدهما
تغليب صاحبه إذا كان كل منهما يظهر أنه يريد اظهار الصواب ولم تدل
قرينة على ذلك الغرض فيكون جامعاً أما لو صرحاً أو صرح أحدهما به
أو دلت قرينة عليه فثابتت على ما ليست من العرف (فان قيل) هذا
التعريف لا يصدق على المنوع الواردة على التعريف لفقده النسبة ثم فلا
يكون جامعاً (يقال) النسبة أعم من أن تكون صريحة أو ضمنية ولا ريب
أن الضمنية متحققة ثم (وقد شمل التعريف المناظرة التي أحاط طرفها منع
مجرد كمسبأني لان المراد بالنظر الفحص واللغوي بمعنى توجيه النفس
والتفاهة للمسألة وذلك حاصل في المناظرة المذكورة لا الاصطلاح أعني
ترتيب أمور معلومة للتأدي الى مجهول اذ لو أريد ذلك لما شمل التعريف
تلك المنوع لان الترتيب فيها (وقد اشتمل التعريف على العلل الاربع
فالنظر بالفكرة علة صورية والظهور علة فاعلية والنسبة علة مادية
واظهار الصواب علة غائية (فان قيل) التعريف بالعلل تعريف بالمباين
وهو ممنوع لعدم صحة الجمل (يقال) لان سلم أن ذلك ممنوع مطلقاً لان
التعريف اما بحسب الماهية وهو بالاجزاء المحمولة أو بحسب الوجود وهو
بالاجزاء الغير المحملة كالتعريف بالعلل ذكره ابن سينا وهو بمعنى ما ذكره
غيره من أن الامتناع انما هو في الماهيات الحقيقية أما الاعتبارية فلا
والمناظرة منها التركيم من أوركها العنبر متحققة لتحقق أجزائها
من شرح شيخ الاسلام على آداب السمرقندي ملخصاً

والمبتسدى معلل والقائل • من بعده بالانتقاد السائل •
وقد يرى في الدفع عكس الامر • والناقل الخاكي كلام الغير •
المعلل والسائل هما الخصمان • فالعلل • الاتي بكلام ابتداء في جزئية
من الجزئيات • والسائل • من قال بعده بكلام منتقد اقول المعلل (وقد
يعكس الامر في أثناء الدفع كما اذا نقض المعلل دليل السائل المعارض فان

السائل بصير آتيا بكلام ابتداء حكما فيكون معطلا والمعلل آت بكلام
بعده حكما أيضا فيكون سائلا ﴿والتاقل﴾ من يأتي بقول الغير ولو بالمعنى
مظهرا أنه قول الغير سواء كان بالسمع أو من كتاب ﴿والتنفول﴾ ذلك القول
كما إذا قال الزكاة واجبة في حلي النساء عند أبي حنيفة وليست بواجبة
عند الشافعي

﴿والمدعى مثبت حكم ذي قطره﴾ أي بدليل من قياس اشتهر ﴿
﴿أو الذي يزبل بالتنبيه﴾ في ذي ضرورة خفا البديهي ﴿
﴿والمدعى مركب قد تم في﴾ اخبار ايجاب أو الذي نفي ﴿
المدعى بالكسر من نصب نفسه لاثبات الحكم انظرى المجهول بالدليل
أوليان الحكم الضروري الخفي بالتنبيه (قال دليل) لفته بمعنى الدال وهو
المرشد بالفعل أو القول فيشمل ناصب مابه الارشاد أي العلامة وهي
النصب بضمين وذا كراهية الارشاد يطلق أيضا على مابه الارشاد وهو
أما أصولي أو منطقي ﴿قال دليل المنطقي﴾ قول مؤلف من قضايا متى سلمت
لزم عنها لاثباتها قول آخر أي تسليم قول آخر وهذا اللزوم بين في الشكل
الاول وغير بين في غيره لاحتياجه الى الواسطة كالخلف في الرد الى الشكل
الاول ﴿والتنبيه﴾ هو مثل الدليل شكلا وصورة وانما يتفاوتان باعتبار
الانتاج لان النتائج ان كان بديها خفيا فهو التنبيه وبذلك لا الخفاء
البديهي الغير الاولي كما في آداب السيد وشرحها الرشيدية كالمواستدل
المعلل على حدوث العالم بأن العالم متغير وكل متغير حادث وقال السائل
لانسلم أن العالم متغير فيلزم المعلل دفعه بتنبيه كما يقول بعد المنع في هذا
المثال العالم متغير لا نأشاهد التغيرات فيه من الحركات والا نأشاهد التغيرات
كالحر والبرد فهذا تنبيه على بداهة المقدمة الممنوعة مع كونه دليلا على
العلم بداهتها كما في شرح شيخ الاسلام على آداب المسعودي • وان كان
نظريا مجهولا فهو الدليل ﴿والبديهي الحلي﴾ هو البديهي الاولي وهي

القضايا التي يكون الحاكّم فيها العقل بمجرد تصور الطرفين كقولنا الكل
 أعظم من الجزء والنقيضان كقائمه ولا قائم لا يصدقان ولا يكذبان بل
 يصدق أحدهما والصدقان كاسودوايض لا يجتمعان وقديرهتان
 والاقبل لا يساوي الاكثر . والبدهي القطري القياس وهو الذي
 يعبرون عنه بقضايا قياساتهم معا وهي ما كان الحاكّم فيها العقل به .
 تصور الطرفين بواسطة لا تغيب عن الذهن كقولنا الاربعة زوج فان من
 تصور الاربعة والزوج تصور الانقسام عتساويين في الحال وترتب في
 ذهنه ان الاربعة منقسمة عتساويين وكل منقسم عتساويين فهو زوج
 فهي قضية قياسها معاني الذهن . والبدهي الحسي وهو القضايا التي
 يكون الحاكّم فيها الحواس الظاهرة مما يكون مشتركا عند عامة الناس
 وتسمى بالحسيات كالحكم بأن الشمس مضيئة وأن النار محرقة وأن
 السكين قاطعة أو قوة باطنة وتسمى وجدانيات كالحكم بأن لنا خوفا وأمنا
 وحما وغضا وفرحا وترحافا لا توقف فيما ذكر على أمر عقلي . والبدهي
 الخفي ما كان الحاكّم فيه العقل واحتاج في الجزم بذلك الى تكرار المشاهدة
 كالتجربيات كقولنا السموم نيامسهلة للصغار اذا التجربة فيه البست
 مشتركة بين عامة الناس والحسيات هي ما كان الحاكّم فيه أمر بكامن
 الحس والعقل ولم يخرج العقل في الجزم بها الى تكرار المشاهدة كالحكم بان
 نور القمر مستفاد من الشمس لاختلاف تشككاته النورية بحسب
 اختلاف أوضاعه من الشمس قربا وبعدا والحدس الانتقال من المبادئ
 الى المطالب دفعة ويقابله الفكر فانه حركة للذهن نحو المبادئ ورجوعه
 عنها الى المطالب فلا بد فيه من حركتين بخلاف الحدس اذا لحركة فيه أضلا
 والانتقال ليس بحركة فان الحركة تدريجية الوجود والانتقال آني
 الوجود وحقيقته أن نسخ المبادئ المربنة للذهن فيحصل المطالب فيه
 والمتواترات هي ما كان الحاكّم فيه أمر بكامن الحس والعقل أي بواسطة

السماع من جمع كثير آجال العقل فواطؤهم على الكذب بعد العلم بإمكان
 المحكوم عليه كالحكم بوجود مكة لمن في بغداد (قال السيد وأما المحربات
 والمجديسات والمتواترات فهي وإن كانت حجة للشخص مع نفسه لكنها
 ليست حجة على غيره إلا إذا شاركه في الأمور المقتضية لها من التجربة
 والمقدس والتواتر (تبيينه) جعل في المواقف الوهميات في المحسوسات
 من المقدمات القطعية وقال حكم الوهم في الأمور المحسوسة صادق فحوكل
 جسم في جهة فإن العقل يصدق في أحكامه على المحسوسات وتتطابقهما
 كانت العلوم الجارية بحرى الهندسيات شديدة الوضوح لا يكاد يقع فيها
 اختلاف إلا راء كما وقع في غير ما بخلاف حكمه في المجردات والمعقولات
 الصرفة فإنه إذا حكم عليهم بأحكام المحسوسات كان حكمه كاذبا بحكمه
 بأن كل موجود في جهة وفي مكان اه والظاهر أن الأولى من البدييات
 الجلية ترجوعها إلى الحس (وهذا اللزوم عقلي عند الرازي فار من علم أن
 أعراض العالم متغيرة وكل متغير حادث فمع حضور هذين العليين في الذهن
 يمنع عقلا أن لا يعلم أن أعراض العالم حادثه والعلم بهذا الامتناع ضروري
 والألزم تخلف المعلول عن العلة التامة وهو محال وعادى عند الاشعري
 بمعنى أنه جرت عادة الله تعالى بخلق العلم بالنتيجة عقب العليين السابقين
 وإن لم يجب عليه تعالى خلقها وفي شرح المواقف أنه مذهب القاضى
 الباقلانى وامام الحرمين واعدادى عند الحكماء بمعنى أنه يجب عليه تعالى
 خلق العلم بالنتيجة عقب العليين السابقين لانهما يعدان الذهن اعدادا تاما
 وإذا تم استعداد الممكن يجب على الله تعالى خلقه عندهم اذ لو لم يخلقها يلزم
 الجهل وهو من المبدأ القياض محال وتوليدى عند المعتزلة بمعنى أن العليين
 السابقين يولدان العلم بالنتيجة والمعتبر منها الأول (والدليل الاصولى) اما
 تحقيقى أو مشهورى (فالتحقيقى) ما يمكن التوصل به صحيح النظرية أو فى
 أحواله إلى مطلوب خبرى أو إلى العلم به فيعم المفرد بالنظر إلى قوله في أحواله

والمركب من المقدمات بالنظر الى قوله فيه (والمشهورى) ما يمكن التوصل
 به جميع النظر في أحواله الى مطلوب خبرى أو الى العلم به فيختص بالمفرد
 في العالم كالصانع والنظر في أحواله بملاحظته من حيث أوصافه
 بالتفات الذهن اليه فيوجد فيه حال الحدوث مثلا فيعمل على الدليل بان
 يقال العالم حادث وكذلك لا حظ فيوجد فيه حال أن من ثبت له الحدوث
 محتاج الى الصانع المؤثر فيحصل على ذلك المحمول بان يقال كل حادث له
 صانع • فالتموصل هو الاستدلال وكون العالم بحيث يفيد النظر فيه العلم
 بثبوت الصانع هو الدلالة والامر الذي بواسطة ينتقل الذهن من الدليل
 الى المدلول وهو حدوث العالم الذي هو سبب الاحتياج الى الصانع هو جهة
 الدلالة وثبوت الصانع هو المدلول وهو المطلوب الخبرى (ومن المفرد نحو
 آقبحوا الصلاة بان يقال آقبحوا الصلاة أمر باقامتها والامر بذلك يفيد
 الوجوب (فان قيل) هذه جملة فكيف تكون مفردا (يقال) الجملة اذا أريد
 بها اللفظ كانت مفردا كما في تحرير الكمال بن الهمام والمركب هو
 المقدمات الحاصلة بالحمل المتقدم والنظر فيها ترتيبها كما في شرح الكاتبوى
 لحسن باشا زاده • وفي حاشية مفتي زاده على شرح الرسالة الحاشية أن
 النظر اذا استعمل بنى يكون بمعنى الفكر الذي هو عبارة عن ترتيب أمور
 معلومة للتأدى الى المجهول النظرى اه وعليه فالنظر مستعمل في
 الاول في الملاحظة وفي الثانى في الترتيب (والترتيب اصطلاح جعل الاشياء
 المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض
 بالتقدم والتأخر فهو وضعى اما فى المقدمات المرتبة طبعا أو فى المقدمات
 المنفردة (فالمقدمات المرتبة) نحو العالم حادث وكل حادث محتاج الى الصانع
 ينتج أن العالم محتاج الى الصانع (لكن بدون ملاحظة الهيئة لانها داخلة
 فى الدليل المنطقى وباعتبارها اشتراط ايجاب الصغرى وكلية الكبرى فى
 الشكل الاول مثلا خارجة عن الدليل الاصولى اذ هى عارضة لمقدماته كما

في تقرير مخرج الولاية فالفرق بين المنطقي والاصولي ذى المقدمات المرتبة
 اعتباري (والمقدمات المتفرقة) نحو كل متغير حادث كل عالم حادث كما في
 حاشية مفتي زاده (والنسبة بين الحقيقي والمشهورى بحسب المصدق أى
 الجمل عموم وخصوص مطلق والثاني أعم وبحسب التحقق مساواة (وإنما
 قال ما يمكن دون ما يتوصل مع أنه أخصر تنبيه على أن الدليل من حيث
 هو دليل لا يعتبر فيه التوصل بالفعل بل يكفي إمكانه فلا يخرج عن كونه
 دليلا إذا لم يتغير فيه (وقوله بصح النظر من اضافته الصنفه الى الموصوف
 أى النظر الصحيح وهو المشغل على شرائطه مادة وصورة وقيد بذلك لان
 الفاسد لا يتوصل به الى شئ اذ ليس هو سيدا وان كان قد يقضى الى المطلوب
 اتفاقيا كما لو قيل العالم حادث لانه أثر الموجب القديم وكل ما هو أثر الموجب
 القديم حادث ينتج المطلوب (وأول تقسيم المحدود لا الحدس سواء قيل في
 الفرق بينهما ان الانفصال ان كان لمنع الجمع يكون تقسيما للحدود ان
 كان لمنع الخلو يكون تقسيما للمحدود لان الانفصال هنا لمنع الخلو وان
 كان معه منع الجمع لما بين الافراد والتركيب من التباين • أو قيل ان
 تناول القسمين لفظ من أفاظ الحد فهو تقسيم المحدود والافتقار للتقسيم
 لان لفظ ما يمكن التوصل الخ يشمل القسمين (وليست للادبام والترديد
 قال العلامة السعدى في شرح المقاصد ان تعريف الشئ بالخواص التي
 لا يشمل كل منها الا بعض أقسامه يجب فيه أن يذكر الجميع بطريق التقسيم
 تحصيلًا لتامة شاملة لكل فرد هو كونه على أحد الاوصاف فتقع كلمة
 أوليان أقسام المحدود لا للادبام والترديد الذى ينافى التعريف اه
 (ولفظ العلم قد يستعمل مرادفا للتصور المطلق الشامل للتصور الساذج
 والتصديق المعرف بأنه حصول صورة الشئ في العقل • وقد يستعمل
 مرادفا للتصديق العام الشامل للعلم اليقيني والتقليد والجهل المركب
 ولانظر على التحقيق والشك والوهم على قول المعرف بأنه حصول صورة

الشئ في العقل مع الحكم . وقد يستعمل مراد فالعلم اليقيني بالمعرفياته
 اعتقاد جازم ثابت مطابق للواقع قبيد الجازم احتراز عن الظن والشك
 والوهم وقيد الثابت احتراز عن التقييد وقيد المطابق احتراز عن الجهل
 المركب ولذا عرّف المحققون من المتكلمين والاصوليين العلم بأنه معرفة
 توجب تغيير الا يحتمل متعلقه التقييد لاحالا ولا مالا واشهر اطلاقات
 العلم الثلاثة اطلاقه على التصديق اليقيني لكن يراد به هنا الثاني ليم
 القياس التمثيلي الذي يستعمله المجتهدون فإنه ظني وكذا الامارة . وقد
 يقال المراد به الثالث بناء على أن قياس التمثيل والامارة يقيدان اليقين
 بالنظر الى المجتهد لا بالنظر الى نفس الدليل من حيث هو واذن شأن المجتهد
 اذا تفكر في الامارة والمماثل فحصل له الظن أن يجزم بثبوت الحكم يقينا
 كما في حاشية مفتي زاده على شرح الرسالة الحسينية وانما كان المقصود
 الاتفاق فاسد الا ان العلم الحاصل من الدليل اليقيني يكون يقينيا ومن
 الظني يكون ظنيا ومثل هذا الدليل يمكن أن يكون الناظر فيه واقضا على
 فساد مقدمته الكبرى أعني الجمع بين الایجاب وحدوث الاثر مع أن
 الاحداث لا يكون الا بالاختيار فيزول العلم (وتقييده بالخبري لاخراج
 الاقوال الشارحة لان التوصل فيها الى مطلوب تصوري) والدليل
 من حيث هو اما عقلي أو نقلي أو مركب منهما فالعقلي المحض كالقياس
 المنطقي والنقلي كمسائل الفقه للواجبات القرعية التي دونها المجتهدون
 فينقل المستدل بقولهم عنهم وكاحضار كتاب نقل منه لتصحیح النقل فان
 هذا دليل مشار إليه كافي لا سمدى على الولدية والمركب نه . كالكتاب
 والسنة لا اعتبار صدق الناقل فيه وهو لا يثبت الا بالعقل أى التواتر بان
 هذا خبر من ثبت صدقه بالمجزة وذلك في العقائد اذ منها على اليقين
 والمدعى بالفتح المركب الذي تمت نسبته الاخبارية ايجابا أو نفيًا نحو
 العالم ملازم للاعراض الحادثة (والخبر هو كلام يجوز العقل صدقه وكذبه

بالنظر لانه أى لولم يعلم تحقق مضمونه أو عدمه فدخل خبر الله تعالى وخبر
الرسول صلى الله عليه وسلم والبديهيات الأولية كالنار حارة مما
لا يجوز العقل كذبه للعلم بتحقيق مضمونه ونحو قولنا الأرض فوقنا وأخبار
مسئلة مما لا يجوز العقل صدقه لأن المذكورات لولم يعلم العقل حالها لجوز
الأمرين وحينئذ نخرجها بذلك العلم • وسعى المركب التام دعوى من
حيث أنه يدعى به كما أنه من حيث اشتغاله على الحكم بسعي قضية ومن حيث
احتماله الصدق والكذب خبراً ومن حيث كونه جزأ من الدليل مقدمة
ومن حيث أنه يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث أنه يقع في العالوم
ويستل عنه مسألة فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف
الاعتبارات (والدعوى نعم الصريحة وهي ظاهرة والضمنية وهي
ما يفهم من قيود الكلام بالقرينة ومنها دعوى الحصر المفهومة بقرينة
السكوت في معرض البيان نحو الحيوان ما يحرك فكه الأسفل عند
الاكل فان فيه دعوى الحصر ضمنياً بالسكوت عما يحرك فكه الأعلى وهو
التصاح (ومنها النقل الذي التزمه الناقل بأن قال وهو صحيح أو جعله
مقدمة لدليله أو أخذ في إقامة دليل عليه (ومنها الأقباس وهو ما كان
من القرآن أو الحديث أو من كلام من يتسبك به كالصحابة والتابعين
(ومنها التضمن عند عدم التنبيه عليه ويكون من الشعر لانه لما أتى بقول
الغير على أنه منه لا على أنه من ذلك الغير فقد نصب نفسه لاثبات الحكم
الذي فيه بالدليل أو لظهوره بالتنبيه كافي الرشيدية وتقريراتها

• ثم الذي دعوه بالمقدمة • جزء الدليل أو شرط محكمه •
• بهاتينج وأطلقت على • تمام تقريب الدليل ذى الجلال •
• أى سوقه لكن على الوجه الذى • يستلزم المطالب عند المأخذ •
• بأن يرى اللازم عين المدعى • أو ما يساوى أو أخص مرجعاً •
المقدمة عند الميزانين قضية جعلت جزء قياس (وعند أهل البحث

ما يتوقف عليه صحة الدليل سواء كان قضية حقيقية أو حكمية فالأولى
 ما كانت جزءاً كالصغرى في الشكل وقد يعبر عنها بجزء الدليل والثانية
 ما كانت شرطاً لا نتاجه كإيجاب صغرى الأول وكليته كبراءه إذا قل في
 قوة قوله صغرى دليلي موجبة والثاني في قوة كبرى دليلي كليته **و** ينطلق
 على تمام التقريب وهو على ما قاله السيد في رسالته الأديسة سوق
 الدليل على وجه يستلزم المطلوب فإن كان الدليل يقينيا يستلزم اليقين به
 وإن كان ظاهرياً يستلزم الظن به والمراد بالاستلزام المناسبة المخصصة
 للانتقال لا امتناع الانفكالك كما صرح به السيد في حاشية شرح المختصر
 وذلك بأن يكون اللازم عين الدعوى أو مساوياً أو أخف منها مطلقاً
 وهو ين في الشكل الأول وأما في غيره من الأشكال فاللزم فيها غير بين
 إذ تحتاج إلى الواسطة من نحو الخلف والعكس كما سيأتي ذلك نظماً لله سلم
 بذلك الاستلزام فيها (فهذا سقط ما يقال إن غير الشكل الأول لا يتبع لذاته
 بل بواسطة شيء آخر من الخلف أو العكس مثلاً لأن تلك الواسطة انما هي
 للعلم بالاستلزام لا لنفس الاستلزام كافي قياس المساواة فالاستلزام في
 الأشكال الأربعة انما هو لذاته لا بواسطة شيء أصلاً (وتعريف التقريب
 بما ذكره يختص بالقياس لأن الاستلزام مأخوذ فيه **و** هو على
 ما قال العصام تطبيق الدليل على المدعى فهذا يعم القياس وغيره من
 الاستقراء والتفصيل لأن التطبيق أعم من الاستلزام اللهم إلا أن يراد من
 التطبيق التطبيق على وجه الاستلزام فيختص أيضاً بالقياس **•** أو يقال
 الاستلزام عبارة عن المناسبة المخصصة للانتقال والتطبيق عبارة عن
 إيراد الدليل على وجه يوافق المدعى في معان القياس وغيره فيكون
 الاختلاف بين التعريفين انما هو بالعبارة كفي حسن بإشراذه على
 الكتنبوى **و** تنبيه **•** هذا اندفع ما قبل تطبيق الشيء على الشيء عبارة عن
 جعله مطابقاً بحيث يصدق عليه المدعى والدليل ليس بهذه الحيثية كما

لا ينفى (ولا يتم التقريب الا اذا كان الدليل غير مدخول فيه ولذلك قال
السبيل كوني في حواشي التصورات معنى تمامية التقريب أن لا يكون
الدليل مدخولا فيه فاذا كان اللازم من الدليل غير المطلوب او المطلوب
غير اللازم يقال ان تقريره غير تام أولم يتم التقريب (فان قيل) ليس
التقرير أجزاء ذهنية أو خارجية حتى يتأتى تحقق بعض أجزائه دون
البعض فيصح نفي التمام (يقال) لان سلم ذلك اذ هو أجزاء باعتبار متعلقه
اذ معناه سوق الدليل أى ترتيب المقدمات فان كان مدخولا فيه فقد تحقق
السوق الا أنه لم يتم ذلك الترتيب على الوجه المؤدى الى المطلوب فيقال لم يتم
التقرير وان كان مؤديا فقد تم (و مثال ما تم تقريره وأنتج عين الدعوى
فالو كانت بعض الحيوان انسان وقلنا بعض الحيوان ناطق وكل ناطق
انسان فبعض الحيوان انسان أو كانت الدعوى هذا انسان وقلنا هذا
ناطق وكل ناطق انسان فهذا الانسان (والذى أنتج ما يساويه اما بالعكس
المستوى كما اذا قلنا في اثبات الدعوى الاولى لان كل انسان متحرك
بالارادة وكل متحرك بالارادة حيوان ينتج ان كل انسان حيوان وهو
ينعكس الى بعض الحيوان انسان • أو بدونه كما اذا قلنا في اثبات الدعوى
الثانية لانه متعجب وكل متعجب ضاحك ينتج هذا ضاحك وهو يساوى
هذا انسان (والذى ينتج الاخص كما اذا قلنا في اثبات الدعوى الاولى لان
بعض الحيوان ناطق أسود وكل ناطق أسود فهو زنجي ينتج بعض الحيوان
زنجي وهو أخص مطلقا من الدعوى والاخص يستلزم الأعم • وكما اذا قلنا
في اثبات الدعوى الثانية لانه ناطق أسود وكل ناطق أسود فهو زنجي فبنتج
الاخص منها مطلقا وهو هذا زنجي • وكما اذا قلنا في اثبات لاشئ من
الانسان بحجر لان كل حجر جاد ولا شئ من الجاد بحجر وان ينتج لاشئ من
الحجر بحجر وان وهو أخص من لاشئ من الحجر بانسان المنعكس الى لاشئ من
الانسان بحجر والاخص مطلقا مما ينعكس الى المدعى أخص منه أيضا

لان الاخص من أحد المتساويين أخص من الآخر (وأما اذا كان اللازم من الدليل أعم من الدعوى مطلقاً أو مبيهاً أو أعم من وجهه فلا تقرب (فالاول) كما يقال هذا انسان لانه متحرك بالارادة وكل ما هو كذلك فهو حيوان فهذا حيوان • أزيقال لانه متنفس وكل متنفس حيوان فهذا حيوان فهذه النتيجة أعم مطلقاً من الدعوى • ومنه ما لو ادعى كل حيوان انسان واستدل عليه بقوله لان كل ناطق حيوان وكل ناطق انسان ينتج بعض الحيوان انسان • وكما اذا قلنا في اثبات لاشئ من الحيوان بحجر لان كل حجر جاد ولا شئ من الجاد بانسان ينتج لاشئ من الحجر بانسان وهو أعم من لاشئ من الحجر بحيوان فهو أعم من عكسه أيضاً (والثاني) كما يقال هذا انسان لانه مفرق للبصر وكل مفرق للبصر فهو أبيض فهذا أبيض فهذه النتيجة أعم من وجهه من الدعوى لان قولنا هذا أبيض يجمع مع قولنا هذا انسان في الانسان الابيض ويفترقان في الزنجي والحجر الابيض • وكما اذا قيل في اثبات بعض الحيوان كاتب بالفعل لانه متجهب بالفعل وكل متجهب بالفعل فهو ضاحك بالفعل ينتج بعض الحيوان ضاحك بالفعل فهذا أعم من الدعوى من وجه (والثالث) كما اذا قيل في اثبات بعض الحيوان ناطق لانه فرس وكل فرس صهال ينتج بعض الحيوان صهال • أو قيل في اثبات هذا حيوان لانه جاد وكل جاد لا حيوان فهذا لا حيوان أو لانه غير نام وكل غير نام حجر فهذا حجر فالنتيجة تبين الدعوى • وكذا اذا كان المدعى موجبة كلية عملية أو شرطية متصلة أو مفصلة وأنتج الدليل موجبة جزئية

﴿الاستلزام﴾

- والحدكم ان يكن لا تخراقتضى ويدعى بالاستلزام هذا الاقتضاء •
- وانه تقارن للصدق في • ذهن فقط أو اذا بخارج بني •
- وفيهما لا بد من مناسبة • بتلك ما انفكا عن المصاحبة •
- كأن ترى العلة فرددين • أو يوجد للغير معلولين •

(أو بين هذين التضاييف المتجلا • أو التساوي بين ذين قد علما
 الملازمة والضرورة والتلازم والاستلزام كلها بحسب الاصطلاح بمعنى واحد
 وهو كون الحكم مقتضيا لآخر في الصدق كما في قولنا ان كان هذا انسانا
 كان حيوانا والحكم الاول المقتضى بالعكس هو المضرورة والحكم الثاني
 المقتضى بالفتح هو اللازم وحاصله أنه تقارن صدق الشئيين في الذهن فقط
 أو في الخارج بدون انفكاك بينهما فالاول فيما وجوده ذهني فقط والثاني
 فيما وجوده خارجي (وهو من مقولة الاضافة كالمجيب لان كلام من
 المتقارنين لا يتعقل الابتغال الآخر • فاذا كانا موجودين خارجا فهو
 موجود خارجا بضاعتين الحكما لانه عرض وأما عند أهل السنة فهو أمر
 اعتباري لانهم لا يقولون بشئ من الاعراض الا كيف والائين •
 وان كانا ذهنيين فهو ذهني (ولا يصدق معنى الاقتضاء على المتفقين في
 الوجود ككون الانسان ناطقا والحمار ناهقا فلا حاجة الى تقييد الاقتضاء
 بالضرورة كما قيده المسعودي في شرح آداب السمرقندي (والاقتضاء هو
 وجود المناسبة الخاصة أي المناسبة التي بسببها لا ينفك عن المصاحبة
 في الصدق وتخرج بذلك المناسبة العامة ككون جميع الموجودات الممكنة
 معلولة لشئ واحد وهو تعلق القدرة التمييزية بالحادث أو تعلق السكونين
 • وهي كأن يكون المقدم علة للتالي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود • أو معلولة كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة
 • أو يكونا معا لشيء واحد كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم مضيء
 فان وجود النهار وضاءة العالم معا لولان لطاوع الشمس • أو يكون بينهما
 تضاييف كقولنا ان كان زيد أباً للعمر وكان عمرو ابنه • أو يكون بينهما
 تساويان يكون أحدهما في قوة الآخر فيلزم من وجود كل منهما أو انتفاءه
 وجود الآخر أو انتفاؤه كاللزم بين الفردية وعدم الزوجية في قولنا كلما
 كان هذا العدد فردا فهو ليس بزوج والزوج بين الانسان والناطق في نحو

ان كان هذا انسانا فهو ناطق (وان كان اللازم أهم يلزم من وجود الملزوم وجود اللازم لا العكس ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم نحو كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان فلا يقال كلما كان الشيء حيوانا فهو انسان ولا كلما لم يكن الشيء انسانا لم يكن حيوانا (وانما خص تعريف الاستلزام بما بين الاحكام للاحتياج اليه في الاستدلال ومنع تقريب الدليل دون ما يقع بين المفردات اما لانه ليس بمعتبر عند أهل الاصطلاح واما لانه لا ينفك التلازم بينهما عن التلازم بين الاحكام كقولنا كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا فكما وجد التلازم بين الانسان والحيوان كذلك وجد بين الحكم بكون الشيء حيوانا والحكم بكونه انسانا فاستغنوا ببيان التلازم الاحكام عن تلازم المفردات اذ هو يعلم بالمقايسة على ما ذكرنا من انه اذا علم أن التلازم بين الاحكام هو اقتضاء أحد الحكمين يعلم بانقياس عليه أن التلازم بين المفردات هو اقتضاء أحد المفردين للآخر وأقسام التلازم أربعة لانه يكون في ثبوتين أو نفيين أو ثبوت ونفي أو نفي وثبوت وهو اما في الشرطية المتصلة أو المنفصلة (فالمتصلة) اذا كان طرفاها متصادفين طردا وعكسا كالجسم والتأليف جرى فيهما الا ولان وهما التلازم بين ثبوتين أو نفيين طردا وعكسا بمعنى أن ثبوت كل منهما يستلزم ثبوت الآخر ونفيه يستلزم نفي الآخر نحو كلما كان الشيء جسما كان مؤلفا وكلما كان مؤلفا كان جسما وكلما لم يكن جسما لم يكن مؤلفا يمكن جسمه وكلما لم يكن جسما لم يكن مؤلفا (وان كانا متصادقين طردا كالجسم والحدوث جرى فيهما التلازم الثبوتي طردا نحو كلما كان شيء جسما كان حادثا لا عكسا فلا يقال كلما كان الشيء حادثا كان جسما * ويجري فيهما التلازم النفي عكسا نحو كلما لم يكن الشيء حادثا لم يكن جسما لا طردا فلا يقال كلما لم يكن الشيء جسما لم يكن حادثا لان كلا من الجسم الذي لا يتجزأ والعرض ليس بجسم مع أنه حادث (والمنفصلة) اذا كان طرفاها متعادين

طردا وعكسا وهو في الحقيقة أي مانعة الجمع والخلو كالحدوث والوجوب
 في قولك الشيء إما حادث أو واجب فانه ينافي ثبوت كل منهما ثبوت الآخر
 ونفيه نفيه جري فيهما الآخران أعني التلازم بين ثبوت ونفي وعكسه نحو
 كلما كان الشيء حادثا كان ليس بواجب وكلما كان ليس بواجب كان
 حادثا وكلما لم يكن حادثا كان واجبا وكلما كان واجبا لم يكن حادثا (وان
 كانا متعاندين اثباتا فقط أي لم يجتمعا على الصدق مع جواز كذبهما وهو
 في مانعة الجمع كالتأليف والقدم في قولك الشيء إما مؤلف أو قديم فانهما
 لا يجتمعان اذ لا يوجد شيء مؤلف وقديم وقد يرتفعان كافي الجزء الذي
 لا يتجزأ أو كالعرض جري فيهما الثالث وهو استلزام الثبوت للنفي طردا
 وعكسا نحو كلما كان الشيء مؤلفا كان ليس بقديم وكلما كان قديما كان
 ليس بمؤلف • ولا يجري فيهما استلزام النفي للثبوت فلا يقال كلما لم يكن
 الشيء مؤلفا كان قديما لان كلا من الجزء الذي لا يتجزأ والعرض ليس
 بمؤلف مع أنه ليس بقديم (وان كانا متعاندين نفيًا فقط أي لم يجتمعا على
 الكذب مع جواز صدقهما وهو في مانعة الخلو كالإسناد والخلل في قولك
 الشيء إما ذو أساس أو محتال فانهما لا يرتفعان اذ لا يوجد ما ليس له أساس ولا
 محتال وقد يجتمعان في كل ذي أساس محتال بوجه آخر جري فيهما الرابع
 وهو استلزام النفي للثبوت طردا فيصدق كلما لم يكن له أساس كان محتلا اه
 من محتمل راين الحاجب وشرحه لابن السبكي ملخصا (تنبيه) كما يكون
 التناقض بين الوجوديين يكون بين العدميين نحو كلما كان زيد ليس له ابن
 فهو ايس بأب ويكون بين ملازم عدمي ولازم وجودي نحو كلما لم تكن
 الشمس طالعة كان الليل موجودا او كلما لم يكن وجود الممكن من نفسه
 كان وجوده من غيره وبين ملازم وجودي ولازم عدمي نحو كلما كانت
 الشمس طالعة فالليل ليس بوجوده وكلما كان وجود الممكن من غيره لم
 يكن وجوده من نفسه (والموجبة الكلية المتصلة تستلزم قضيتين

منفصلتين احدهما مانعة تجع وهي من عين المقدم ونقيض التالي
والاخرى مانعة تخلو وهي من عين التالي ونقيض المقدم وهذان
الانفصالان متعاكسان على اللزوم أى متى تحقق منع الجمع بين أمرين
يُمكن عين كل منهما مستلزما لنقيض الآخر متى تحقق منع الخلو بين
أمرين يمكن نقيض كل واحد منهما مستلزما لعين الآخر مثلا اذا قلنا كلما
كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا تكون مانعة الجمع اما أن
تكون الشمس طالعة أو ليس النهار موجودا وتكون مانعة الخلو اما أن
لا تكون الشمس طالعة أو يكون النهار موجودا والمانعة الحقيقية
الموجبة تستلزم أربع متصلات مقدم متصلتين منها عين أحدا الجزأين
وتاليهما نقيض الآخر فاذا قلنا العددان زوج أو فرد فالاوليان كلما كان
العدد زوجا فهو ليس بفرد وكلما كان العدد فردا فهو ليس بزوج والاخريان
كلما لم يكن العدد زوجا فهو فرد وكلما لم يكن العدد فردا فهو زوج وكل
واحدة من غير الحقيقية أى مانعة الجمع ومانعة الخلو تسلم الاخرى
مركبة من نقيض جزأها (فاذا قلنا اما أن يكون هذا الشيء شجرا أو حجرا
فهى مانعة الجمع يعنى أن التافى بينهما فى الصدق ويجوز كذبهما بالخلو
عنهما كأن يكون حيوانا ونستلزم صدق قولنا اما أن يكون هذا الشيء
لا شجرا أو لا حجرا وهى مانعة الخلو يعنى أن العناد بينهما فى الكذب فقط
ويجوز صدقهما بأن يكون لا شجرا ولا حجرا بل يكون حيوانا (واذا قلنا
اما أن يكون زيد فى البحر واما أن لا يغرق فهى مانعة الخلو ويجوز صدقهما
بأن يكون فى البحر ولا يغرق ونستلزم صدق قولنا اما أن لا يكون زيد فى
البحر واما أن يغرق وهى مانعة الجمع ويجوز كذبهما بأن يكون فى البحر
ولا يغرق كما اذا كان سابحا أو فى سفينة أو فى الساحل

﴿المدار﴾

﴿الوصف ان يصلح لان يرتب عليه حكم بالمدار لقباً﴾

هو الدائر الحكم الذي يرتب • والدوران ذلك الترتيب

الدوران لغة الطواف واصطلاحاً ترتيب الشيء على الشيء الذي له صلوح العلية أي كون الشيء بحيث يحصل عند حصول شيء آخر يصح تعطيل الشيء الأول بذلك الشيء الثاني بالترديد وهو السبر والتقسيم أيضاً وهو بأن يتفحص أولاً أوصاف الأصل ويرد في علة الحكم هل هي هذا الوصف أو هذا ثم يبطل عليه كل شيء يستقر على وصف واحد فيستفاد من ذلك علية الوصف المذكور كما يقال علة حرمة الخمر ما لا يتخاذ من العنب أو الميعان أو اللون المخصوص أو الرائحة المخصوصة أو الاسكارا لكن الاتخاذ من العنب والميعان ليسا بعلة لوجودهما في الدبس والخل بدون الحرمة والرائحة ليست بعلة لوجودها في السفرجل والكمثرى بدون الحرمة واللون ليس بعلة لوجوده في الخشاف بدون الحرمة فتعين الاسكارا للحرمة والشيء الأول المرتب هو الدائر والشيء الثاني المرتب عليه هو المدار (فالترتيب جنس يشمل الدوران وغيره من الترتيب الاتفاق كترتيب وجدان المال عند الخروج الى مكان معين وقوله صلوح العلية فصل يخرج الترتيب الاتفاق في كافي المال المذكور لأن الخروج الى مكان معين لا يصلح أن يكون علة لوجدان المال (وأقسام الدوران ثلاثة إما أن يكون وجوداً لا عدماً أو عدماً لا وجوداً أو وجوداً وعدماً معاً) فالأول كترتيب الملك على الهبة فإن وجوده مرتب على وجودها وأما عند عدم الهبة فلا يجب أن يكون الملك معدوماً لجواز تحققه بشيء آخر كالبيع وغيره (والثاني) كالطهارة بالنسبة الى جواز الصلاة فإن عدم الجواز مرتب على عدم الطهارة وأما عند وجودها فيجوز أن لا تجوز الصلاة لسبب انتفاء شرط آخر كاستقبال القبلة (والثالث) كترتيب وجود الرجم على الزنا الصادر من المحسن فيحصل الرجم بحصول زنا المذكور وينعدم بعدمه (وبين الدوران والتسلازم عموم وخصوص مطلق والتسلازم أعم لاجتماعهما في

صورة يكون الدائر والمدا وفيها قضيتين متلازمتين يصلح أن تكون
احدهما ساعلة للأخرى كقولنا كلما كانت الشمس طالعة كان النهار
موجودا وصديق الملازمة بدونه في استلزام وجود المسلول وجود علته
كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة

﴿التعريف﴾

﴿أقسام تعريف لذى التحقيق • لفظي أو اسمي • أو حقيقي •﴾
﴿أما الحقيقي • فذا لما وجد • ليس جزئي • ولا ما فقد •﴾
﴿واسمي • تفصيل مفهوم علم • لا سم بوجه ما كعلم قدر سم •﴾
﴿للمبتدئ لكنه اذا حصل • في خارج فلا حقيقي • انتقل •﴾
﴿وان به تعلم حقيقة خلد • وان عيز عن سوى رسم ما بعد •﴾
﴿والكل اما ناقص أو ذو تمام • وبسطها في فن منطق يرام •﴾

التعريف اما حقيقي أو اسمي أو لفظي (فالتعريف الحقيقي) تعريف الماهيات
الحقيقية أي ما يستلزم تصوره تصور الشيء على تقدير كونه موجودا
أي في الخارج ولا يجري في الجزئي ولا المعدوم (والتعريف الاسمي) قول
دال على تفصيل مفهوم اعتباري غيره معلوم الوجود في الخارج سواء اشتهر
بالعدم كالنعناء للطير المنعوت باوصاف بجمعية أو لا كالعلم اذا رسم للامتدئ
أي عند الشروع فيه فيلزم معلومية المعنى للسامع أي كونه متصورا له
بوجه ما قبل التعريف ثم اذا حصل في الخارج ينتقل للحقيقي • مثلا تعريف
المثلث بشكل محيط به ثلاثة اضلاع قبل معرفة وجوده اسمي وبعد
معرفة حقيقي • وقال السعدني شرح المقاصد ان تعريف العلم المذكور
في مقدمه اشروع اسمي وبعد الا حاطة بما ناله بقلب حقيقيا (وكل منهما
ان كان بالكنه أي بالذاتيات لتصور الحقيقة فهو حدوتان كان بالوجه
أي بالعرضيات للتمييز عما عداه فهو رسم وكل من الحدو والرسم اما تام
أو ناقص وبسط ذلك في فن المنطق وانما ذكرت الاقسام هنا وسيلة لبيان

الشروط اذ باعتبار الدعوى الضمنية بتوفرها أو بقدر شئ منها ترد المنوع ومع ذلك فلسد كرها تكبيلاً للفائدة فنقول (الحد التام ما كان بجميع الذاتيات وهي جنسه وفصله القريبان كالحيوان الناطق للإنسان) والحد الناقص ما كان ببعضها أى بالفصل القريب فقط كالناطق أو به وبالجنس البعيد كالجسم الناطق للإنسان (والرسم التام ما كان بالجنس القريب والخاصة اللازمة كالحيوان الضاحك للإنسان) (والرسم الناقص ما كان بالخاصة فقط كالضاحك أو بها وبالجنس البعيد كالجسم الضاحك للإنسان) أو بعرضيات تختص بجلتها بحقيقة واحدة كقول بعضهم في تعريف الإنسان أنه ماش على قدميه عريض الاطراف ادى الشرة فحكاك بالطبع

❦ وشروطه جمع ومنع وهو ما ❦ ساواه صدقاً ان يكن تم اعلم

❦ وفقدته المحال كالدور في ❦ جلالة أجلى من المعروف

❦ وجسده اذا خلا عن الغلط ❦ في لفظه وعن مجاز ما ارتبط

❦ بواضح القرينة المعينة ❦ ولم تكن شهرة هذا بينه

❦ كذا ان عن مشترك عنها خلا ❦ وذى غرابية قبل الجلال

شروط صحة التعريف الحقيقي والاسمى ثلاثة الاول مساواته للمعرف بالفتح في الصدق وهو أن يكون المعرف بالكسر جامعاً لافراد المعرف مانعاً من دخول غير ها وهذا في المعرف التام لما قال الدواني المساواة في مطلق المعرف بالكسر ليست بمذهب المحققين فانهم قالوا المقصود من التعريف التصور سواء كان بوجه مساو أو أعم أو أخص وللصناعة في جميعها مدخل فلا وجه لعدم اعتبار غير المساواة نعم تشترط في المعرف التام (وبيان المساواة في الصدق أن يكون كل ما صدق عليه المعرف بالكسر صدق عليه المعرف بالفتح وهو معنى الاطراد أى اذا وجد الحد وجد المحدود ويلزمه أن يكون مانعاً من دخول غير افراد المعرف فيه وكل ما صدق عليه المعرف بالفتح صدق عليه المعرف بالكسر وهو معنى

الانعكاس أى اذا وجد المحدود وجد الحده أو اذا انتفى الحد انتفى المحدود
 ويلزمه أن يكون جامعا لافراد المحدود • ومثله الرسم والمرسوم (الثاني)
 خالوه عن الحالات كالدر والفسل (والثالث) كونه أجلى من المعرف
 وشروط الحسن فيه خالوه عن الاغلاط اللفظية • وعن اشتغاله على
 لفظ مجازى بدون قرينة معينة المراد ولا يكفي فيه القرينة المانعة عن
 ارادة الحقيقة اذ المعانى الدالة ألفاظها على المقصود بالالتزام لها لوازم
 متعددة فلا يتعين ارادة اللزوم الذى هو المقصود فى مقام التعريف الا
 اذا وجدت القرينة المعينة للمراد وكل معينة مانعة ولا عكس • وهذا
 اذا لم يكن المجاز مشهورا والافهوسائع فيه بدونها • وكذا عن المشترك
 بدون القرينة المعينة للمراد عند عدم جواز ارادة كل واحد من
 معانيه على سبيل البديل أو لم يكن بينها استلزام والافيهوز خالوها عنه
 • وعن اشتغاله على لفظ غير ظاهر الدلالة عند السامع كالالفاظ القرينية
 ﴿لفظية تفسير لفظ ما تضح • بواضح من لغة أو مصطلح﴾
 ﴿ولو هو كما اذابه قصد • تعيين معنى دون تفصيل عهد﴾
 ﴿وان يل السامع ليس يدرى • بذلك المعنى فذا لا يحصى﴾

التعريف اللفظى هو ما يقصده به تفسير لفظ غير واضح الدلالة بالنسبة الى
 السامع دال على معنى معلوم عنده حال كونه غير عالم بوضع ذلك اللفظ له
 بلفظ واضح الدلالة عليه بالنسبة الى السامع أيضا وبه يحصل التصور ثانيا
 وهو طريق أهل اللغة وأصحاب الاصطلاح • ويكون مفرد سواء كان
 مرادفاله كتعريف الغضنفر بالاسد والقود بالقصاص أو أعجم على
 ما جوزه السعد كتعريف الورد بالزهر أو أخص على ما جوزه أبو الفتح
 كتعريف الطيب بالمسك (فان لم يوجد مفرد ذكر مر كب يقصده به تعيين
 المعنى لا تفصيله كقول المتكلمين الخلاء بعد موهوم وهو الفراغ الذى
 تحيز فيه الاجرام واذا لم يكن السامع عالما بالمعنى لا يمكن التعريف اللفظى

له) والفرق بينه وبين الالهي ان اللفظي لا يفيد تحصيل صورة وانما يفيد
تغييرها ليعلم ان اللفظ موضوع بازاها كما له التصديق ولا يسدرج تحت
القول الشارح ويكون مرادف ولا يتصور فيه رسم لكونه غير مركب
بالتركيب المعهود في القول الشارح . وأما الالهي فهو مندرج تحت
القول الشارح ولا يكون مرادف ويتأني فيه الرسم . ثم زاد بعضهم
قسما سماه تعريفات تنبيهيا وقال في تعريفه هو ما يقصده ازالة غفلة المخاطب
عن الصورة الحاصلة في الخزانة ليلتفت اليها بلا تجشم الى كسب جديد
في احضارها وهو اللفظي متخذان ذاتا مختلفان اعتبارا مثلما تعريف
الغضنفر بالاسد باعتبار ان القصد به اعلام معني هذا اللفظ لمن سمعه ولم
يعلم معناه يكون تعريف اللفظيا وباعتبار ان القصد تنبيه المخاطب على هذا
المعنى الحاصل في ذهنه غير ملتفت اليه يكون تعريفات تنبيهيا اهـ (وأطلق
عليه الجلال الدواني التعريف اللفظي حيث قال في شرح التمهيد اذا
قيل الخلاء محال فيقال ما الخلاء فيجاب بانه بعد موهوم فهذا تعريف لفظي
والغرض منه احضار صورة مخزونة وهو غير ملتفت اليه التصور ابتداء اهـ

تقسيم الكل الى جزئياته

- تقسيم كل جزئيات • ضم قيود متباينات
- لعام مفهوم فن ذا الضم • في كل قسم ما حصول قسم
- وصديق مقسم عليها جار • وهو حقيق أو اعتباري
- فأقول بحرف اما أظهرا • تفصيل مقسم ولو مقذرا
- كالحي اما حيوان ناطق • أي مدرك أو حيوان ناهق
- والحي اما ناطق أو ساهل • تضمن التعريف فيه حاصل
- ولا ان باجمال بدا كالكلمة • اسم وفعل ثم حرف فاعلمه
- وشرطه حصر ومنع فاقتم • وقسمه أخص مما قد قسم
- وبين أقسام له تبين • ومنه عقلي وهذا كائن

﴿بالسبر كالمعلوم اما قبل وجد • أو هو معدوم وثالث فقد
 التقسيم لغة تحليل شئ وتجزئته واصطلاحا ينقسم الى نوعين تقسيم الكلّي
 الى جزئياته وتقسيم الكل الى أجزائه (فالأول) هو ضم قيود متباينة الى
 مفهوماً كلياً ليحصل بانضمام كل قيد اليه قسم منه فيكون المقسم صادقا
 على أقسامه وهو تامة حقيقي أو اعتباري (فالحقيقي) ما يدخله حرف
 الانفصال وهو اما يمكن لا يجب فيه • سواء كان مع تفصيل المقسم لتحقيقا
 كأن يقال الطيور انما حيوان ناطق أى مدرك أو حيوان صاهل
 • أو تقديرا كأن يقال الطيور انما ناطق أو صاهل لان المقسم قد در
 حينئذ في الكل وعلى كل فهو يتق من تعريفها • وأما ان ذكرت الاقسام
 اجالا كقول ابن الحاجب الكاملة اسم وفعل وحرف فلا يتضمن تعريفها
 (وشرطه أربعة) (الأول) المحصر أى الجمع بأن لا يترك في التقسيم ذكر
 بعض ما يدخل في المقسم (الثاني) المنع بأن لا يترك في التقسيم ما لم يدخل في
 المقسم (الثالث) أن تكون الاقسام انحصار مطلقا من المقسم في الحكم لان
 كل قسم مركب من المقسم وقد فني تقسيم الحيوان الى انسان وفرس
 الانسان مركب من الحيوان والناطق والفرس مركب من الحيوان
 والصاهل فيقال بحسب الحمل كل انسان حيوان بدون العكس وبحسب
 التحقق كلما تحقق الانسان تحقق الحيوان بدون العكس الكلّي فيكون
 المقسم أعم من القسم لصدقه عليه وعلى غيره • ولو كان القسم أعم مطلقا
 من المقسم لزم انقسام الشئ الى نفسه وإلى غيره كتقسيم الضاحك الى
 حيوان وزنجي • ولو كان أعم من وجه لزم انقسام الشئ الى نفسه وإلى
 غيره كتقسيم الانسان الى أبيض وأسود بدون ملاحظة المقسم في انقسام
 يعنى بدون ملاحظة انسان أبيض أو الحيوان الى انسان وأبيض • ولو
 كان بعض الاقسام مرادفا لنفس المقسم كأن يقال الانسان اما بشر
 أو زنجي أو مساو يا غير مرادف كأن يقال الانسان اما ناطق أو ضاحك

بالفعل أو يقال الانسان امامتجب أو ينبغي لزم أن يكون نفس الشيء في الواقع قسما منه أى من نفسه في هذا التقسيم وهو معنى قولهم يلزم منه تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره (الرابع) أن يكون بين الاقسام تباین اذا المقصود من التقسيم التمايز بين الاقسام فلترادف القسمان كما اذا قيل الحيوان المفترس اما أسد أوليت أو نساو يا غير مترادفين كما اذا قيل الحيوان الناطق اما ناطق أو انسان يلزم ان يكون نفس الشيء في الواقع قسما له في هذا التقسيم • وان كان بعضها أخص مطلقا من بعض فهو الجسم اما حيوان أو انسان روى يلزم ان يكون قسم الشيء في الواقع قسما له في هذا التقسيم لان الاخص قسم من الاعم • وان كان أخص من وجه كقولك الجوهر اما حيوان أو أسود يلزم عدم التمايز بين الاقسام مع أنه مقصود من التقسيم واللازم كلها باطلة • ومنه العقلي • وهو التقسيم الذي يحكم العقل بمجرد تصور أقسامه باقتصار المقسم فيها بالسبب بأن يكون مترددا بين النفي والاثبات كقولك المعالوم اما موجود أو لا أى على مذهب نفاة الاحوال كالاشعري وقيل يرد بل ترديد كقولك العدد زوج وفرد ويقابله الاعتبارى وشرطه أن لا يجوز العقل قسما آخر للمقسم بمجرد ملاحظة مفهوم التقسيم والابطال الحصر العقلي

• ومنه ما يدعى بالاستقراقي • يؤخذ من تتبع الاشياء •
 • مثل انحصار الدلالة الذي • ثلث أقساما لها في المأخذ •
 • ومنه نقلي كحصرنا البديع • فهائري في الكتب من حسن الصنيع •
 • وحصر ذى التأليف جعلي • وذا • من نوع الاستقرا لمن به احتذى •
 ومنه أى من تقسيم الكل الى جزئياته ما سمي بالتقسيم الاستقراقي وهو ما يستند فيه الى التبع فيما علمت أفرادها كاتحصار الدلالة في أقسامها الثلاثة وثلاث بالبناء للفاعل وضميره يعود الى الانحصار ويمكن

الترديد فيه بين النفي والاثبات ليقل الانتشار ويسهل الاستقراء لكن
لا بد أن يبقى حينئذ بعض الأقسام من سلاسله كان في القسم الأخير كقولك
العنصر أما أرض أو ماء أو هواء أو لا وهو النار • أو في الوسط كقولك
العنصر أما أرض أو لا والثاني إما شيء إما لا • أو لا وهو
النار • أو في الأول كقولك العنصر إما غير أرض أو أرض والأول إما غير ماء
أو ماء والأول إما هواء أو لا وهو النار • والقسم المرسل في جميع هذه الصور
أهم مما وجد بالاستقراء ومعنى هذا العموم أنه لا ينحصر مفهومه في النار
بحسب العقل حيث يجوز أن يكون في مفهومه شيء آخر غير ما وجد
بالاستقراء كالنور والكهرباء • بشرطه أن لا يوجد في الواقع قسم آخر وان
جوز العقل وجوده سواء دل البرهان أو التنبؤ عليه على بطلانه أو لم يدل
(تنبيه) زاد بعضهم قسما سماه قطعا وهو ما لا يجوز العقل فيه قسما آخر
بالنظر إلى الدليل أو التنبؤ وان جوزه مجرد ملاحظة مفهومه ولم يذكره
العلامة السجاقلي في الولدية فقال شارحها والمصنف أدرج انقطعي
في العقلي كاهور أي البعض أو في الاستقراء كاهور أي بعض آخر • ومنه
نقل يستدعيه إلى التنبؤ فيما لم تعلم أقراده كحصر السدب في البطاسم
والتورية وغيرها مما ذكر في الكتب المتداولة (وحصر المؤلف كتابه
في خمسة أبواب مثلا جعل بالنسبة إليه واستقراء بالنسبة لمن احتذى به
في قراءة الكتاب حتى استقرأه

والاعتباري الذي لم تنتج • أقسامه في واحد أو تجمع •
لأنها تصادقت ذاتا كما • تبين من حيث مفهومهما •
كقولك الإنسان أما كاتب • أو شاعر بشرط هذا الواجب •
كقولك في الحصر والمنع وما • عدا في تعقل قد حتم •
التقسيم الاعتباري هو ضم قيود متغيرة مفهومها متصادقة ذاتا إلى
المقسم كقولنا الإنسان أما كاتب أو شاعر وكيفية المنطوق الكلي إلى

أقسامه الخمسة لان القيود الخمسة في ذلك التقسيم تصادقت في شيء واحد كالملقون بضم الميم وفتح اللام ومعناه مائة صنف بلون فانه جنس للأسود والاحمر ونوع للمكيف بضم ففتح أى الموصوف بالمكيف وفصل للكثيف وخاصة للجسم وعرض عام للحيوان (وانما كان جنسا للأسود والاحمر لانه أعم من كل منهما لتناوله الأبيض والأسود والاحمر والاصفر الى غير ذلك ونوعاً للمكيف لانه أخص منه فان المكيف يعم الحار والبارد كالهواء بخلاف الملون وفصل للكثيف أى الجسم الكثيف اذ تفرقه جسم ملون وخاصة للجسم فان ما ليس بجسم كالجوهر المجرد ليس بملون **وشرطه كشرط** التقسيم الحقيقي في الحصر أى الجمع والمنع ذهناً وخارجاً ما في ما عدا ذلك من كون القسم أخص مطلقاً من المقسم فهو بحسب التعقل فقط وان كان مساوياً في الخارج وكذا كون الاقسام متباينة انما هو في التعقل لافي الواقع فلا يضر مصادقتها في شيء اذ هي مفهومات اعتبارية

تقسيم الكل الى أجزاء

تقسيم الكل الى أجزاء • تفصيل ما فيه من الاشياء

وذلك كالانسان حي ناطق • أو هو لحم عصب صفات

تباين المقسم والاقسام • وحصره والمنع شرط سام

تقسيم الكل الى أجزائه عبارة عن تحليل الكل وتفصيله الى أجزائه الذهنية كما يقال الانسان حيوان وناطق أو الى أجزائه الخارجية كقولك الانسان لحم وعصب وصفات و هو لتحصيل ماهية المقسم لا لتحصيل ماهية الاقسام ومن ثم لا يصدق على أقسامه ضرورة أن الكل لا يحتمل على الجزء من حيث انه جزء ويكون داخل في ماهية المقسم فهو والحكم على المقسم بأن ليس له جزء خارج عن الاقسام (ولا يجوز ادخال حرف الانفصال في هذا التقسيم فلا يقال السكتنجييل اما عسل أو خل بل يقال السكتنجييل عسل وخل لان الكل لا يتحقق بكل واحد من الاجزاء بل بالجموع من حيث هو

مجموع وشروطه أربعة (الأول) الحصر أى الجمع (الثاني) المنع بأن يذكر فى
 الأقسام جميع ما كان جزءاً من المقسم اذ لو لاه لم تكن الأقسام المذكورة
 فيه ماهية للمقسم فلا تحصل ماهيته وهذا ما لم تقم قرينة على ارادته مثل
 رب وقدوم التبعيضية نحو ومن أقسامه كذا وكذا • ولا يذ كرفها ما لم
 يكن جزءاً من المقسم اذ المركب من الشئ وغيره لم يكن عينه (الثالث) تبين
 الأقسام بحسب الحمل (الرابع) مباينة كل قسم للمقسم بحسب الحمل
 أيضاً أما بحسب التحقق فينبه ما عوم مطلق لانه كلما تحقق الكل تحقق
 الجزء ولا عكس ﴿آداب البحث﴾

١ • لا يترك الإيجاز والاطنابا • ولا ينافر حين أنسم ابابا •
 ٢ • وليستب ضحكاً ورفع الحس • وذاغرابه كالاسطقس •
 ٣ • ومجمل والدخل فى الكلام • من قبل فهم ذلك المرام •
 ٤ • لا بأس فى إعادة المسألة • لفهم تاركها لا دخل له •
 ٥ • ولا يظن خصمه حقيراً • وليك الحق به ظهيراً •
 آداب البحث المستحسنة للجانبين عشرة (أحدها) الاحتراز عن الإيجاز لئلا
 يكون مغلاً بفهم المقال (ثانيها) الاحتراز عن الاطناب والافئودى الى
 الملل (ثالثها) الاحتراز عن المناظرة مع المهاجرة والافئودى لانه يجاللة
 قدوا الحصر (رابعها) الاحتراز عن الفصل ورفع الصوت بالمقال لانهما
 من معات الحق أو الجهال يسترون بذلك جهلهم لئلا يغلبهم خصمهم
 (خامسها) الاحتراز عن استعمال الالفاظ الغريبة كالاسطقس أى
 ما ينتهى اليه الشئ فى التحليل ضد العنصر فانه مبدأ التركيب والافئودى
 الى عسر الفهم (سادسها) الاحتراز عن استعمال المجل فى الكلام لئلا
 يؤدى الى تردد فى فهم المرام (سابعها) الاحتراز عن الدخول فى الكلام
 قبل فهم المرام والافئودى الخبط فى البحث والالحام أو الالتزام خطأ ولا
 بأس بالاعادة لاجل الفهم (ثامنها) التحرز عن التعرض لما لا دخل له فى

المرام والإفتشتر الكلام وبحصل البعد عن الصواب (تاسعها)
 الاحتراز عن ظن خصمه ضعيفا لا يؤدبها وانه الى اصدار كلام ضعيف
 فيكون مغلوب الخصم الضعيف بالالزام أو الاغلام وهذا أشنع ما يكون
 في المقام (العاشر) أن ينوي بالمناظرة أن يكون ظهور الحق

(شروط المناظرة)

(شروطها ضبط قوانين النظره سؤالاً أو جواباً كما اشتهر)
 (كذلك علم المتناظرين ما • تناظر اقيه بقول العلماء
 (من نظري لم يكن بالتضع • اذ طلب الواضع علماً لا يصح)
 (وباصطلاح لم يجوز أن يعترض • على اصطلاح ما بهذا المعترض)
 شروط المناظرة أربعة (أحدها) ضبط قوانين النظر في كيفية إيراد
 الاسئلة والاجوبة وكيفية ترتيبها على ما اشتهر في كتبها المحررة (ثانيها)
 أن يكون كل من المتناظرين عالماً بالمسألة التي يتناظران فيها أما إذا
 جهلاها كما لو سمع من لا المالم به علم العروض أصلاً عرضياً يقول صدر
 أول بيت من البردة مخبون ولا يدري السامع معنى ذلك إلا أنه حفظه
 وتكلم به عند شخص ولم يكن ذلك الشخص عالماً بذلك أيضاً ولم يعلم ذلك فهذا
 النزاع بينهما يسمى معاندة ولو جهلاها أحدهما فالجاهل معاند والعالم أحق
 قال سيدي محيي الدين بن العربي

خاطب الناس بالذي عرفوه • لا تكن منكراً لما ألفوه
 وتجاهل مع الجهول وسلم • لهم وفي الكلام ما زيفوه
 وإذا كنت مبصراً بين عمي • فأكتم الحق حيث لم يعرفوه
 اغماسات الرجال بهذا • وبهذا استجن ما كشفوه

وقوله بقول العلماء متعلق بتناظر ا مضمنا معنى آخذين فيتكلّم في كل علم بما
 هو من وظيفته كالكلام في علم الكلام فانه يجب أن يتكلّم فيه باليقينيات
 المقيّدة للاعتقاد لانه لا يمكن في الاعتقاد الامارة فلا يتكلم في اليقيني

وظائف الظنى كأن يعارض دليلا قطعيا كالقرآن بامارة ظنية كالقياس
لأنه لا يفيد شيئا ولا يتكلم بالعكس أى لا يتكلم فى الظنى وظائف اليقضى
أيضا كان يتكلم فى الدليل الظنى بأنه لا يفيد المطالب لاحتمال أن يكون
كذا لان غرض المعال ح اثبات الظن بذلك الشئ وكون الدليل محل محتملا
لغيره لا ينافى ذلك كفى آداب السيد وشرحها الرشيدية (نالتها) ان تكون
من الظريات ولم تكن متعلقاتها واخلجه عندهم تلقى اليه • وخرج بقيد
كونها نظرية البديهية الجلية فانها لا يرد عليها المنوع لا بشاهد ولا بدونه
وقد تقدم بيان البديهى الحلى والمستقرة يعنى المثبتة بدليل الاستقراء
التام ككل حي وموت والمولدات الثلاثة الحيوان والمعدن والنبات ومقولة
الجوهر واحدة ومقولات العرض تسعة لا بشاهد ولا بدونه وطاب التنبيه
على البديهى انما يكون فى البديهى غير الحلى كما تقدم والمستقرة
باستقراء ناقص كقولنا كل حيوان يحرك فكذلك الاسفل عند الاسفل
الابشاهد يظهر به خلل الاستقراء كأن ينقضه فى مثاله بالقاسح وهو
الشاهد • وخرج بقيد أن لا تكون متعلقاتها واخلجه ما اذا كان المنوع
واخلجه عنده اذا المتع بمعنى طلب الدليل للوضوح طلب تفصيل الحاصل
فيكون مكابرة لان معنى الوضوح ان يكون متعاقبه مسلما عنده جازما به
سبب من الاسباب سواء كان جزما مطابقا للواقع حاصل بالبداهة أو
بالبرهان أو جهلا من كاحصلا بالدليل الفاسد أو بالتقليد أو بغلط الحس
والنقض لهو المعارضة مكابرة لمصادمتها البديهى عنده • وقوله علما أى
مناسبا وهو المماثل للمطوب تمييز للواضح دفع به ايهام أن المراد بالواضح
الواضح مطلقا مع انه ليس كذلك اذا المراد به الواضح بالعلم المناسب قال
السيد فى رسالته الا دايمة جرت كلمتهم على انه لا يجوز ان يوجب التصحيح
والتنبيه والدليل على المعوم مطلقا والحال ان ذلك اذا لم يكن المطوب ممكنا
أن يعا بوجه آخر • وتوضيحه ما قاله الصبان على ملاحظتى على رسالة العضد

في الأدب ان النقل ان كان معلوم الصحة علمائنا المطلوب فطلب
 تصحيحه مكابرة أما اذا كان مطلوب طالب التصحيح فوق ما عنده كان يطلب
 اليقين والذي عنده ظن فاطلب لائق (رابعها) أن تكون المناظرة جارية
 على اصطلاح واحد اذا لا يجوز أن يأتي باعتراض مبني على اصطلاح على
 مدعى مبني على اصطلاح آخر ليس فيه ذلك المعترض عليه بفتح الزاء
 مثلاً لو قال المعلن على اصطلاح المتكلمين الشيء هو الموجود فليس
 للسائل ان كان علمائه أن يقول على اصطلاح الحكماء لان لم ذلك
 فان الشيء يتم الموجود والمعدوم وانما لم يكن لذلك لانه لا مشاحة في
 الاصطلاح (وآثر المتكلمون تخصيص اطلاق الشيء على الموجود فقط
 لان الشيء يطلق على الله تعالى كقوله تعالى قل أي شيء أكرهه ادة قل
 الله ولقوله تعالى وقد خلقنا من قبل ولم تلد شيئاً أما اذا لم يكن السائل عالماً
 بالاصطلاح الذي بني عليه المعلل كلامه ومنع فعلى المعلل أن يجيبه
 بالتحريير ببيان الاصطلاح الذي بني عليه

﴿ما تجرى فيه المناظرة﴾

﴿تكون في التعريف والتقسيم • ومدعى النقل بالتعميم﴾
 ﴿وفي دليل المدعى وفي السند • قطعياً أو سواه حسبما ورد﴾
 ﴿وفي عبارة وفي المقدمة • جزأ حقيقياً وحكاماً عنه﴾
 ﴿كذلك المركب الناقص ان • قيد قضية كدائمين﴾
 ﴿وتلك في الانشاء تجرى حينما • خالف في كالتحقيق والعلماء﴾
 المناظرة تجرى في تسعة أمور (أحدها) التعريف (ثانيها) التقسيم
 (ثالثها) المدعى (رابعها) النقل بالتعميم أي سواء كان تعريفاً أو تقسيماً أو
 مركباً تاماً (خامسها) المدعى أي المركب التام (سادسها) سند المنع قطعياً
 كان أو غيره (سابعها) العبارة أي اللفظ (ثامنها) المقدمة ولو مطوية
 وهي ما يفهم من سياق الكلام (تاسعها) المركب الناقص اذا كان جزأ

للقضية سواء كانت جلية أو شرطية موجبة أو سالبة بأن كان قيداً
 للمحكوم به أو للمحكوم عليه أو قيد النسبة وهو ما يقصد بجزمه من
 الدلالة على جزم معناه ولا يصح السكوت عليه كروى ودانما في قولك هذا
 العالم روى دانما فإنه تصديق مقفى وكذا سبعة عشر من قولك هؤلاء
 رجال سبعة عشر وسيأتي بيانه في آخر بحث المناظرة في الدعوى ولا
 تجرى في الانشاء لانه تصور ساذج ليس معه حكم الا في العبارة اذا خالفت
 قول علماء العلوم العربية كالصور والصرف أو كان نقلاً فيجوز فيه
 ما يجري في النقل كما قال قال النبي صلى الله عليه وسلم موتوا قبل ان تموتوا
 والانشاء لا يجاد معنى بلفظ يقارنه في الوجود وأقسامه خمسة وهي الامر
 والامام والالتماس والنهي والتنبيه وهويم التمني والترجي والنداء
 والقسم والتعجب والتعسر كما في قوله تعالى حكاية عن امرأه عذراء رب اني
 وضعها آتني وراعه المطلب والاخبار الموضوعه للاخبار عن الفعل اذا
 استعمات في طلبه بطريق الانشاء على سبيل المجاز نحو كتب عليكم
 الصيام وأطلب من هذا القيام (واختلف في الاستفهام فجعله بعضهم قمماً
 برأيه وأدرجه بعضهم في التنبيه • ولا في المفرد كالتصورات التي في ذهن
 التصديقات وهي الموضوع والمحمول كالعالم ومتغير في نحو قولك العالم متغير
 والمقدم والتألي في نحو قولك ان كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً
 الا انه يستل عماً ذكر بطلب بيان المراد منها وبيان مرجع الضمير وقد
 يعترض على أفعالها من جهة عدم مطابقة القوانين العربية كما سيأتي في
 المناظرة في العبارة

(أجزاء البحث)

- أجزاء بحثنا المبادئ الأولى • تعين مدعى به يفصل
- بعد سؤال سائل فيما نحن • ونكتة الاشارة في المخالف
- كذا التقرير بقصد البادى • كى لا يقول ليس ذا مرادى
- ولم يكن في كل لفظ يقبل • لانه يلزمه التسلسل

والثان أوساط أى الدلائل • وثالث مقاطع فواصل

• أى من ضروريات أو ماسلما • متى انتهى البحث إليها ختما

أجزاء البحث ثلاثة (الاول المبادئ) وهى تعيين المدعى اذا كان فيه خفاء أو أجمال أو اشتراك أو مجازة لاقرنة واضحة هل على المراد ولم يرد كل معاني المشترك على البدل ولم يكن بينها استلزام ولم يكن المجاز مشهورا ولذا قيل ما تمكن فيه الإيهام حسن فيه الاستفهام ويكون التعيين أما بافراز أجزائه من معنى الى آخر أو بافرازه من مذهب الى آخر بعد طلب السائل منه بيان ما يسوغ بيانه كما اذا ادعى المعلل ان النية ليست بشرط فى الوضوء • فينبغى للسائل أن يقول ما النسبة وما الشرط وما الوضوء • فيقول المعلل الية اصطلاح قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى والطاعة هنا رفع الحدث • مثلا والشرط أمر خارج عن الشيء يتوقف عليه تأثير المؤثر فى الشيء لا وجوده والوضوء غسل الوجه واليدين الى المرفقين والرجلين الى الكعبين ومسح ربيع الرأس • فيقول السائل على أى مذهب عدم شرطيتها • فيقول المعلل على مذهب أبى حنيفة (وان كان نقلا فيقول السائل من أى كتاب نقل هذا فيقول المعلل من كتاب الهداية مثلا وفى قولنا ما يسوغ بيانه إشارة الى انه ليس للسائل أن يطلب من الناقل الدليل على المقول أو على مقدمة من مقدمات الدليل الذى نقله • مع الا اذا تصدى الناقل لاثبات المقول فللسائل ذلك لان الناقل حينئذ أخذ من نصب المدعى فيطالب بما يطالب به (والسؤال موجه أيضا فيما يخالف المشهور بطلب بيان النكته فى اذا سلك ذلك المخالف وكذا التقرير للمعلل بمقصوده كى لا يقول فيما بعد ليس مرادى كذا) ولا يقبل فى كل لفظ لان ذلك لجأ وتعت مضوت فائدة المناظرة اذ يلزمه التسلسل (والثانى الاوساط) وهى الدلائل (والثالث المقاطع الفواصل) أى المقدمات التى اذا انتهى البحث إليها ينقطع من الضروريات أى اليقينيات سواء كانت ابتداء أو انتهاء ومن

الظنيات المسئلة (فالضروريات) كاجتماع النقيضين وارتباطهما
والدور والتقدمى لانه يقتضى تقدم الشئ على نفسه وتأخره عنها وفى هذا
اجتماع الضدين (أما الدور والمعنى كافي المتضايقين فهو ليس بحال الا ان يقع
بين أجزاء التعريف أو بين المعرف والتعريف • وكالتسلسل بالشروط
المخصوصة لانه يقتضى مساواة الاقل للدائم وسيأتى بيان الدور
والتسلسل فى مجت النقض الاجالى • وكحدوث العالم لانه ينتهى الى
مشاهدة تفسير الأعراض وهذه كلها بديهية لكن كون ماذ كرموجود فى
الجزئيات منه ما هو بدهى ومنه ما هو نظرى مثلا لو قلت هذا قائم ولا قائم
فوجود اجتماع النقيضين فى هذا المركب بدهى ولو قلت الانسان حيوان
ناطق لم يتركب من العناصر والحيوان جسم نام حساس تركب من الامزجة
فوجود اجتماع النقيضين فى هذا التعريف نظرى (والظنيات المسئلة) هى
قضايا ناسلم عند الخصم ويبنى عليها الكلام لدفعه سواء كانت مسلمة قبا
بيدها خاصة أو بين أهل العلم كتعليم الفقهاء مسائل أصول الفقه كالأول
استدل حتى على وجوب الزكاة فى حلى البالغة بقوله عليه السلام فى الحلى
زكاة فقال شافى هذا خبر واحد فلا نسلم انه حجة فيقول المعلق قد ثبت هذا
فى علم أصول الفقه ولا بد أن تأخذه ههنا مسلما (والم لم يكن من معتقداً)
وهو جواب جدلى كافي القطب على الشبهة (وفيه عند تعريف القياس
بانه قول مؤلف من قضايا اذا سلمت لزم عنها لاذاتها قول آخر مانعه وقوله
اذا سلمت اشارة الى ان تلك القضايا لا يجب ان تكون مسلمة فى نفسها بل
يجب ان تكون بحيث لو سلمت لزم عنها قول آخر ليندرج فى الحد القياس
المصادق المقدمات وكاذبا كقولنا كل انسان حجر وكل حجر جاد فان هاتين
القضيتين وان كذبتا الا انهما بحيث لو سلمت لزم عنهما لاذاتيهما ان كل انسان
جاد

وظائف المناظرين

وظائف المناظر المناقضة • أى منعه والنقض والمعارضه

﴿سؤاله والسند والتحرير • اثباته بالمنوع والتفسير﴾
 ﴿ولم يلج الحل وتحرير السند • قسها بالاستقلال من هذى بعد﴾
 ﴿ولا المجارة والاشتباه في المعارض بالمعروض من قد ذهل﴾
 ﴿والدخل في الدليل بالتحقيق • تسليمه التعيين للطريق﴾
 وظائف المناظرين ثمانية وهي المنع والنقض والمعارضة والسؤال
 الاستفساري وسند المنع والتحرير واثبات المنوع بالدليل أو بإبطال المنع
 أو بإبطال السند وتغيير الدليل • أما الحل وتحرير السند ومجارة
 الخصم واشتباه المعارض بالمعروض والدخل في الدليل والتسليم وتعيين
 الطريق فليست أقساما مستقلة بل هي داخلية فيما تقدم وكلها استأني
 مفصلة فلا حاجة للتطويل ببيانها هنا وهناك والدخل يحرك ويسكن في
 القاموس دخل كفرح وعنى دخلا ودخلا وفي المصباح دخل عليه بالبناء
 للمفعول إذا سبق وهمه إلى شيء فغلط فيه من حيث لا يشعر اه لكن
 السكون هنا متعين للوزن

﴿المناظرة في الدعوى والدليل والمقدمة﴾

﴿المنع في المقدمات قد عهد • أي طلب الدليل ان ذاما وجد﴾
 ﴿كليت الصغرى به مسلمة • أو الشرط لم تكن مقمه﴾
 ﴿أو أن تقريب الدليل لم يتم • أي أنه لم يسدعاه ما لزم﴾
 ﴿ومنه تسليم بأن يقول لا • أسلم الصغرى وبعده تلا﴾
 ﴿سليت لا معتقد اذى الصغرى • فلا أرى مسلما في الكبرى﴾
 المنع ينقسم إلى حقيقي ومجازي (فالمنع الحقيقي بمعنى طلب الدليل على
 مقدمة معينة من الدليل ويسمى المناقضة والنقض التفصيلي لتفصيل
 السائل وتعيينه مرود المنع وهو المقدمة وطريق التعبير بذلك أن يقول
 صغرى دليلك هذا أو كبراه أو مقدمته الواضحة أو الرافعة ممنوعة أو غير
 مسلمة أو شرائط دليلك غير متوفرة أو تقريب دليلك لم يتم أي انه غير

مستازم للدعوى ومنه التسليم وقد يسمى التزل ومجازاة الخصم ويكون
 من السائل والمعلل فالشأن سياتى في مجت مجازاة الخصم والاول هو أن
 يفرض السائل صحة ما منعه من غير اعتقاد بصحته لعدمها ولذلك قال الجلال
 السيوطى في الاتقان في مجادلات القرآن هو أن يفرض الحال وطريق
 التعبير به أن يقول السائل بعد قوله لا أسلم الصغرى سلمت فلا أسلم الكبرى
 وفائدة التسليم الإشعار بأن منع المقدمة الاخرى لا يتوقف على منع
 المقدمة الاولى لئلا يتوهم المعلل أنه اذا دفع منع الاولى يندفع منع الاخرى
 (تنبيه) قديم المنع المناقضة والتقص والمعارضة وهو الدخول في مقابلة
 الدليل سواء كان بطريق المطالبة أو الابطال كافي تقرير القواين وممثل
 مقدمة الدليل مقدمة التنبيه (والمنع المجازى) يكون في المدعى والتقل
 غير المدللين وسياتى بيانه نظما

(مجردا عن سند أو مع سند • وهو الذى عليه في المنع اسندى
 • إن كان بالجواز أو قطعى • أو مظهرا لغلط طليعا
 • فاول لم لا يجوز كون ذا • كذا وثان كيف وهو هكذا
 • وثالث لو كان ذا كذا تم • مثاله بل ذا كذا وهو الا تم
 • رة اجرى في عارض ان يشبه • ذهنا بعروض لمن لم يشبهه
 • كالحیوان هو فى الانسان • وأول جنس كذا الشان)

المنع ان كان بلا سند يسمى منع مجردا وان ذكر معه سند فهو المنع مع
 السند والسند ما يستند عليه السائل في المدعى على انه مقر للمنع (واقسامه
 باعتبار سورته ثلاثة الجوازى وانقطعى والحلى بفتح الحاء وكسر الهمزة
 المشددة أى الذى يبين الغلط وهو الا تم أى الاقوى من القسمين الاخرين
 • كأن يقول فى الجوازى بعد قوله لا نسلم الشئ القلائى لم لا يجوز كون ذا
 كذا • وفى القطعى كيف والامر كذا • وفى الحلى لو كان الامر كذا تم
 ما ذكرتم وليس كذلك أو انما يتم ما ذكرتم لو كان الامر كذا وما له أن

ما ذكرتم غلط متشوه فهم الامر الفلاني كذا والحال انه ليس كذلك
 ومنشأ الغلط أربعة أمور في الاول اشتباه العارض بالمعروض وهو أن
 تحكم بحال المفهوم على ما صدق عليه ذلك المفهوم فيقول السائل هذا
 من باب اشتباه العارض بالمعروض اذ ليس الكلام في المفهوم بل فيما صدق
 عليه المفهوم • أو بأن تحكم بحال ما صدق عليه المفهوم على المفهوم
 فيقول السائل هذا غلط من باب اشتباه العارض بالمعروض اذ ليس
 الكلام فيما صدق عليه المفهوم بل في المفهوم • مثال في الاول الانسان
 حيوان والحيوان جنس ينتج ان الانسان جنس • ورمز تغير العبارة
 فيقال الجنس ثابت للحيوان والحيوان ثابت للانسان والثابت للثابت
 للشيء ثابت لذلك الشيء فيكون الجنس ثابتاً للانسان فقد حكم بحال مفهوم
 الحيوان أي بالجنس على ما صدق عليه ذلك المفهوم أعني على الانسان
 وهو غلط اذ الصغرى كاذبة لان الانسان اذا أخذ نوعاً منفرداً أي بدون
 مشاركة نوع آخر ليس هو الحيوان فقط بل هو الحيوان الناطق والحيوان
 الناطق ليس جنساً بل نوع • ومثال الثاني قولنا الجوهر موجود في
 الذهن فهو قائم بالذهن وكل قائم بالذهن فهو عرض ينتج ان الجوهر عرض
 فقد حكم بحال ما صدق عليه المفهوم على المفهوم أعني أنه حكم بالقيام
 بالذهن الذي هو حال الموجود على ما صدق عليه المفهوم أي الجوهر وهو
 غلط اذ الصغرى كاذبة أيضاً فان الجوهر لا يقوم بالذهن وانما الذي يقوم
 بالذهن مثاله في الان في اشتباه مدلول بالآخر كما لو قال المعلل هذا الشئ ليس
 بانسان فيقول الذي يحل لانسم انه ليس بانسان انما يصح ما ذكرت لو كان
 ذلك الشئ غير مستقيم القامة يادى البشرة عريض الاظفار وليس كذلك
 فالاشتباه وقع في مدلول الناطق بغير مدلول الناطق في الثالث اشتباه مفهوم
 بالآخر كما اذا استدل المعلل على أن الحيوان لا يحمل على الانسان بأن
 الحيوان جزء من الانسان وكل جزء لا يحمل على الكل ينتج الحيوان

لا يحمل على الانسان فيقول السائل لا نسلم الكبرى وانما تضع لو كان
الجزء من الاجزاء الخارجية المباشرة فلا يصح الحمل لكن الحيوان ليس جزءاً
من الاجزاء الخارجية للانسان بل هو من الاجزاء الذهنية والجزء
الذهني يحصل على الكل فلا شبهة في المفهوم الذهني بالمفهوم الخارجي
• وكما اذا قيل امكان الممكن ليس معدوماً في الخارج والا لا تنفي الامكان
على تقدير ثبوته هذه الخلف فيقول السائل في حل هذه المغالطة لا نسلم
الملازمة مستنداً بانها انما تصح لو لم يكن فرق بين امكانه معدوم ولا امكان له
لكن بينهما فرق اذ معنى الاول الاتصاف بصفة عدمية فيكون الامكان
ثابتاً في نفس الامر معدوماً في الخارج ومعنى الثاني سلب الاتصاف
بالامكان فيكون منقياً فيما ومنتشاً ادعاء الملازمة توهم المعلن عدم الفرق
في الرابع توهم وقوع شيء يتم ما ذكره على تقدير وقوعه في كماله قبل هذا الشيء
(كالانسان) الذي يستلزم وجوده وعدمه المطلوب (كالحيوان) اما
موجوداً ومعدوماً وأياً ما كان يلزم ثبوت المطلوب لا امتناع تخالف اللازم
عن الملزوم وحل هذه المغالطة ان يختار كون الشيء المذكور معدوماً
ويمنع الملازمة مستنداً بانها انما تتم لو عدم ذلك الشيء بانتفاء ذاته مع بقاء
صفته التي هي كون انتفائه مستلزماً للمطلوب كما فهم المغالط وليس
كذلك فان عدمه بانتفاء ذاته وثبات الصفة معاكفي الاستدلال على
الولادة في تنبيهه في قال مصلح الدين اللاري الحبل لا يقع الا بعد انقضاء
الاجالي وليس كذلك نعم وقوعه بعده أكثر من وقوعه بعده غيره وسيأتي
بيانه عند ذكر منع النقض

ثم المساوي للنقيض والخاص • ونفسه بقوة المنع مخص
في واقع أما الاعم مطلقاً • فذلك في زعم الذي به اتفق
ومثله الاعم من وجه كذا • مبين بها استنادنا بهذا
أقسام السند باعتبار النسب ستة • المساوي لنقيض المنوع وبعضهم

يصبر بمساواته للمنع فيكون مجازا في النسبة للإبسة بين المنع وبين تلك
 المساواة إذا المنع كأنه مكان لها • والاخص منه مطلقا • والاعم منه
 مطلقا • والاخص منه من وجه الاعم منه من وجه • ونفس نقيض
 الممنوع والمباين • ومثال السند المساوي لوقال المعلل هذه الدراهم زوج
 لانها تنقسم بمساويين فيقول السائل لانسلم انها تنقسم بمساويين لم لا يجوز
 أن تكون فردا • فهذا السند مذكور على سبيل التجويز • ولو قال كيف
 وهي فرد فهذا مذكور على سبيل القطع ولو قال لانسلم انها زوج انما
 يصح ما ذكرته ان لو كانت غير فرد وليس كذلك فالمنع مع هذا السند يسمى
 حلا • ومثال السند الاخص منه مطلقا لوقال هذا أجاد لانه لا حيوان
 فيقول السائل لانسلم انه لا حيوان لم لا يجوز أن يكون انسانا • ومثال
 الاعم منه مطلقا لوقال هذا حجر لانه لا انسان فيقول السائل لانسلم انه
 لا انسان لم لا يجوز أن يكون حيوانا • ومثال الاخص منه من وجه الاعم
 من وجه لوقال هذا متنفس لانه انسان فيقول السائل لانسلم انه انسان لم
 لا يجوز ان يكون أبيض • ومثال نفس النقيض لوقال هذا ناطق لانه
 انسان فقال السائل لانسلم انه انسان لم لا يجوز أن يكون لانا (تنبيه)
 صرح في المختارية بأن السند قد يكون نفس النقيض وبه يرد على
 الآمدى في قوله لم يذكر في كتب هذا الفن كون السند نفس النقيض
 للممنوع فالظاهر أن ذكر نقيض الممنوع بعد المنع ليس بسند في عرف
 الفن بل هو تصرف بالمنع اه • على أن بعض المتأخرين قال في اثبات
 الصانع جميع الممكّنات من حيث الجميع ممكن فله علة وهي لا تكون نفس
 ذلك المجموع فقال صاحب المواقف ان أردت بالعلة في قولك فله علة العلة
 التامة فلم لا يجوز أن تكون نفس المجموع اه • فالمنع مقدر كما ذكره
 الآمدى أي لانسلم انها لا تكون نفس المجموع ويتعين حينئذ أن يكون
 قوله فلم لا يجوز سندا مع انه نفس النقيض • ومثال المباين لوقال المعلل

هذا الشئ ليس بضاحل لانه ليس بانسان فقال السائل لانسلم انه ليس
 بانسان لم لا يجوز أن يكون حجرا (وقس على ذلك ما اذا قال المعلن هذا
 ليس بانسان لانه ليس بحميوان فقال السائل لانسلم انه ليس بحميوان لم
 لا يجوز أن يكون منخرا . وكما بالارادة فانه سند مساو لنقيض المنوع وهو
 انه حيوان ومنذ كور على سبيل التجويز ولو قال كيف وهو نام متحرك
 بالارادة فهو سند مذ كور على سبيل القطع ولو قال انما يصح ما ذكرته ان
 لو كان غير نام متحرك بالارادة وليس كذلك فالمنع معه هو الحل . ومثال
 الاخص مطلقا لم لا يجوز أن يكون متحجبا بالفعل . ومثال الاعم مطلقا لم
 لا يجوز أن يكون جسميا . ومثال الاخص منه من وجه الاعم من وجه لم
 لا يجوز أن يكون أبيض . ومثال نفس النقيض لم لا يجوز أن يكون حيوانا
 . ومثال المباين لم لا يجوز أن يكون شجرا (أمثلة أخرى) لو قال المعلن
 هذا لشي لا ناطق لانه لا انسان فمنع السائل فان استدعيه كاتبا فالسند
 مساو لنقيض وان بانه رومي فاحص منه مطلقا وان بانه حيوان فاعم منه
 مطلقا وان بانه أبيض فاعم منه من وجه وان بانه انسان فنفس النقيض
 وان بانه جاد فبائن (والتقوى في الواقع يكون بالمساوى للنقيض
 والاخص منه مطلقا ونفس النقيض اذ بالمساوى والنفس بطرأ على
 المنوع المجهول وليسو بالاخص بطرأ عليه الخفاء واذا جهل المدعى أو خفي
 لزمه قوة المنع (وأما غيرها فالتقوى به انما هو في زعم المستدعي به من ثمة كان
 الاستناد به غير جائز

(والمنع قد يكون ظاهرا وقد . يفهم معنى من جوازي السند)
 المعلن اما أن يكون ظاهرا كما مثل له فيما تقدم واما ان يفهم من السند
 الجوازي كما أن يقول لم لا يجوز كذا وتقدم ما يصلح مثلا له في السند النفسى
 (وما به يكون اثبات السند . أو الخفاء يزول تنويرا بعد)
 تنوير السند ما يذكرا لاثبات السند أو لزالة الخفاء . فالاول كما اذا قيل

كيف وان وجوب ثبتي بدليل لا يتنافى وجوب الشيء الاستحراق بالدليل والا لم
 يجب علينا الاثني واحد كما في الكلنوبى (منع المقدمة بمعنى جزء الدليل)
 كما لو قال المعلل هذا الشئ ليس بضاحك لانه ليس بانسان وكل ما ليس
 بانسان ليس بضاحك ينتج من الشكل الاول هذا الشئ ليس بضاحك ولو قال
 في الكبرى وكل ضاحك انسان ينتج من الشكل الثاني هذا الشئ ليس
 بضاحك فيقول السائل لا نسلم انه ليس بانسان لم لا يجوز ان يكون ناطقا
 أو كيف وهو ناطق سواء ذكر الكبرى وهي وكل ناطق انسان أو طواها
 فالناطق مساو للانسان الذي هو نقيض الممنوع أو انما يصح كونه لا انسانا
 لو لم يكن مقصرا كالارادة بادي البشرة ضاحكا • ولو قال لم لا يجوز ان يكون
 زنجيا كان استنادا بالانحصار اذ الزنجى انحصار من الانسان • ولو قال لم
 لا يجوز ان يكون انسانا فالانسان نفس نقيض لانسان (أما الاعم مطلعا
 فقول لم لا يجوز ان يكون حيوانا • والاعم من وجه الاخص من وجه فقول
 لا يجوز ان يكون أبيض • والمباين فقول لا يجوز ان يكون حجرا (ولو أخذ
 المعلل المطلق في النتيجة بدل المقيد بأن قال كل من قال ان الانسان حجر
 قال انه جسم وكل من قال انه جسم فهو صادق ينتج كل من قال ان الانسان
 حجر فهو صادق فيقول السائل ان أردت بقولك فهو صادق انه صادق في
 جميع أقواله فلا نسلم صدق الكبرى وان أردت انه صادق في انه جسم
 تكون النتيجة قولنا كل من قال ان الانسان حجر فهو صادق في انه جسم
 ولا نزاع فيه الا انك لم تأت بها بتمامها لان الدليل لم يستلزمها فلم يتم
 التقريب (منع المقدمة بمعنى شرط الانتاج) كما لو قال المعلل مشير الى
 شمس هذا النحاس لانه براق أحمر منطرق ذاتب بالنار وليس كل براق أحمر
 منطرق ذاتب بالنار نحاسا ينتج من الضرب الرابع من الشكل الاول هذا
 ليس بنحاس فقال السائل لا نسلم تحقق شرائط الانتاج كيف وكبراه سالبة
 جزئية ومن شرائط الانتاج في الشكل الاول كلبية الكبرى ولو جعلت

الكبرى هنا كلية بمعنى لاثني من البراق الاحمر المنطوق القائب بالنار
فخاص تنكون كاذبة لان بعضه فخاص (ومثله لو قال المعلل هذا انسان لانه
متحرك بالارادة وبعض المتحرك بالارادة انسان فيمنع السائل اشتغال
الدليل على شرائط الانتاج الذي هو كلية الكبرى ولا يصح ايرادها
كلية أعني وكل متحرك بالارادة انسان لانه كاذبة (منع المقدمة بمعنى
تقريب الدليل) كما لو قال المعلل هذا انسان لانه متحرك بالارادة فقال
السائل ان كانت المطلوبة وكل متحرك بالارادة انسان فهي كاذبة لانه ذكر
في الصغرى هذا اوسط لا يحمل على جميع افراد محمول المطلوب وان كانت
وكل متحرك بالارادة حيوانا فالتقريب ممنوع

والتنقض في التشكيك والمعارضة • لم يحسن ابل تحسن المناقضة •
لا يحسن ايراد النقض والمعارضة اذا كان المستدل على مقدمة مشككا
مغالط لانه لا يدعي حقيقة ما قاله وهما يجريان في دعوى الحقيقة وانما غرضه
ابقاع الشك في ذهن المخاطب وهو باق بعدهما فلا ينفعان أما المناقضة
فانها يحسن ايرادها اذ الغرض منها ظهور تلك المقدمة وهو يكون بالمنع
والسند الحلي ١٥ من آداب السيد وشرحها الرشيدية لمختصا بزيادة

ومنع مدعي مجاز اجلا • من طلب الدليل ان مادلا
أما بغير لفظ منع ان صدر • فهو حقيقي كذا فيه نظر
وان مدلا فكأن مقدمه • في طلب الدليل للمقدمة

القسم الثاني من قسمي المنع المجازي وهو منع المدعي غير المدلل بما
يشتق من لفظ المنع وما يعناه كالمناقضة بمعنى طلب بيانه كما لو قال المعلل
المعالم حادث فقال السائل مدالك ممنوع سواء كان مجردا أو مع السند نحو
كيف وهو أثر القديم • أما لو كان المنع بغير لفظ المنع فخوفه نظر أو هو
مطلوب البيان فهو حقيقي مثال ذلك ما لو قال المعلل عدد ورق هذا الكتاب
مثلا زوج فقال السائل ذلك ممنوع لم لا يجوز أن يكون فردا فيكون السند

مساوياً ينتقيض الممنوع وهو عدد وورق هذا الكتاب ليس بزواج وهذا في
 المدعى النظري أما البديهي الخلق فكما لو قال السني حقائق الاشياء ثابتة
 ومنع السوفسطائي ذلك ومنه المركب الناقص وقد تقدم تعريفه كأن
 تقول هذا العالم انسان روي دائماً فان الروي دائماً كل منهما مركب
 ناقص وقيد للمحكوم به وهو بمنزلة قولنا هذا روي دائماً فلا سائل ان يمنع
 روميته وان يمنع دوام النسبة فان أثبت المعلل الممنوع بدليل فيتوجه عليه
 ما يتوجه على الدليل (تنبيه) يطلق المركب على معينين أحدهما المجموع
 المركب من حيث هو مجموع والآخر ما دخل في المركب مثلاً جاء في زيد
 مركب بالمعنى الاول وزيد مركب بالمعنى الثاني وكذا جاء وقس عليه سائر
 المركبات والمراد هنا المعنى الثاني واذا جرى المنع في المدعى المدلل سواء
 كان بالقول المنع أو بغيره يكون بمعنى طلب الدليل على شيء من مقدمات
 دليله مجازاً **﴿دفع المنع﴾**

والدفع من معلل أن يوردا • دليلاً أو تنبيهه المؤيداً
 ولم يجب أن يتصدى للسند • بعد لاظهار الذي به فسد
 والبعض قال واجب فيحصل • على استناد بالحوار الاول
 ويحمل الثاني على القطعي • بصورة الدليل كالخفي
 أو فيجبر وهو أن يبين • في ذلك مذهبا عليه قد بيني
 أو أنه يؤول الذي منسج • بما يسوغ وبه الحل مع
 وان لدفع الالتباس غديرا • دليله فذلك مقبولاً يرى
 كما جرى في قصة الخليل مع • غروداً تغيره فيها رقع
 للمعلل اذا كان الممنوع المقدمة بمعنى جزء الدليل ان يوردا دليلاً على صحتها
 ان كانت نظرية أو تنبيهاً ان كانت بديهية خفية ان كان ذلك المنع بضره
 (فايراد الدليل) كما لو قال المعلل في اثبات محدث العالم كلما كان العالم حادثاً
 فله محدث لكن المقدم حق فكذلك التالي فقال المانع الوضع غير مسلم

لا يجوز أن يكون العالم قديماً فيقول المعلق لأنه متغير وكل متغير حادث • فلو
قال السائل لا نسلم الصغرى فيثبتها المعلق بقوله لا نأشاهد فيه الحركات
والسكات والآثار المختلفة وكل ما شوهد فيه ذلك فهو متغير • ولو قال
لا نسلم الكبرى مستنداً بأنه لم لا يجوز أن يكون بعض المتغير قديماً فيثبتها بما
تقدم (تنبيه) ليس المراد بالحدوث الحدوث الذاتي وهو كون الشيء مفقوراً
في وجوده إلى غيره بل المراد بالحدوث الزماني الاختصاص منه مطلقاً وهو كون
الشيء مسبوقاً بالقديم سبقاً زمانياً لأن الحكماء لا ينكرون حدوث العالم الذاتي
بل ينسكرون الزماني (فان قيل) الممكنات لا بد لها من علّة فان جعلت ذات
البارئ تعالى أوصفة من صفاته العلى لزم القول بالإيجاب وقدم العالم قدماً
زمانياً لأن العلة لا تفارق المعلول وان جعلت تعلق القدرة التخييرية بالحادث
كما هو رأي الأشعرية أو تعلق التكوين المعبر عنه بالإيقاع والايحاد الحادث
كما هو رأي المازدية يحتاج إلى مرجح اذا الحادث لا يصلح للعلية مثله بدون
مرجح وهذا المرجح ان كان حادثاً تنقل الكلام اليه ويلزم التسلسل في
المرجحان وان كان قديماً لزم القول بالإيجاب (يقال) المرجح هو الاختيار
للبارئ تعالى وقد أوضحته في المطالب الحسان في أمور الدين وشعب الإيمان
وحاشيتها مواهب الرحمن بأنه تعلق القدرة وتعلق الإرادة القديمين
المصالحين فهو ذاتي للبارئ تعالى وقديم الا أنه حال أي واسطة بين الموجود
والمعدوم وامتناع انفكاك العلة عن المعلول خاص بالوجوديات كما في التلويح
للعامة السعد ومن هنا يتفهم اضطراب أهل السنة إلى القول بالأحوال
(واستحسن صاحب الرشيدية على آداب السيد بعد الإثبات أن يتعرض
للسند المساوي لنقيض المنوع وكذا الأعم منه مطلقاً مع كونه أعم من
وجه من عينه بلا وجوب عليه إذ فرض المانع انما هو طلب الدليل على
المقدمة وهو يتم بالإثبات فلا داعي إلى إيجاب دفع السند وأما كونه
معارضاً فمعارض تبيى إذ ليس مقصود المانع بسنده المعارضة بل انما

أورده لمحض تقوية منعه (نعم لوجعل المانع السند معارضا بان يقيمه بعد
اثبات المعلل المقدمة بأن قال دليلك هذا وان دل على ثبوت المنوع
فمضى ما يقيمه وهو سند المنع فيقتضي يجب على المعلل أن يدفعه بما دفع
به المعارضة وهو خارج عما نحن فيه (وقال بعضهم بالوجوب فيحمل عدم
الوجوب على السند الجوازي) والوجوب على السند القطعي لذكره على
صورة الدليل سواء صرح بكبراه او طويت وكذا الحللي ^{في} وأما اذا كان المنع
غير ضار بان يكون انتفاء تلك المقدمة الممنوعة مستلزما لمطلوبه فذلك فيما
اذا كان سند المنع مشتملا على الاعتراف بدعوى المعلل المستدل عليها
بتلك المقدمة وذلك الاشتمال لا يوجد الا اذا كان السند مباينا وهو اما بان
تسدرج تلك الدعوى في ذلك السند أو بان يكون السند تفصيل تلك
الدعوى أو بان يقوم بذلك السند مع المقدمة الاخرى دليل منتج لتلك
الدعوى (فالاول) كما اذا قال السني العالم حادث لانه متغير وكل متغير لا يخلو
عن الحوادث وكل ما لا يخلو عن الحوادث يكون حادثا واثبت الصغرى
وهي كون العالم متغيرا بان العالم لا يخلو عن الحركة أي الكون في آئين في
مكانين والسكون أي الكون في آئين في مكان وهما حادثان وكل ما لا يخلو
عن الحوادث فهو متغير (فقال الفاسفي لانسلم عدم خلوه عنهما لم لا يجوز
أن يخلو عنهما كما في أن حدوثه فهذا السند فيه اعتراف بحدوث العالم لانه
اندرجت فيه الدعوى فلمعلل أن يرد قائلا لا يخلو اما ان يكون الانحصار
ثابتا أولا فان كان ثابتا فذلك والا يلزم ثبوت المطلوب أعني الحدوث وهو
ظاهر لانه اذا لم يتصف الشيء المستتبع للكون بالكون المسبوق فيجب ان
يكون متصفا بالكون الاول وهو يقتضي حدوثه بلا اشتباه اه من
المسعودي على آداب اسهر قندي (والثاني) كما اذا قال السني في اثبات
الصغرى لان كل جزء من أجزاء العالم كائن في حيز البتة فذلك الجز باعتبار
كونه في ذلك الحيز اما مسبوق بكون آخر فيه فهو ساكن واما مسبوق بكون

آخر في حيز آخر فهو منصرف (فقال الفيلسوف لا نسلم ذلك الا بحدود لا يجوز ان
 لا يكون مسبوقا بكون آخر أصلا كافي ان الحدوث فان الحادث في ان
 الحدوث حدوثه كائن في حيز وليس مسبوقا في ذلك الا ان يكون آخر أصلا
 بحيث لا يكون خاليا عن الحركة والسكون ففي هذا السند اعتراف بحدوث
 العالم لانه تفصيل حدوثه (والثالث) كما اذا قال السني في اثبات الكبرى
 الاولى وهي وكل متغير لا يتخلو عن الحوادث لان التغير انما يكون بانتقال
 الشيء من حالة الى حالة أخرى وتلك الحالة الاخرى لكونها حاصلة في ذلك الشيء
 بعدم ما تكن فيه حادثة البتة وهي صفة قائمة بذلك الشيء المنتقل اليها من
 الحالة الاولى لامتناع قيام الصفة بدون موصوفها فيكون ذلك الشيء المتغير
 محلا للحوادث فاذا قال السائل لا نسلم الصغرى وهي لان التغير انما يكون
 بانتقال الشيء الخ مستند ابانه لم لا يجوز ان يكون التغير في ذلك المتغير بزوال
 ما كان فيه من الاوصاف لا بمحصل أمر لم يكن فيه فلا يتحقق كونه محلا
 للحوادث (فالمعلل ان رددين المقدمة المنوعة وبين ذلك السند فيضم
 اكل منهما مقدمة فيثبت المطلوب بأن يقول ان كل متغير لا يتخلو اما ان
 يكون محلا لأمر حاصل بعد ان لم يكن أو محلا لأمر زائل كان فيه وعلى كلا
 التقديرين يكون ذلك المتغير محلا للحوادث أما الكبرى الاولى ظاهرة
 وأما الكبرى الثانية فهو ان كون الزوال أمر اعدامي لا ينافي كونه حادثا
 ولا كونه صفة لشي لان الصفات الحادثة قد تكون وجودية كالسواد
 والياض وقد تكون عدمية كالجهل بعد العلم والعمى بعد البصر يتبع ان
 كل متغير محلا للحوادث (في هذا الاستدلال انتقال الى دلائل آخر الا انه ليس
 من الانقطاع لان الانتقال اليه ليس من الجز (فان قيل) عدمية الشيء
 الواقع في الواقع وان كانت توجب كونه وصفا لشي لكن لا توجب كونه حادثا
 حتى يلزم أن يكون موصوفه محلا للحوادث لان الاعدام المنتسبة الى
 الحوادث الجوهرية والعرضية كلها أزيلت غير متصفة بالحدوث وان لم

تتصف بالقدمية وأيضاً فإن الحادث عندهم عبارة عن موجود مسبق
بالعدم والعدم لا يصدق عليه أنه موجود فضلاً عن بقاء القيود على أن
كلامه لا يليق أن يستدل به ولا يدل على ما يليق بذلك لأن عدم تنافي شئ
لشئ أهم من استلزامه أياه (يعني أن عدم تنافي كونه الزوال عدمياً
لحادثيته أهم من استلزام كونه عدمياً لحادثيته والمقصود هنا الاستلزام
الخاص) والأعم لا يدل على الاختصاص أصلاً (يقال) إن كان الشئ العدمي
الواقع في الواقع مسبقاً بالادّعاء لا يجوز أن يكون أولياً بالضرورة كما
أن محل النزاع هنا كذلك بل يجب أن يكون حادثاً بالمعنى الذي فسره
وهو الموجود بعد عدم بل بمعنى الواقع المسبق بالادّعاء وقوع وهذا القدر كاف
في مطلوبنا وكان قوله كون الزوال أمر عدمياً لا ينافي كونه حادثاً ولا
كونه صفة لشئ إشارة إلى أن كونه واقعا مسبقاً بالادّعاء ظاهرة
لكنه انما بقي فيه نوع اشتباه وهو أن كونه عدمياً ينافي كونه وصفاً
حادثاً لا اعتبار الوجود في مفهوم الحادث كما ذكرنا في معرض التنبيه إلى
دفع هذا الوهم بقوله فهو أن كون الزوال الخ وتحقيقه ما ذكرنا آنفاً
وقوله التصريح وهو إرادة المحرر معنى مجازياً غير ظاهر من اللفظ كالوضع
والمحمول في المدعى والصغرى والكبرى في الدليل والجلس والفصل في
المعرفات والمقسم والقيود المتبينة في التقسيمات أو بيان المذهب الذي
بنى عليه التعريف أو أجرى عليه التقسيم مثال ذلك ما إذا قال المعلن
ينقسم المنتفص إلى الإنسان والحيوان فاعترض السائل بأنه يلزم أن
يكون قسم الشئ قسمه فيجب بأن المراد من الحيوان ما عدا الإنسان
مجازاً أمر سلام إطلاق العام وإرادة الخاص فالعلاقة العموم والقرينة
المعينة ذكره في مقابلة الإنسان (وهو في منع المقدمة التي بمعنى الجزء
بيان المراد من أجزاء بعضها في الخصوص وكلا في العموم أو بيان
المذهب الذي بناها عليه قوله الحل) وقد تقدم بيانه في السند الحل (وإذا

كان الممنوع المقدمة بمعنى شرط الشكل فلمعل الحل مثلا لو قال المعلل
 بعض الانسان ضاحك بالفعل وليس كل ضاحك بالفعل بياك ينتج من رابع
 الشكل الاول بعض الانسان ليس بياك فلو قال السائل لان لم تحقق شرائط
 الانتاج كيف وكبراه سالبة خزنية مع انه من الشكل الاول الذي شرطه
 كلية الكبرى (فيقال في الحل انما يتم كون كبراه سالبة خزنية لو كان ليس
 كل موضوعا لسو بالسلب الجزئي فقط وليس كذلك لما صرح به القطب
 الرازي في شرح المطالع من قوله والصواب ان يقال ليس كل اما ان يعتبر
 سلبه بالقياس الى القضية التي بعده أو بالقياس الى محمولها فان اعتبر
 بالقياس الى القضية فهو مطابق لرفع الايجاب الكلي وان اعتبر بالقياس
 الى المحمول فهو مطابق للسلب الكلي فهو هنا بالاعتبار الثاني فيكون بمعنى
 لاثني من الضاحك بالفعل بياك (واذا كان الممنوع المقدمة بمعنى
 التقريب فلمعل تحرير المدعى والحل وتفسير الدليل بالانتقال الى دليل
 لاثبات حكم الدليل الاول وله الانتقال الى دليل لاثبات الدليل الاول أو
 الى دليل لاثبات حكم آخر يحتاج اليه الدليل الاول أو الى حكم يحتاج اليه
 الحكم الاول (وهي موجهة ان لم تكن للجهوز عن الانعام بأن كان دليل
 المعلل صحيحا وكان قدح المعارض فاسدا الا انه اشتمل على تلبيس ربما يقع
 السامع بسببه في الاشتباه استدلالا بمحااجة الخليل عليه السلام مع غرود
 حين قال الخليل اثباتا لربوبية الله تعالى ربي الذي يحيي ويميت فقال غرود
 أنا أحيي وأميت وأخرج من السجن شخصين قتل أحدهما وترك الآخر
 ولما كانت معارضة باطلة لان اطلاق المسجون وترك ازالة حياته ليس
 باحياء لان الاحياء انما هو اعطاء الروح وجعل الجهاد حيا الا أنه ربما
 يشبهه على السامع بانه احياء انتقل الخليل عليه السلام الى دليل اوضح
 من الاول لدفع التباس فقال ان الله يأتي بالشعس من المشرق فأت بها
 من المغرب فهت غرود فقد انتقل الخليل عليه السلام من دليل الاحياء

والامانة من غير عزمه عن اتمامه أعني كون الاحياء والامانة خاصين
بالله تعالى الى دليل الايمان بالشمس من المغرب كما في التوضيح لصدر
الشريعة. لكن في التلويح للسعد ان الانتقال بكلا شقيه موجه مجموع
اذما كان الغرض من المناظرة اظهار الصواب لزوم جواز الانتقال لان
المقصود ظهور الحق بأي دليل كان اهـ (وضابط الفرق بين
الانتقال والتغيير بناء على مغايرة الدليل الثاني للاول في الحد الاوسط ان
كانا اقترانيين وفي الجزء المتكررا كانا استثنائيين فان كان ما تضمنه
الدليل الثاني من الحد الاوسط أو الجزء المتكرر غير لازم تحققه عند تحقق
ما تضمنه الدليل الاول بأن كان بينهما تباين او عموم وخصوص من وجه
أو كان ما تضمنه الدليل الثاني أخص مطلقا مما تضمنه الاول فهو الانتقال
الى دليل آخر. وان كان ما تضمنه الدليل الثاني لازما لتحقيقه عند تحقق
ما تضمنه الاول بأن كان بينهما مساواة أو كان ما تضمنه الثاني اعم
مطلقا مما تضمنه الاول فهو تغيير الدليل هذا اذا اتفق الدليلان في كونهما
اقترايين أو استثنائيين (أما اذا اختلفا بأن كان أحدهما من الاقترانيات
والآخر من الاستثنائيات فلا بد لعرفه ما بينهما من النسب من
تحقيق كيفية رد الاقضية الى بعضها وبيانها مستوفى في تقرير القوانين
﴿أو يطل المنع بأن الجزاء من البديهي الجلي مأخذا﴾
﴿أو أنت قد سلمته ليقنعه • وهو جواب جلد لي نفعه﴾
﴿وللمسلم الرجوع عنه ما • لم يكن من مذهبه قد علما﴾
ينفع المعلل ابطال المنع مستندا لبداية المنوع مقدمة كان أو مدعى
بداية جلية بأن يقول ان منعنا باطل لان المنوع بديهي جلي وكل
بديهي جلي نفعه باطل وكل ما منعه باطل فهو ثابت فالمنوع ثابت وهذا
الابطال بمنزلة اثبات المنوع اذ لا يتصور الا بطلان في البديهي الجلي حتى
يتصور اثباته أو ازالته فثباته • أو بأنه مسلم عند المانع بان يقول ان ما منعه

ثابت عندك حين منعك لانه مسلم عندك من قبل وكل مسلم عندك من قبل فهو ثابت عندك حين منعك ويضم اليه وكل ثابت عندك حين منعك فهو باطل المنع (وهو جواب الزايع جلي لا لتحقيق لاسكات الخصم لا لاثهار الصواب • والمسلم أن يرجع عن تسليم ما سلمه ما لم يكن من ضروريات مذهبه وما لم يكن بد من اجبا فالثاني ظاهر أما الاول فكل لو قال شيبي لسني أنسلم حديث الخلافة بعدي ثلاثون فقال السني نعم فقال الشيبي الخلفاء الراشدون خمسة أبو بكر وعمر وعثمان وعلي والحسن السبط فلو قال السني لانسلم أن الحسن منهم لانعقاد الاجماع على الاربعة السابقين فيقول الشيبي ان هذا مبني على ما سلمته أولا فان الثلاثين كملت بعدة خلافة الامام المشار اليه وبذلك ينقطع البحث وليس للسني الرجوع عن التسليم لكونه من ضروريات مذهبه

• أو بعد اثبات مساواة السند • نقيض ما المنع عليه قد ورد
• يبطله فذا للاثبات ارتقى • كذا الاعم من نقيض مطلقا
• مع انه اعم من عين أتى • من وجه الابطال فيه أثبتنا

اذ لم تكن مساواة السند لنقيض المنوع بينه فله معلل ان يثبتها وما آله ان كلما صدق السند صدق عدم المقدمة المنوعة وبالعكس ثم يبطله فيثبت باطله المنوع لان أحد المتساويين يستلزم الآخر وجودا وعدمًا فاذا بطل أحدهما بطل الآخر واذا بطل النقيض لزم ثبوت عينه لا متناع ارتفاع النقيضين مثلا لو قال المعلل العالم متغير وكل متغير حادث (فقال السائل لانسلم ذلك لم لا يجوز أن يكون بعض المتغير قديما) فيقول المعلل هذا السند مساو لنقيض المنوع لانه اذا وجد قدم بعض المتغير وجد عدم كل متغير حادث وكذا العكس وكل ما شأنهما كذا فهما متساويان ينتج ان هذا السند مساو لنقيض المنوع ثم يبطل ذلك الجواز بالدليل كما في الرشيدية على آداب السيد وتقريراتها لمختصا • ومثل المساوي الاعم

مطلقاً من التقيض مع كونه أعم من وجه من العين فبطلانه يستلزم بطلان
تقيض المنوع فيلزم ثبوت العين كما لو قال المعلل هذا بقوله حيوان
فقال المانع لا نسلم أنه حيوان كيف وهو لا إنسان فهذا السند أعم مطلقاً
من تقيض المنوع ومن وجه من عينه كافي حسن بأشزاده على آداب
الكلبيوي (وكم) ما إذا قال المعلل هذا حيوان لأنه إنسان فنع السائل
واستد بلم لا يجوز أن يكون غير ضاحك بالفعل فكونه غير ضاحك بالفعل
أعم من وجه من كونه إنساناً وأعم مطلقاً من كونه لا إنسان فلو أبطل المعلل
هذا السند لإفاده قطعاً عنه يحطل التقيض ضرورة أن إبطال العام مطلقاً
مستلزم للاختصاص ولا يلزم ههنا إبطال عين المقدمة لأن إبطال الأعم من
وجه لا يستلزم انتفاء الاختصاص من وجه كافي المختارية (وأما السند الأعم
مطلقاً من تقيض المنوع ولم يكن أعم من وجه من عينه فإنه وإن لم ينفع
الاستناد به لأنه لا يقوى المنع لعدم استلزامه تقيض المطلوب إلا أن إبطاله
يضر المعلل لأنه كما يطل منع السائل يناول بعض المقدمة المقصود اثباتها
لتحقق العموم مثلاً لو قال المعلل هذا فرس لأنه لا إنسان فقال السائل
لا نسلم أنه لا إنسان لم لا يجوز أن يكون حيواناً فالحيوان أعم مطلقاً من
إنسان تقيض لا إنسان وإبطال الحيوان بدليل يستلزم إبطال الإنسان
وبعض أفراد الإنسان ومنه الفرس ويؤدي إلى ارتفاع التقيضين في
الواقع فينقضه السائل باستلزام دليل الإبطال للفساد وتقريره لوضوح
دليلكم هذا بجميع مقدماته لزوم ارتفاع التقيضين في الواقع (وأما السند
الاختصاص مطلقاً من تقيض المنوع فهو وإن نفع الاستناد به لأنه يقوى المنع
لاستلزام الاختصاص الأعم إلا أن إبطاله لا ينفع المعلل لأن انتفاء الاختصاص
لا يستلزم انتفاء الأعم الذي هو تقيض المقدمة الممنوعة فلا يستلزم ذلك
الإبطال بطلان التقيض فلا تثبت تلك المقدمة الممنوعة مثلاً إذا ادعى
المعلل بأن هذا أجاد لأنه لا حيوان وكل لا حيوان جاد ينفع من ثالث الأول

هذا جاد فله سائل أن يمنع صفراء بأن يقول لا نسلم انه لا حيوان لم لا يجوز
 أن يكون انساناً ثم لو ابطال المعلل هذا السند بقوله كونه انساناً باطل لانه
 متحرك غير متعجب وكل متحرك غير متعجب لا انسان ينتج هذا الا انسان فهذا
 الا بطل غير مفيد لانه لا يلزم من بطلان الانسان بطلان الحيوان حتى
 تثبت المقدمة الممنوعة (وأما السند الاعم من وجهه من نقيض الممنوع
 فلا ينفع المعلل ابطاله لانه لا تلازم بينهما في الثبوت ولا في الانتفاء
 فلا يتقوى به المنع ولا يثبت باطله العين كالمقال المعلل هذا ناطق لانه
 انسان وكل انسان ناطق فهذا ناطق فقال السائل لا نسلم انه انسان لم
 لا يجوز أن يكون حيواناً فالسند الذي هو الحيوان اعم من النقيض الذي
 هو لا انسان من وجهه وأخص من وجهه ويجمعان في القصر وينفرد
 لا انسان في الجبر والحيوان في الانسان (وكذا اذا كان اعم من وجهه من
 نقيض الممنوع ومن عينه كما اذا قال المعلل هذا فرس لانه حيوان وقال
 المانع لا نسلم انه حيوان كيف وانه أبيض فالحيوان والابيض يجمعان في
 انسان أبيض وينفرد الابيض في الجبر والابيض وينفرد الحيوان في
 الانسان الاسود . ويجمع لا حيوان وأبيض في الجبر والابيض وينفرد
 لا حيوان في الشجر الاسود وينفرد الابيض في الانسان الابيض . وتنبه
 في تقرير القوانين (ان قلت) المنع المجرد موجه فاذا بطل السند بقي المنع
 مجرودا فبحسب الحاجة الى الدفع فلا يكفي ابطاله في ابطال المنع (قلت) ان لم يستلزم
 ابطاله بطلان المنع فالامر كذلك ولا يثبت عين الممنوع فيسقط المنع
 بالكلية . **تمه** السند الذي هو نفس النقيض قل من ذكره في أقسام
 السند فضلا عن بيان ابطاله يفيد المعلل مع انه اذا بطل النقيض ثبت
 الممنوع لاستحالة ارتفاع النقيضين

﴿مجاراة الخصم﴾

﴿وقد يرى معلل مسلماً . مجارياً لسائل ما زعمه﴾

﴿وَمَنْعَ التَّلَازُمِ الَّذِي يَنْطَن • مَا بَيْنَ دَعْوَى وَنَقِضٍ قَدْوَهْنَ﴾

﴿كَقَوْلِ كَفَّارٍ لَّرَسُولٍ أَنْتُمْ • مِنْ بَشَرٍ وَمِثْلُنَا فَسَلِّمُوا﴾

﴿مَقَالَهُمْ وَمَنْعُوا أَنْ يُلْزَمَ • نَفَى الرِّسَالَةِ الَّذِي قَدْ زَعَمَ﴾

بجارية الخصم هي أن يزعم السائل استلزام شيء شياً بناً على أن الوهم يحكم بذلك الاستلزام لسبب قماران الملزوم مما لا مجال للمعلل أن يشكره لخصته واللازم يناقض دعوى المعلل فيعارض السائل بدعوى اللازم مع أنه لازوم في الواقع فلمعلل في الجواب امر أن الاول تسليم دعوى السائل في ثبوت الملزوم بجارية لهو منع الاستلزام الثاني اثبات مدعاه بدليل آخر والاول أشد تبكيتاً للخصم من الثاني فمن ذلك لما دعى الرسل الرسالة توهم قومهم أن البشرية تستلزم عدم الرسالة وأن الرسل لا يكونون إلا من الملائكة استعظاماً لأمير الرسالة فعارضوا الرسل بقولهم أن أتم الإبر بشر مثلنا فهذه صغرى الدليل وكبراه مطوية أي وكل من كانوا كذلك فليسوا برسل ينتج أنتم لستم برسل فقالت الرسل ان نحن الإبر مثلكم على سبيل الاعتراف بالبشرية في الواقع وبالمثلية بجارية لهم والاف الرسل ليسوا مثل من سواهم لما اختصهم الله به من نحو الفصاحة والادب وحسن المنظر والاستقامة والعصمة ومنعوا الاستلزام مستندين بقولهم ولكن الله عين على من يشاء من عباده وقدم علينا بالرسالة (فان قيل) الظاهر في المناسبة أن يقولوا نحن بشر مثلكم دون ان نحن بتسليم القصر الذي هو تسليم لانتفاء لرسالة قينا في قولهم ولكن الله عين على من يشاء من عباده (يقال) تسليم المثلية في البشرية هنا بطريق القصر على وفق كلام الخصم كما هو دأب المناظرين للمشاكلة وان قصر غير مراد في التسليم وهو كثير في كلام المصنفين حيث يقولون فان قلت كذا قلت نعم ولكن الامر كذا

﴿وَالنَّقْضُ الْإِجَالِي﴾

﴿وَالنَّقْضُ أَبْطَالُ الدَّلِيلِ مَجْلا • بِشَاهِدٍ وَذَا بَعْضِهِمْ أَنْجِلَا﴾

﴿تخلف الحكم عن الدليل في • ما يقتضيه أو فساد أو هرف •
 ﴿كالدور أو تسلسل أو ان ذا • مخالف مذهبه فليبدل •
 ﴿لكن بتطويع أو اختصار • أو الخفاء النقض غير جار •
 ﴿الا اذا ما خفي التعريف عن • معرف فخبه نقض قد ركن •

ينقسم النقض الى حقيق وشبهى فالحقيق ويسمى النقض الاجالى أيضا
 لانه رد للدليل بلا تفصيل موضع الخلل هو أن يدعى السائل بطلان مجموع
 دليل المعلن سواء كان دليل مدعى أو دليل مقدمة بشاهد وذلك الشاهد
 • اما جريانه في مادة اقتضاها مع تخلف حكمه عنه فيها سواء كان جريانه
 بقامه أو بخلافه وما يجرى بالخلاصة اما مع امكان الجريان بعينه أو
 بدون ذلك • واما استلزامه الفساد كالتسلسل والدور وصدق النقيضين
 واجتماع الضدين وما أدى الى ذلك كالترجيح بالمرجح وحل النقيض على
 النقيض ومساواة الأصغر بالأكبر والافل للأكثرو منافية مذهبه • اما نحو
 التطويل والاختصار والخفاء والاستدراك أى الحشوفى ألفاظ الدليل مما
 لا فائدة فيه لكن لم يكن مفسد للمعنى الا انه مزيل لحسن الدليل وغيره
 لاجتماعهما فلا ينقض بها فلا يصح لاحد المتناظرين ان يقول للاسترات
 مذكرة من الدليل باطل لان المعنى الذى أدبته بما ذكرته من العبارة يصح
 ادائه باحسن منها وهو كذا وكذا وانما لا يصح ما ذكره لانه من تعيين
 الطريق وسياق نظم انه ليس من دأب المتناظرين الا انه على ما قال العصام
 يتوجه عليه السؤال الاستفسارى عن بيان النكتة فى ايتار ذلك فيجب
 بيانها (ويستثنى من الخفاء خفاء التعريف عن المعرف فانه ينقض به) وان
 خلا النقض عن شاهد من الذى مر مفصلا وهو دليل النقض بفرد محقق
 فلا يقبل لانه مكابرة الا اذا كان الابطال بدعيها جليا فان بداهته تقوم
 مقام الدليل ومن ثم كثيرا ما يوجد النقض بنحو وفيه تطروفيه دور بدون
 دليل مثال غير المقبول ما لوعرف المعلن الانسان بعرضيات خاصة به

نحو تعريف الانطافار بادی البشرة فقال السائل هذا التعريف منقوض
 لكونه غير حاصر فانه لا يشمل مستور البشرة بالشعر فهذا النقض غير مقبول
 اذا الفرد المذكور غير محقق (ومثال البديهي ما لو عرف الحيوان بالماشي
 على رجله المتنفس فنقضه السائل بانه غير حاصر افراده أى لخروج نحو
 الحوت فهذا النقض بديهي فهو مقبول بدون شاهد يعنى بدون ان يبين
 الفرد الذى لم يشمله التعريف **في الدور** اما تقدم أو هي فالدور لا تقدم
 هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه أى لا يوجد الشيء الا بعد الاخر قبله
 وذلك التوقف اما بمرتبة ويسمى مصرحاً وظاهراً أو بمراتب ويسمى مضمر
 وخفياً (فالمرجح كتعريف الكيفية بما يقع به المشابهة والمشاكلة اتفاق
 في الكيفية) والمضمر كما يقال الاذن الزوج الاول ثم يقال الزوج الاول هو
 المنقسم بمستويين ثم يقال المستويان هما الشياطين الاذن لا يفضل
 أحدهما على الآخر ثم يقال الشياطين هما الاثنان وهو محال لانه يلزم عليه
 تقدم الشيء على نفسه وتأخره عنها وهذا جاع بين الضدين (وفي تنوير
 المطالع التعريف الدوري بمراتب اردأ من الدوري بمرتبة واحدة وقال
 التفتازاني الدور الظاهر أشنع نظر الى الظاهر **في الدور** المعنى هو تلازم
 الشئيين في الوجود بحيث لا يكون أحدهما الا مع الآخر كالتضايقين
 كالابوة والبنوة وهو ليس بمحال الا ان يقع بين أجزاء التعريف أو بين
 المعارف والتعريف **في التسلسل** هو ترتيب أمور غير متناهية ويبطل
 المحال منه برهان التطبيق واشترط الحكماء في جريانه ثلاثة شروط (الاول)
 كون الامور موحدة خارجاً (الثاني) كونها مجمعة في الوجود (الثالث)
 ان يكون بينها ترتيب طبيعي كالعلل أو وضحى كالأبعاد فلا يجري في
 الامور الاعتبارية والمعدومات المرفقة لاتقاء الشرط الاول ولا في
 المعدات كالحركات الفلكية لاتقاء الشرط الثاني فانها متعاقبة في الوجود
 لا مجمعة ولا في الموجودة المجتمعة التي لم تكن مرتبة كما بين النفوس

الناطقة بالمفارقة لا تنفاه الشرط الثالث (وإنما قيد بالمفارقة لأن المتعلقة
 بالابدان متناهية لتناهي الابدان اذ لو لم تنفاه لم يعدم تناهي الابدان كما
 في حاشية العصام على شرح العقائد النسقية أي لانه يلزم لكل بدن بعد
 يتفد فيه بعد البدن وذلك البعد بعد آخر يتفد فيه الأول ويتسلسل في
 شرح الكنبوي لحسن بإشارته قديع التسلسل ولكن لا يكون محالا
 كما يكون من طرف المعلولات أي مامن معلول الاوبعد معلول على
 ما يشهد به جمهور الحكماء القائلون بعدم الحشر والنشروان كان عند
 المتكلمين محالا مطلقا سواء كان بطريق التصاعد في جانب الماضي في
 العلل أي مامن علة الاوقبلها علة أو التنازل في جانب المستقبل اه
 فاستحالته فيما يدخل تحت الوجود على سبيل الترتيب سواء كان مجتمعا
 أو متعاقبا كذا في ردتهافت الفلاسفة لمواجهه زاده وشرح الجلال الدواني
 على العقائد العسدية يقول لا يجري في المعدومات والامور الاعتبارية (ثم
 لا يحاول ما أن يكون فيما انتهت سلسلته من جانبنا أرفي عالم تنته في الاول
 كما لو قبل الباري تعالى قديم لانه لو كان حادثا لاحتاج الى محدث ومحدثه
 الى محدث وقد ذهب سلسلة المحدثين لا الى بداية واجراء برهان التطبيق بأن
 ينزاع من أوصاف أفرادها جاتان أي علل ومعلولات اذ كل واحد هو
 علة مؤثرة بالنسبة لما بعده ومعلول بالنسبة لما قبله ولكون المعلول الاخير
 ليس فيه الامعولية فقط كانت سلسلة المعلولات أكثر واحدا ثم نطبق بين
 أفرادها بان نجعل الاول من السلسلة الاولى بازاء الاول من السلسلة
 الثانية والثاني من تلك بازاء الثاني من هذه وهلم جرا فان لم تنهاها لم يعدم مساواة
 الناقص للزائد وهو محال وان تناهت الناقصة لم يعدم تناهي الزائدة لانها إنما
 زادت على الناقصة بقدر متناه (فان قيل) ان التناهي إنما يلزم في الطرف
 الذي فيه التفاروت وهو جهتنا أي فيما لا يزال لاني الطرف الاستحرو هو جهة
 الازل (يقال) المجموع المزيد فيه واحد أكثر من المجموع الذي هو أقل من

الاول بواحد فلو لم يتفاوتا لزم أن يوجد عدداً متغيران ليس بينهما
 مفاضلة لعدم تناهيهما ولا مساواة لثبوت الفرد الزائد في أحدهما
 فيرفع النقيضان وهو محال فما أدى اليه وهو عدم تناهي محال أيضاً
 والثاني كالحرركات الفلكية على زعم الحكماء أنها لا أول لها وأجراً
 برهان التطبيق في إبطال ذلك بأن نفرض سلسلة من الطوفان لما لا بداية
 له في الأزل نظير الحركات التي من الطوفان إلى ما لا بداية له ونفرض سلسلة
 أخرى من الآن إلى ما لا بداية له أيضاً نظير الحركات من الآن إلى ما لا بداية
 له وذلك بأن نزيد على الأولى كمية من الطوفان إلى الآن فتحصل السلسلة
 الثانية كالثمانية إذا زيد عليها اثنان صارت عشرة والثمانية غير العشرة
 ثم نطبق بين الأفراد أي نجعل الأول من الطوفانية بارزاً الأول من الآن
 والثاني من تلك بارزاً الثاني من هذه وهكذا فإن لم تناهي لزم مساواة الأقل
 للأكثر وهو محال وإن تناهت الناقصة تساهت الزائدة أيضاً لأنها
 زادت على الناقصة بقدر متناه . فالمطبق والمطبق عليه متحدان ذاتا
 مختلفان اعتباراً وهذا تعلم رد ما قيل لو كان هناك سلسلتان زائدة وناقصة
 لما نتج الدليل لاحتمال أن الطوفانية أكثر أفرادها لكن لا تمكث كمكث تلك
 (فان قيل) إذا أريد بمساواة الأقل للأكثر التماثل في القدر فهي ممنوعة
 لأنها فرع انحصار الأفراد وهي لا تنحصر لعدم تناهيها وإن أريد بها عدم
 تناهي كل من السلسلتين فلا نسلم الاستحالة كيف والتفاوت بينهما إنما
 هو في جهتنا أما في جهة الأزل فلا تفاوت (يقال المراد بالمساواة التماثل في
 القدر لكن لا بالنظر للأفراد بل بالنظر للمجموعين بمعنى ككومتهم
 لا يحتوي أحدهما على ما ليس في الآخر والتماثل بهذا المعنى لا يتوقف
 على الانحصار ولكنه مستحيل ضرورة أن أحد المجموعتين بعض الآخر
 (فان قيل) إن كل واحد من الحركات الفلكية علة معدة بكسر العين أي
 مقبلة لاستعداد المعلول أي تهيئته لقبول الأثر من العلة المؤثرة بالنظر

لما نحته ومعلول مستعد أى كونه بالقوة بالنظر لما فوقه كفى ردتها فت
 الفلاسفة تلواجه زاده فلم تجر برهان التطبيق فيها باعتبار العلل
 والمعالوات (يقال) حيث ان السلسلة من جاتينام تنته بعدم يوجد فرد فيه
 معلولية بلاعلية حتى يتصور زيادة سلسلة المعالوات على سلسلة العلل فلا
 تنأى سلسلتان احدهما أكثر من الاخرى (ثم الجريان بتمامه مع
 التخلف بأن لا يتفاوت الدليلان فى مدعى السائل ومدعى المعلل الا باعتبار
 المحكوم عليه فى الصغرى ان كان الدليل اقترانيا جليا كالوقيل فى اثبات
 حيوانية انسان زيد نام وكل نام حيوان وباعتبار جزاء المحكوم عليه ان
 كان اقترانيا شرطيا ككلها كان هذا انسانا كان ناميا وكلما كان
 ناميا كان حيوانا وباعتبار الجزأين المتكرر وغير المتكرر ان كان
 استثنائيا واشترك المقدم والتالى فى الموضوع كان هذا ناميا فهو
 حيوان لكنه نام وباعتبار صفات محمول الاستثنائى ان لم يشتر كفى
 الموضوع ككلها كانت الارض مضيئة فالنهار موجود لكن المقدم حق
 الا ان يتج ان النهار موجود الا ان يراد بالاس بعض ساعات النهار
 • فينقض الاول والثانى والثالث بجريانه فى الشجر مع تخلف حكم الدليل
 عنه فيها اعنى ثبوت الحيوانية لها فى وضع الشجر مكان الحد الا صغرى فى
 الاقتران الجلى ومكان جزاء المحكوم عليه فى الاقتران فى الشرطى ومكان
 موضع الجزء المتكرر فى الاستثنائى هكذا لان الشجر نام وكل نام حيوان
 وكلما كان هذا شجرا كان ناميا وكلما كان ناميا كان حيوانا لان الشجر
 ان كان ناميا كان حيوانا لكنه نام • وينقض الرابع بجريانه فى بعض
 ساعات الليل اذا ظهر فيه البرق أو ضوء آخر فالجريان مع التخلف فى هذه
 الامثلة هو الشاهد

﴿اجراء النقض بالخلاصة﴾

﴿وان جرى ذابا بالخلاصة اعتبر • من الصحيح وهو حجاز كرى﴾

﴿ اما يكون ممكنا بالعين • اجراؤه أولا فاع النوعين ﴾
 ﴿ فاول مجذف زائد جلا • أى لم يكن فى علة قد دخل ﴾
 ﴿ وماتلا مشارك فى علة • للحكم بالنقض لها فى الجملة ﴾

النقض الحقيقى الذى جرى بخلاصته يعتبر من النقض الصحيح كما تقدم وهو
 اما أن يكون ممكنا اجراؤه بعينه فى مادة النقض أولا (فالاول) يكون مجذف
 الزائد أى مالا مدخل له فى علة الحكم كما لو قال الحكميم العالم قديم لانه أثر
 القديم ومستند الى القديم فنقضه السنى بأن دليلك جار فى الحوادث
 اليومية فانها أثر القديم مع تخلف حكمه عنه وهو القدم لانها حادثة
 بالبداهة فقد ترك لفظ ومستند الى القديم وهو لا مدخل له فى الاستدلال
 فلذا كان هذا النقض صحيحا (وانما تخلف حكم الدليل عنه فيها لبطان
 صفراء لان العالم أثر الفاعل المختار أى معاول تعلق قدرته تعالى التخيى
 الحادث بالاختيار عند الاشعية أو معلول تعلق تكوينه تعالى التخيى
 الحادث بالاختيار عند الماتريدية وكلما كان أثر الفاعل بالاختيار فهو
 مسبوق بالقصد أى الارادة ينتج ان العالم مسبوق بالقصد فاذا جعلت
 هذه النتيجة صغرى وضم لها وكل مسبوق بالقصد حادث ينتج ان العالم
 حادث (والثانى) يكون عند اشتراك مقدمة من دليل المدعى مع مقدمة
 من دليل الجريان فى علة فالنقض فى هذه الصورة نقض لتلك العلة فى
 الحقيقة كما اذا استدل المعلن على أن الحسن المشترك مدرك لانه مابه
 الادراك وكل مابه الادراك فهو مدرك فيجبريه الناقض بخلاصته فى ان
 القلم كاتب لانه مابه الكتابة وكل مابه الكتابة فهو كاتب فاعلة المشتركة كل مابه
 الفعل فهو فاعل اذ هى بضم ملازمة اليها تقوم دليلا على كبرى دليل
 المدعى و بضم ملازمة أخرى اليها تقوم دليلا على كبرى دليل الجريان فى
 الاول يقال كل مابه الفعل فهو فاعل وكلما كان كل مابه الفعل فهو فاعل
 كان كل مابه الادراك فهو مدرك وفى الثانى يقال كل مابه الفعل فهو فاعل

وكما كان كل ما به الفعل فهو فاعل كان كل ما به الجارية فهو كاتب والعلية
عند الحكماء امانامة أو ناقصة (فاتامة) عبارة عن جميع ما يتوقف عليه
الشيء في وجوده وما هيته أو في وجوده فقط (والناقصة) أربعة أقسام
• الأول الجزء الصوري للشيء وبه يكون الشيء بالفعل ويسمى العلة الصورية
كالهيئة السريرية للسري • والثاني الجزء المادي وبه يكون الشيء بالقوة
وهو العلة المادية كالخشب للسري وهاتان العلتان داخلتان في قوام
الماهية فتخصصان باسم علة الماهية تميز الهماعن الباقيتين • والثالث
ما عنه يكون الشيء بالفعل وهو العلة الفاعلية كالنجار للسري • والرابع ما
لأجله يكون الشيء وهو العاية أي العلة الغائية كالجلوس على السرير للسري
وهاتان العلتان خارجتان عن المعلول وتخصصان باسم علة الوجود تتوقفه
عليهما دون الماهية (وكل واحدة ما قريبة أي بلا واسطة أو بعيدة أي
بواسطة كالغفوة والاحتقان مع الامتلاء بالنسبة إلى الحي فالأولى علة
فاعلية قريبة والثانية علة فاعلية بعيدة والجزء الثاني فاعلة مادية
قريبة وجزء الجزء علة مادية بعيدة (والعاية علة لعلية العلة الفاعلية أي
أنها تفيد فاعلية الفاعل إذ هي الباعثة له على الإيجاد فهي متقدمة على
المعلول في العقل ومتأخرة عنه في الخارج إذا الجلوس على السرير إنما يكون
بعد وجود السرير في الخارج (وقد يقال لعل الماهية جزء وركن وللعلة
المادية مادة باعتبار ورود الصور المختلفة عليها وهولى من جهة
استعدادها للصور وعناصرها يبتدأ التركيب واسطقس إذا إليها
ينتهي التحليل ويقال للعاية غرض (وإذا أطلقت العلة يراد بها الفاعلية
وقد كرر الباقى بأوصافها (فان قيل) حصر العلة الناقصة في الأربعة
منقوض بالشرط مثل الموضوع كالثوب للصايغ والآلة كالقدوم للنجار
والمعاون كالمعين للنشار والوقت كالصيف للصبيغ الأديم والداعي الذي ليس
بغاية كالجلوع للأكل وعدم المانع مثل زوال الرطوبة للأحراق والمعدنى

الامور المتعاقبة مثل الحركات في المسافة للوصول الى المقصد لان كلا
 منها علة لكونه مفيداً لاستعداد المعلول لقبول الاثر من العلة الفاعلية
 بالنظر لما تقتضيه ومستعد أي كونه بالقوة بالنظر لما فوقه كما في ردتها فت
 الفلاسفة تطوابعه زاده ومع ذلك فهي خارجة عن المعلول (يقال) انها
 بالحقيقة من تمة الفاعل لان المراد بالفاعل هو المستقل بالفاعلية
 والتأثير سواء كان مستقلاً بنفسه أو بغيره أي لا يكون كذلك
 الا باستجماع الشرائط وارتفاع الموانع فالمراد بجماعه الشيء ما يستقل
 بالسببية والتأثير كما هو المتبادر سواء كان بنفسه أو بغيره أي لا يكون كذلك
 فيكون ذكر هذا القسم مشتملاً على أمور الفاعل المستقل بنفسه وذات
 الفاعل والشرائط وعلى ان كل واحد منها يحتاج اليه المعلول وعلى انها
 ناقصة انما المتروكة تفصيله وبيان اشتماله على تلك الامور وقد ذكرناه
 (وقد يجعل من تمة المادة لان القابل اغا يكون قابلاً بالفعل عند حصول
 الشرائط) ومنهم من جعل الادوات من تمة الفاعل وما عداها من تمة
 المادة والفرق بين جزء العلة المؤثرة أي الفاعلية وشرطها في التأثير هو
 ان الشرط يتوقف عليه تأثير المؤثر لا ذاته كيبوسة الخشب للاحراق
 اذا النار لا تؤثر به الا باسباب والجزء يتوقف عليه ذات المؤثر فيتوقف عليه
 تأثير المؤثر أيضاً لكن لا ابتداء بل بواسطة توقف المؤثر على جزئه (تنبيه)
 عدم المانع ليس مما يتوقف عليه التأثير فلا يشارك الشرط في ذلك بل هو
 كاشف عن شرط وجودي كزوال الغيم الكاشف عن ظهور الشمس الذي
 هو الشرط في تحفيف الثياب وعده من جملة الشرط فتجوز وأما العلة
 عند الاصولين فتختلف باختلاف المذاهب وبسطها في كتب الاصول
 (اذا عرفت ذلك فالمراد بالعلة في النظم ما تكون جزءاً مادياً للدليل

النقض الشديد

والنقض في الدعوى وفي النقل رعي • وهو مجاز وشبهه ادعى

التنقض الشبيه من قبيل نسبة الخالص الى العام الذي هو الشبيه مع قطع النظر عن موصوفه كما يقال زيد انساني والالزم نسبة الشيء الى نفسه في الخارج لان التنقض المذكور هو الشبيه بالتنقض الحقيقي في مجرد الابطال بخصوص الفساد أما التنقض الحقيقي فهو ابطال الدليل بالتعلق أو بلزوم فساد مخصوص كافي شرح الكليني حسن باسازاده ويجري في الدعوى غير المدللة وهو دعوى بطلانها بشهادة فساد مخصوص كالمنافاة لمذهبه والمخالفة للاجماع لكن بدون ملاحظة دليل مفروض ذلالتة عليها (فالاؤل) كالوادعي الحكيم بأن الجسم مركب من الجوهر والفرد أى الجزء الذى لا يتجزأ فقال السائل مدعاك باطل لانه منافي لمذهبك فان الجسم على مذهبك مركب من الهوى والصورة (والثاني) كالوقال المتصور رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى اليقظة فقال السائل مدعاك باطل لانه مخالف للاجماع ومثل الدعوى المقول الملتزم بحدته سواء كان تعريفا غير لفظي أو تقسيما أو مراكبا

﴿التنقض المكسور﴾

﴿ومنه مكسور بحدق قيد • من حد اوسط وذاق الحد﴾

﴿وذو مدخل فى الحكم للدليل • فكان فاسدا بهذا التعليل﴾

التنقض المكسور هو أن يترك الناقض بعض قيود الدليل من الحد الاوسط فى الشكل الاقتراني الجلى ومن محمول الجزء المتكرر فى الاستثنائي اذا اشترك المقدم والتالى فى الموضوع ويجرى الدليل فى مادة الخلف خاليا عن ذلك القيد مع انه فى الحد ذو مدخل فى حكم دليل المعال أى انه من العلة ومعنى مكسور الانكسار بعض شعب الدليل فقيهه تشبيه لطيف (فى) الاقتراني نحو قول الامام الشافعى لا يصح بيع الغائب لانه مبيع مجهول الصفة عند العقدين أو أحدهما حين العقد وكل مبيع هذا شأنه لا يصح بيعه فنقضه الحنفية بأن هذا الدليل جار فى تزوج امرأة غائبة فانها مجهولة

الصفة حين البعد مع أن تزوجها صحيح عنده فقد تخالف الحكم أعنى عدم صحة العقد عن الدليل في المرأة الغائبة وكل دليل هذا شأنه فهو باطل فقد حذفوا من الحد الأوسط قيد المبيع أي لم يقولوا فإنا مبيعة مجهولة الخ لعدم صحة ذلك اذ القزوج ليس يبيع ويخلق القيد المذكور صار النقض مكسورا وفسادا • وفي الاستثنا في نحو ان كان هذا ناميا حساسا فهو حيوان لكنه نام حساس فاذا انقض بالشجر لانه نام فهو نقض مكسور فاسد بخلاف قيد كونه حساسا مع انه ذو مدخل في العلة (والتعليق في اللغة مصدر عله أي سقاه سقيا بعد سقى وفي اصطلاح أهل المناظرة عبارة عن معنى آخر وهو تعيين علة الشيء والعلة هنا ما يكون واسطة في حصول التصديق بما هو مطلوب وهو فساد الدليل لاعلة تحقق الشيء وما يتوقف عليه بحسب الخلل كما يقال فلان يعمل اذا كان يستدل بدليل على ثبوت ما هو مطلوب منه (وقد تكون تلك الواسطة مع ذلك علة لتحقيق النسبة في الواقع أيضا كما في البرهان المسمى الذي يقيد اللمبة أي العليقة في الذهن والخارج أي ان الاوسط فيه علة لنسبة الأكبر الى الأصغر في الذهن أي علة لحصول التمهين بالحكم في الذهن وعلة لوجود ما يوافق النسبة في الخارج كقولنا هذا متعفن الاخلط وكل متعفن الاخلط فهو محموم فهذا محموم فالاستدلال فيه من العلة على المعاول أو المؤثر على الأثر نحو هذه نار وكل نار لها دخان فهذه لها دخان وقد لا يكون كذلك بل يكون علة بحسب العلم والتصديق فقط كما في البرهان الثاني الذي يفيدانية النسبة في الواقع أي وتهادون لميتها فيه كقولنا هذا محموم وكل محموم فهو متعفن الاخلط ينتج ان هذا متعفن الاخلط فالاستدلال فيه من المعاول على العلة أو الأثر على المؤثر فهو هذا دخان وكل دخان فعن نار فهذا عن نار

﴿دفع النقض﴾

﴿ويُدفع النقض بنفي الشاهد • بالمنع والتعريب بالماض﴾

﴿والسند القطعي في المكسور • والحل والنقض وبالتغيير﴾

يدفع النقض بنفي الشاهد أي دليل النقض بالمنع مع السند القطعي إذا كان النقض مكسورا أو بالمنع مع التصريح بالمعاضد أي المعاوان على دفع النقض أو بالمنع مع الحل أو النقض أو بالتغيير أي تغيير الدليل ﴿فالمنع في صغرى قياس التخلف وهي قبيحة والقيد قضية حكما فهي تشير إلى مقدمتين يتعلق المانع بكل واحد منهما الأولى الجريان أي أن دليلنا جار في مادة كذا والثانية التخالف أي أن حكم الدليل يتخلف عنه فيها﴾ فيقول المعلق في منع المقدمة الأولى مستندا بسند قطعي لأن سلم أن دليلنا جار في تلك المادة كيف ونقض ذلك مكسور بحذف قيد من دليلنا له مدخلية في الحكم لا يوجد فيها ويقول في منع الثانية مستندا بتصريح المادة أو المدعى لأن سلم التخلف فإنه قد اعتبر في دليلنا حيثية لا توجد في مادة النقض وإنما يتخالف لو كان المراد من المادة أو من المدعى ما فهمته وليس كذلك فإن المراد كذا فتكسور داخلية في حكم الدليل فلم يتخلف ﴿مثلا لو قال المعلق الكلام صفة أزلية لأنه أسند إلى ذاته تعالى وكل ما أسند إلى ذاته تعالى فهو صفة أزلية﴾ فلا سائل الأشعرى أن ينقضه بأن يقول أن دليلنا هذا جار في الخلق لأنه أسند إلى ذاته تعالى مع أنه أمر إضافي أذ هو عبارة عن تعلق القدرة بالمقدور وتعلقا تمييزيا حادنا فلا يعقل إلا بإضافة القدرة إلى المقدور فهو حادث لا أزلي فقد تخلف حكم الدليل عنه في الخلق وكل دليل هذا شأنه فهو باطل ﴿فالمعلق أن يقول لأن سلم أن دليلنا جار في الخلق إذ قد اعتبر فيه قيد لا يوجد في الخلق وهو أن الكلام أسند إلى ذاته تعالى من حيث قيامه به تعالى والخلق أسند إلى ذاته تعالى من حيث أنه تعلق القدرة وليس بقائم به تعالى • أو يقول لأن سلم التخالف إنما يتخلف لو كان المراد من الخلق ما فهمته وهو تعلق القدرة التخييري بالحادث بالمكن أما لو كان المراد منه التكوين وهو صفة أزلية قائمة بذاته تعالى فتكون المادة داخلية في حكم

الدليل فالعبر الاول على مذهب الاشعرى والتعبر راشاني على مذهب
 الماتريدي • وفي تحرير المدعى يقول الاشعرى المراد من كون الكلام
 صفة أزلية أنها غير متناهية بمعنى أنها لا تقف عند حد وكذلك المراد من
 الخلق انه غير متناه بمعنى انه لا يقف عند حد ولو قال المعلل الصوم يفسد
 بشرب الماء لانه فعل مقوت للامساك وكل فعل مقوت للامساك مفسد
 فينقضه السائل بأن الدليل جار في شرب النامى والحكم متخالف عن
 الدليل فيه (فيجاب بتعبر المدعى أى ان قيد بلا مانع ملحوظ في الحد
 الاوسط فاذا وجد المانع لم يحصل التخلف فتخلف الحكم عن الدليل في
 النامى لمانع وهو قوله عليه السلام في حقه سفاك الله الحديث (ومثله لو
 قال من النار دليل للاحراق فنقض السائل بأن هذا الدليل جار في ابراهيم
 عليه السلام متخلف عنه حكمه فيه فيمنع المعلل الكبرى بوجود المانع
 وهو قوله تعالى كوني بردا وسلاما على ابراهيم • أو قال هذا محرق بصيغة
 اسم المفعول لانه حطب ملقى في النار أو قال خروج المسذى ناقض الوضوء
 لانه خروج النجاسة تخرج البول فانه ناقض فالاول دليل عقلى جار عنده
 في الحطب الملطخ بالطلق وهو دواء يمنع الاحراق والاشاني قياس شرعى جار
 عنده في خروج دم الاستحاضة الا ان الدليلين ليسا باطلين لكون تخلف
 الحكم عنهما فيما ذكرهما من المانع وهو الطلق والاستمرار مقام وقت صلاة بحيث
 صار عذرا في تنبيهه لو كان الدليل اشارة كقوله ازيد فرسه في باب الحمام
 وكل من كان فرسه في باب الحمام فهو في الحمام (فيجاب بمنع الكبرى أيضا
 بالاتفاق فاهل الوجرت في عمر وفعلنا انه ليس في الحمام بوجه آخر لا يقدح
 افادته طسافي حق زيدا فلا يبطل بتخلف الحكم عن دليل فيه في وجوه يجب
 بالتعبر ووحده فانه وظيفة موجهة مثلا اذا قال المعلل الوضوء بشرط
 فيه النية لانه طهارة كالتييم وكل شئ شأنه كذا يشترط فيه النية ونقض
 السائل بأن دليل جار في التطهر من الخبث مع ان النية ليست بشرط

فيه فيصيب المعلن. تصحير الدليل قائلا الوضوء والتيمم تطهران حكيمان لا يرد عليهما النقض بالتطهر من الخبث لانه تطهر حقيقي (والمعلن ان يمنع كلاما من المقدمتين لكن المنع في الثانية على فرض تسليم الاولى والا فيلزمه الاعتراف بفساد الدليل من حيث لا يشعر بانه انه لو منع الاولى وهي الجريان ثم منع الثانية وهي عدم التخلف بدون تسليم الجريان يلزمه الحكم بدون جريانه مع أن الحكم لا يكون الا مع الجريان فهو في الحقيقة اعتراف باجتماع النقيضين من حيث لا يشعر وطريق التعبير به لا نسلم الجريان سلماء فلا نسلم التخلف (ثم في قضاها وجوابكم فهو جوابنا) اذا كان النقض بواسطة الجريان والتخلف وكان التخلف مسلما عند المعلن الا انه لزم المسائل التخلف في دليله أيضا فيقول المعلن ان دليلكم قد تخلف حكمه عنه في مادة كذا أيضا فها هو جوابكم فهو جوابنا فها له جوابكم عن النقض الذي لزمكم هو جوابنا عن النقض الذي لزمنا (والمنع في قياس الاستلزام كما اذا قال السني حقيقة الجريانية واستدل عليه بان حقيقة الجري حقيقة شئ من الاشياء وحقائق الاشياء ثابتة فنقض المسائل قائلا قولكم حقائق الاشياء ثابتة يستلزم المحال لانها لو كانت كذلك فاما أن يكون ثبوتها ثابتا أولا فعلى الشئ يلزم كون الحقائق ثابتة مع عدم ثبوت ثبوتها وهو محال وعلى الاول تنكلم في ثبوت الثبوت وهكذا فيتمسك وكل تسلسل محال (فيقول المعلن على اختيار الشق الثاني ما هنا الصغرى والكبرى بالترديد ان أردت انه مستلزم للتسلسل مثلا في الامور الموجودة فلا نسلم الصغرى انما يستلزم ذلك لو اعتبر في الدليل قيد الوجود مع انه لم يعتبر ذلك بل اعتبر الثبوت وحقيقته ليست وجودية لانها اعتبارية . وان أردت انه مستلزم للتسلسل مطلقا فالصغرى مسلمة لكن الكبرى ممنوعة لان التسلسل في الاعتباريات ليس بحال يساه ان الواحد مثلا يستلزم أن يكون نصف الاثنين وثلث الثلاثة وربيع الاربعة وهكذا وكلها

اعتبارية والتسلسل فيها ليس بمحال لانه ينقطع بانقطاع المعبر . أو
يقول على اختيار الشق الاول ان ثبوت الثبوت هو عين الثبوت فلا يلزم
التسلسل المحال وكذا اذا قال المعلق حصول الشيء في المحل وجودي لانه
متقوم بوجوده وكل متقوم بوجوده وجودي فقال السائل هذا مقوض بلزوم
الدور ببيان لو كان حصول الشيء في المحل وجوديا لاحتاج الى محل يحل
فيه لانه عرض والاعراض لا بد لها من محال فالحصول حصول وهكذا
فيتسلسل (فيقول المعلق لانسلم ذلك انما يتيم مقالكم لو كان حصول
الحصول مغايرا له مع انه ليس كذلك بل حصول الحصول هو نفس
الحصول ومعناه انه في كونه حاصل لا يحتاج الى حصول زائد عليه
وهكذا كل صفة لا يغير مفهومها مفهوم موصوفها بما يتكرر نوعه فانها
نفس موصوفها لا امر آخر كوجود الوجود ولزوم اللزوم ووحدة الوحدة
وقدم القدم وحدوث الحدوث وامكان الامكان وأمثالها (مثال آخر)
لو قال المعلق هذا التصنيف يجب تصديره بالجد لان هذا التصنيف امر
ذو بال وكل امر ذي بال يجب تصديره بالجد فهذا التصنيف يجب تصديره
بالجد (فللسائل ان ينقض هذا الدليل بانه مستلزم للتسلسل لان الجد
نفسه أيضا امر ذو بال فيجب تصديره بالجد وهذا الجد أيضا امر ذو بال
فيجب تصديره بجد آخر وهكذا فيتسلسل (ودفعه من المعلق بجمع استلزام
التسلسل بناء على استثناء نفس الجدد من حديث الجملة بأن يقول
لانسلم الصغرى واعمال يلزم ان لو لم يكن الحد نفسه مستثنى بالاستثناء
العقلي من حديث الجملة كما استثنى نفس البسطة من حديثها قطعاً
للقاسل . أو يقول يجوز أن يكون جد واحد جد على نفسه وعلى
غيره من التزم فلا يلزم التسلسل (أو بالنقض بأن يقول هذا النقض باطل
لانه مستلزم لبطان ما حكم الشرع بصحته وهو الجد على النعم التي من جملتها
تصنيف الكتب وكل دليل . ذاشانه باطل قد ايل هذا النقض باطل ولو

قال السائل النقص ثابت لان عدمه يتوقف على تحقق نقيضه وبالعكس
فعدمه يتوقف على نفسه فيكون محالاً فيقول المعلن هذا دور معنى وهو
ليس بمحال . **المعارضة في الحكم والعلة**

ان الحقيقة للمعارضة . في الحكم والعلة جاءت عارضته

أولاهما إقامة الدليل . على نقيض مدعى ذى القيل

تنقسم المعارضة الى حقيقية وتقديرية والحقيقية اما معارضة في الحكم
أو في علة (فالمعارضة في الحكم) على ما عرفناه الجمهور وهي إقامة الدليل
على نقيض ما أقام عليه الخصم الدليل أو ما يستلزم نقيضه بأن يساويه أو
يكون أخص منه مطلقاً فلولي ~~يكن~~ للنصم دليل على نقيض المدعى أو
ما يستلزمه لا تتصور المعارضة الحقيقية الا اذا كان ذلك بديهياً فان
بدهيته تقوم مقام الدليل (وعلى ما عرفناه بعض المحققين هي ابطال
الدليل بمقابلة دليل آخر مانع الاول في ثبوت مقتضاه أى يباينه اتجاهاً
فالاول يقتضى تعلق المعارضة بالمدلول وهو الانسب لهدم الكلام فهي
تسليم السائل دليل المعلن لا بمعنى اعتقاد ثبوت مدلوله لئلا تكون
معارضته تناقضاً بل بمعنى عدم التعرض له نظراً لخلله لديه ويستدل على
ما ينافيه والثاني يقتضى تعلقها بالدليل وهو الاوفق بالمخارقات لان
المتداول تعارض الادلة والانسب للمقام أى بيان الوظائف في الدليل جراً
أو كلا (كما لو ادعى المعلن نفي انسانية شيخ بان قال هذا الشيخ لا انسان لانه
حجر وكل حجر لا انسان فهذا الشيخ لا انسان فيعارضه السائل بان دليلك وان
دل على ما دعيت لكن عندي ما ينفي مدعاك وهو ان هذا الشيخ ناطق وكل
ناطق انسان فهذا اثبات نقيض المدعى . وان قال انه متعجب وكل متعجب
ضاحك بالقوة فهذا الشيخ ضاحك بالقوة فهذا اثبات المساوى له وان قال انه
انسان من بلاد السودان وكل انسان من بلاد السودان زنجي فذلك الشيخ
زنجي فهذا اثبات الاخص منه (ولو استدل الخصم بالفلسفي على كون

العالم قديماً بانه أثر القديم وكل ما هو أثر القديم فهو قديم فالعالم قديم
 فعارضة المتكلم مستدلاً على عدم قدمه بانه متغير وكل متغير ليس بقديم
 فالعالم ليس بقديم فدعوى المعارض التي هي عدم قدم العالم نقیض لدعوى
 المستدل التي هي قدم العالم ولولا استدلال الشافعي على ان الترتيب في الوضوء
 فرض بان الله تعالى ذكر غسل الوجه واليدين ومسح الرأس وغسل الرجلين
 من تبايحرف الواو فيعلم ان تقديم المقدم وتأخير المؤخر فرض فعارضة الحنفی
 مستدلاً على سنية الترتيب فدعوى المعارض التي هي كون الترتيب سنة
 أخص من نقیض دعوى الشافعي الذي هو (أى النقیض) كونه ليس
 بفرض (وانما يقال وان دل ولا يقال وان ثبت أو وان صدق لئلا يلزم ثبوت
 المدلول عنده فهي تسليم الدليل دون المدلول (فان قيل) المدلول لازم
 للدليل فكيف يصح تسليم الملزوم دون اللازم (يقال) تسليمه تلفظاً منخله
 لديه لا لصحته عنده وقد دل التعارض عليه (فان قيل) ان التعارض لا يدل
 على ما فيه من الخلل بل يدل على ان الخلل في أحدهما لا بعينه فيجوز أن
 يكون الخلل في دليل المعارض ويجوز أن يكون في دليل المعلن ولهذا كان
 حكمهما المساواة (يقال) هو كذلك لو لم يدفع المعلن ما يمنع شيء من مقدمات
 دليل المعارض أو نقضه اجمالاً أو التحرير بفعله ذلك يتقوى دليل المعلن
 ويسقط دليل المعارض وإذا لم يفعل شيئاً مما ذكر فللمساواة المذكورة
 أن يغير دليله وتقدم انه ان لم يكن التغير للعجز لا بعد انقطاعا بل قال السعد
 لا بعد انقطاعاً مطلقاً وسيأتي ما للمعلن ان يفعله تطمأ وهناك تأتي بالامثلة
 لذلك ان شاء الله تعالى (وتصوير الاستدلال على فساد المدعى أن يقال ان
 مدعى دليلك هذا قام على نقیضه أو ما يساويه أو الاخص منه مطلقاً دليل
 وكل مدعى هذا شأنه فاسد (وعلى فساد الدليل أن يقال دليلك قام على
 نقیض مدلوله أو ما يساويه أو الاخص منه مطلقاً دليل وكل دليل هذا شأنه
 فهو فاسد فالمعارضة من قبيل النقض باستلزام اجتماع النقيضين

﴿ومباصلة في المقدمة • اذ انها خاصية ليفهمه﴾
 المعارضة في العلة هي المعارضة في المقدمة واطلق على المقدمة علة على
 اصطلاح أهل الأصول وهي أن يقيم السائل دليلا على نفي شيء من مقدمات
 دليل المعلن بعد اثبات المعلن تلك المقدمة بالدليل والتقييد بالبعدية
 احتراز عما اذا أقام الدليل على ذلك قبل الاثبات فانه غصب (وهي بالنسبة
 الى تمام الدليل مناقضة كذا في التلويح) (لكن قال السيد في حاشية شرح
 حكمة العين اذا أورد المعلن مقدمة ولم يتعرض لبيانها بصير كانه يدعي
 بدهاها وذلك بمنزلة البرهان فإزاء إقامة السائل الدليل على فساد ما فعلى
 هذا يخرج عن أن يكون غصبا وبصير وادعى قانون التوجيه وان كان
 ما ذكره غير مشهور فجاوب المناظرين اه من شرح الكتنبوى
 • المعارضة بالقلب والمثل والغير ﴿

﴿فان توافقا بصورة • من شكل اول اذا ما انتظما﴾
 • وبعض مادة كذا في الوسط • فالقلب ذى وان بصورة فقط ﴿
 • والمثل والخلف بدين صوره • غير فذنى أقسامها المشهورة ﴿
 ان اتحد الدليلان المتعارضان في الصورة مثل ان يكون كل منهما من
 الشكل الاول واتحد في بعض المادة وهو الحد الاوسط في الاقترانيات أو
 الجزء المتكرر نفي في قياس الخلف أو اثباتا في القياس المستقيم في
 الاستثنائيات يسمى معارضة بالقلب لقلب الدليل على المعلن فان السائل
 يجعل العلة شاهدة له بعد أن كانت شاهدة عليه • وان اتحد في الصورة
 واختافا في المادة يسمى معارضة بالمثل • وان تغيرا في الصورة سواء تغيرا
 في المادة أو لا يسمى معارضة بالغير (وأدخل بعضهم ما اتحد فيه مادة
 فقط في قسم المعارضة بالمثل • فالعارضة بالقلب • كقول الحنفى الماء
 البالغ قلتين يتنجس بملاقاة النجس لقوله عليه السلام اذا بلغ الماء قلتين لم
 يحمل الخبث أى يضعف عن حمله فيكون مغلوبا (فيعارضة الشافى بأن

الماء البالغ قاتين لا يتجسس بملافة التجسس لقوله عليه السلام اذا بلغ الماء
قلتين لم يحمل الخبث أى لانه لا يقبله ولا ينقلب اليه فلا يتجسس فالدليل ان
متحدان فى الصورة لكونهما من الشكل الاول وفى بعض المادة وهو الحد
الاولى ومثله قول المعتزلى رؤية الله تعالى يوم القيامة غير جائزة لانها
أمر نفاه الله تعالى بقوله لا تدركه الابصار وكل أمر هذا شأنه فهو غير جائز
وعارض الاشعري والماتريدى فقالا هي جائزة لانها أمرى نفاه الله تعالى بقوله
لا تدركه الابصار وكل ما هذا شأنه فهو جائز وهذا فى الاقدانى وأما فى
الاستثنائى فكما لو قال المعتزلى هي غير جائزة لانها لو جازت لما نفاه الله
نفاها وعارض الاشعري والماتريدى فقالا هي جائزة لانها لو امتنعت لما
نفاه الله لكنه نفاه ولو امتنعت لم يفد نفيا سيما الذى بطريق التمدح (تبيينه)
ما ذكر جار على مذهب أهل الأصول ان لو حظ خروج الهيئة عن الدليل
على جعله مركبا من مقدمات مرتبة أما ان اعتبر دخولها فيصالح ان يكون
مثالا لأهل المعقول وأما على جعله مفردا فكأن يقال رؤية الله غير جائزة
لنفيه تعالى اياها بقوله لا تدركه الابصار وعارضان يقال هي جائزة
لنفيه تعالى اياها بقوله لا تدركه الابصار وكفى المغالطات العامة الورود
التي يمكن ان يستدل بها على جميع الاشياء مثل ان يقال الشئ الذى يكون
وجوده وعدمه مستلزما للمطلوب اما موجودا أو معدوما واما ما كان يلزم
ثبوت المطلوب (وتصوره فى الانسان والحيوان بأن يقول الممثل اذا
كان الانسان الذى يستلزم وجوده وعدمه الحيوان ثابتا كان الحيوان
ثابتا لكن أحدهما ثابت فالحيوان ثابت فيعارضه السائل بقوله هذا
الدليل وان دل على ما دعيته لكن عندى ما يدل على خلافه وهو أن
اللاحيوان ثابت لانه اذا كان الشجر الذى يستلزم وجوده وعدمه
اللاحيوان ثابتا كان اللاحيوان ثابتا لكن أحدهما ثابت فاللاحيوان
ثابت (ولو استدلل بها الفيلسوف على قدم العالم بان قال اذا كان الشئ الذى

يستلزم وجوده وعدمه قدم العالم ثابتا كان العالم قديما لكن المقدم حق
فكذا تأليهه • فثبت قدم العالم فيعارضه السني بان يقول العالم حادث لانه اذا
كان الشيء الذي يستلزم وجوده وعدمه حدوث العالم ثابتا كان العالم
حادثا لكن أحدهما ثابت فهو حادث • أو يورد تلك المغالطة على تقيض
مدعى المعلل بصورة أخرى غير ما اختاره المعلل بأن يقال اللاقديم لازم
لذلك الشيء وكل لازم لذلك الشيء ثابت فاللاقديم ثابت فيلزمه العالم ليس
بقديم • أو يقال لو كان العالم قديما لم يكن الشيء الذي يستلزم وجوده
وعدمه حدوث العالم موجودا أو معدوما والتالي باطل فيلزمه أن العالم
ليس بقديم (ومثل أن يقول المستدل ولو على وجود المحال مدعا ثابتا
والالكان تقيضه ثابتا وعلى تقدير ثبوت التقيض يصدق ان شيئا من
الاشياء ثابت فيلزم من هاتين المقدمتين لو لم يكن المدعى ثابتا لكان شيء
من الاشياء ثابتا وينعكس بعكس التقيض على ما ذهب اليه المتقدمون
لو لم يكن شيء من الاشياء ثابتا لكان المدعى ثابتا هذا خلف ضرورة أن
المدعى شيء من الاشياء وهذا المحال غير ناشئ من عكس التقيض ولا من
الصغرى والكبرى ولا من الصورة القياسية وانما يلزم من فرض عدم
المدعى والمستلزم للمحال محال (وكفى المغالطة التي يستدل بها على فوع
واحد من النظريات كقول المعلل كلما اجتمع التقيضان تحقق أحدهما
وكما اجتمع التقيضان تحقق الآخر يتبع من الشكل الثالث موجبة جزئية
لزومية) (ومثل أن يقول المعلل القائل بالاختصاص قائل بالاعم والقائل
بالاعم صادق فالقائل بالاختصاص صادق) (ومثل ان يقول الاختصاص واقع على
تقدير وقوع الاعم والا لازم وقوع تقيض هذا التقدير فيلزم وقوع تقيض
الاعم على تقدير وقوع الاختصاص بعكس التقيض وهو محال فينتبه بزيادة
دليل المعارض بما يفيد تقريرا أو تفسير الابد لا أو تغيير الاتقاد في كون
معارضته قلبا كما صرح به في التلويح • والمعارضه بالمثل كما اذا قال

الفلسفي العالم قديم لأنه أثر القديم (فعارضناه بان العالم حادث لأنه متغير
فالدليلان متحدان صورة لكونهما من الشكل الأول متغيران مادة لتغير
أوساطهما) والمعارضة بالغير كالموافق الحكيم العالم قديم لأنه مستند إلى
القديم وكل ما هو مستند إلى القديم فهو قديم أولاً لأنه أثر القديم ولا شيء من أثر
القديم بمحادثه. فعارضناه بان العالم ليس بقديم لأنه مستند إلى القديم
وكل ما هو مستند إلى القديم فهو حادث أو ولا شيء من أثر القديم بقديم
فالشكلان متغيران صورة لا مادة. ولو عارضناه بأنه أثر المختار ولا شيء من
القديم بأثر المختار أو ولا شيء من أثر المختار بقديم أو بأن العالم ليس بقديم
لأنه متغير ولا شيء من القديم بمتغير فالعالم ليس بقديم فالشكلان متغيران
صورة ومادة (ومثله ما إذا قيل الذهن بسيط لأنه يلاحظ البسيط وكل ما
يلاحظ البسيط بسيط فعروض بان عندنا ما ينافيه وهو أنه كلما كان الذهن
يلاحظ المركب لا يكون بسيطاً لكن المقدم حق فكذلك التالي
المعارضة التقديرية

وإن بتقدير دليل عارضه • قلت تقديرية المعارضة
المعارضة التقديرية هي إبطال النقل المتزن محتم أو المدعى غير المدللين
بأثبات نقيضيهما أو ما يستلزمه بملاحظة الدليل المفروض دلالاته على
عينيهما وإن لم يلاحظ ذلك لا تتصور المعارضة بل يكون غصباً وبما ذكر
تبين أن التقديرية من قبيل نسبة اللازم لأن تقدير الدليل لازم لتلك
المعارضة كما في حسن باشا زاده على الكلبي (والفرق بين النقض
الشبهى والمعارضة التقديرية بعد اشتراكهما في إبطال النقل والمدعى
غير المدللين أن الإبطال في المعارضة بواسطة أثبات نقيضيهما أو ما
يستلزمه بملاحظة دليل مفروض دلالاته عليهما وأما الإبطال في النقض
الشبهى فهو بدون تلك الوساطة والملاحظة بل بخصوص الفساد
دفع المعارضة

﴿والدفع بالمع وبالنقض اشهر • عند المحققين من ذوى النظر﴾
 ﴿وحرروا وأهملوا المعارضة • وهى لدى أهل الأصول ناهضة﴾
 ﴿ودون ذا الحكم بالنساق • تغيير الدليل غير ساقط﴾
 الوظائف من المعلن فى دفع المعارضة اما منع بعض مقدمات دليل المعارض
 الصغرى أو الكبرى حتى فى المعارضة بالقلب اذ دليل المعارض فيها وان
 يكن عين دليل المعلن لفظا إلا أنها مختلفان اعتبارا باختلاف المراد منهما
 مثلا فى المثال الاول منها اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث فسر الخبث
 بالضعف عن حمله وفسره الشافعى بعدم قبوله النجاسة لقوته فقد اختلف
 المعنيان فليست العينية بين الدليلين من كل وجه • واما النقض الاجمالى
 على ما اشهر عند المحققين من أهل النظر • واما التصريح وأهمل المحققون
 من أهل النظر المعارضة على المعارضة (قال حسن باشا زاده فى شرح
 الكتبوى فى تعلق النقض والمعارضة بالمعارضة كلام لكن التحقيق أن
 النقض لاشك فى جوازه عند المحققين من النظار وأما المعارضة فلا تعارض
 لان حكمها المساقطة وهى لا تدفعها • وأما الأصوليون فعلى جوازها
 (واذا لم يفعل شيئا بما ذكره فكون حكمها المساقطة كان له تغيير الدليل
 وتقدم ان السعد أطلق ذلك وغيره فيسده بما اذا لم يكن عن عجز • ومن
 التغيير ما اذا كانت المعارضة فى مقدمة الدليل وأقام المعلن دليلا آخر على
 أصل المدعى لا معارضة على المعارضة اذ معارضة السائل ليست فى أصل
 المدعى (والفرق بين التغيير والمعارضة ان المعلن ان أتى بدليل أقوى من
 دليل المعارض بوصف غير تابع على رأى أهل الأصول أو بدليل يظهر
 منه فساد دليل المعارض على رأى أهل المعقول يكون تغييرا ولا يكون
 معارضة على المعارضة (فان قيل) ان دليل المعلن الثانى فى صورة التغيير
 يعارضه دليل السائل كما يعارض الاول فلا فائدة فى اثبات الدعوى بدليل
 آخر (يقال) لان سلم ذلك اذ يجوز أن يكون الدليل الثانى للمعلن أظهر مادة

وصورة من الأول أو مسلما عند المعارض أو يكون اختلال دليل المعارض
 مستقادا منه بلا خفاء فيه مرض بسببه عن المعارضة فيكون دليل المعلن
 أقوى من دليل المعارض ولو سلم أنه ليس بأقوى منه فيكون مجموع الدليلين
 أقوى من دليل واحد (وايضاح ذلك أن الدليل الثاني يستلزم مدلوله اما
 قطعاً أو ظناً أو عقلاً فالأول القطعي والثاني اما استقراء أو تمثيل والثالث
 الامارة بالمجموع أو بعبارة الأول أقوى من البقية والبقية متساوية بحسب
 النوع لكن قد يكون بعضها أقوى من الآخر بغلبة الظن والأول يكون
 أقوى من مثله بالكثرة والثاني يكون أقوى من مثله بالكثرة
 وبنفسه أيضاً اذا كان الظن في مقدماته أغلب وكذا الثالث لان ما كان
 استقراره أكثر كان أقوى وأما الرابع فيقوى بنفسه وكذا بالكثرة عند
 مجده خلافا لهما وتظهر القوة بخدش دليل المعارض باستلزامه الفساد
 أو الخلف وبهجر المعارض عن دفع منع المعلن شيئاً من المقدمات وتحرير
 المعلن ما به يسقط دليل المعارض مثلاً اذا قال المعلن هذا التصنيف أمر
 ذوال وكل أمر ذي بال يجب تصديره بالحمد فعارض السائل بأن الواجب
 هو التصدير بالبسملة لقوله عليه السلام كل أمر ذي بال لم يبدأ بالبسملة فهو
 بائتر وكلما كان الأمر هكذا لا يجب التصدير بالحمد في المعلن منع ملازمة
 دليل المعارضة بأن يقول لا نسلم أنه كلما كان الواجب هو التصدير بالبسملة
 لا يجب التصدير بالحمد كيف ووجوب شيء لا ينافي وجوب الشيء الآخر
 بالدليل والالتم يجب علينا الاثني واحد (ولمعارض أن يثبت هذه الملازمة
 بأن الابتداء لا يكون الا بشئ واحد فكلما كان الأمر هكذا اذا واجب
 الابتداء بالبسملة لا يجب بالحمد لكن الأمر كذا فينتج اذا واجب الابتداء
 بالبسملة لا يجب بالحمد قسبت الشرطية (وللمعلن أن يمنع هذه المقدمة
 الواضحة قائلاً لا نسلم ثبوت الانحصار المذكور مستنداً بأنه انما يكون
 الأمر كذا اذا اجل الابتداء الواقع في كلا الحدين على الابتداء الحقيقي

والحال ان الباء في قوله بالجملة وبحمد الله صاحبة والملابسة كما في قوله
 تعالى اهبط بسلام أي معه وهي أكثر استعمالا من الاستعانة لاسيما في
 المعاني وما يجري مجراها من الاقوال كما في كليات أبي البقاء في قوله النقض
 بان يقول هذا الدليل مستلزم لعدم صحة الحديث الواو في حق لزوم
 الابتداء بالحد وكل دليل هذا شأنه فاسد فليل السائل فاسد في قوله التحرير
 بان يقول ليكن المراد بما في حديث الجملة الابتداء الاضافي أو المراد بما
 في الحديثين الابتداء العرفي الممتد أو لتكن الباء للاستعانة وحقيقتها
 هنا التوسل بعد دخولها على المشروع فيه الى شرفه والاعتداد بشأنه
 وتجوز الاستعانة بأشياء متعددة فيندفع التعارض بين الحديثين في والمعلل
 أن يتقل من هذا الدليل الى دليل أوضح منه بأن يقول الحكم المذكور
 ثابت لان التصنيف نعمة من آلاء المولى تعالى وكل نعمة كذا يجب أن
 يحمد عليها والتصنيف يجب أن يحمد عليه (لكن يرد على هذا الدليل منع
 تقريره بأن يقال هذا الدليل لا يستلزم المطلوب أعني ان التصنيف
 يجب تصديره بالجد اذ اللازم من هذا الدليل مطلق الحد وهو أعم من
 التصدير والتأخير فكان المطلوب من الدليل غير لازم وكان اللازم منه غير
 مطلوب فلم يتم التقريب (وللمعلل أن يثبت التقريب بان يحرك كلامه من
 الكبرى والدعوى بان يقول قيد أو لا ملحوظ فيهما) ثم بعد هذا التصدير يرد
 المنع على نفس الكبرى من السائل بان يقول لان سلم أن الحمد يجب في
 أول النعمة وانما يجب بعد وصول النعمة الى المنعم عليه وتعامها وليس
 للمعلل أن يبطل هذا السند لانه سند أخص من نقيض المقدمة المتنوعة
 يعني أنه لا يجب ان يحمد عليها أو لا لانه يصدق ويتحقق مع تحقق الواجب
 بعد الوصول ومع انتفاء الواجب أصلا لان السالبة البسيطة لعدم
 استدعائها وجود الموضوع أعم من الموجبة المحصلة ولاشك ان انتفاء
 الاخص لا يوجب انتفاء الاعم والا فلا يتحقق العموم فلا يفيد ابطال السند

الاخص * بل يثبت الكبرى بتحرير الحد الاوسط بأن يقول المراد أن هذا التصديق نعمة مطاوعة الزيادة بمقتضى وعد الله الكريم بقوله تعالى لنن شكرتم لا زيدنكم وكل نعمة كذا يجب تصديرها بالحد لتكون بركة الزيادة شاملة النعمة من أولها الى آخرها (وهذا التحرير تغيير للدليل الاول بنوع زيادة شئ في الحد الاوسط يوجب ايضا حافيه ورفع الابهام عنه لا انتقال الى دليل آخر * والمعلل على قول من يجوز المعارضة أن يعارضه بما تقدم من الدليل المنتقل اليه بأن يقول دليلكم وان دل على ما دعيتم لكن عندنا دليل يدل على خلافه وهو أن التصديق نعمة من آلائه تعالى وكل نعمة يجب ان يحمد عليها أولا لتمام بركته النعمة من أولها الى آخرها اه من الكلنوى وشرحه لحسن باشاراده ملخصا

المعارضة بين الاحكام الشرعية *

في جميع لجهلنا المعارضة * ولم تكن في نفس الامر عارضة * ولا ترى ما بين قطعيين * لكن تكون بين ظنيين * التعارض حقيقة في الكتاب والسنة انما يتحقق اذا انحدر زمان ورودهما والشارع منزعه عن تنزيل دليلين متناقضين في زمان واحد بل ينزل أحدهما سابقا والاخر لاحقا نامخا فاذا جهلنا التاريخ توهمنا التعارض واذا علمنا التقدم والتأخر جهلنا السابق على المنسوخ واللاحق على الناسخ (ولا يقع التعارض بين القطعيين لامتناع وقوع المتناقضين ولا يتصور الترجيح لانه فرع التفاوت في احتمال النقيض * ولا بين معلوم ومظنون أيضا لان المظنون لا يعارض المقطوع فلا يكون الا بين ظنيين

فان تقابل الدليلان ولا * مريح للقرء منهم ما انجلا *
 فذان قد تساقتا ان بقعد * حكم محل زمن أو ذا فقد *
 وانه يكون بين آيتين * أوفى قراءتين أوفى سكتين *
 أو آية وسنة مشهورة * وما لنعمان سوى ذا صورته *

اذا ورد دليلان يقتضي أحدهما عدم ما يقتضيه الآخر فان تساوى
 قوة ولا مرجح لاحدهما فقد تساوتا ان اتحد الحكم والمحل والزمان والا
 فقد التعارض لوجود المخلص وسيأتي بيان ذلك نظماً فنخرج باشتراط
 التساوى في القوة الكتاب أو المتواتر وخبراً لا حاد فلا تعارض بينهما
 لعدم تساويهما في القوة (والمعارضة تكون بين آيتين أو سنتين وسيأتي
 بيانها ما ظمناً * وتكون بين قراءتين في آية واحدة كقراءة في الجهر
 والنصب في قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم فان الاولى تقتضي
 مسح الرجل والثانية غسلها * وبين آية وسنة مشهورة أو متواترة كإني
 المرعاة وشرعها * ولا يكون التعارض في صورة غير ما ذكر عند الحنفية
 فان بآيات لسنة يصار * وان بسنة قياسنا المنار *
 * أو قول صحب فهم في مرتبة * عند السرخسي وفرداً أو جبه *
 * في عمل أي بالتصري ولدى * بحزقة - والاصول قد بدا *
 اذا كانت المعارضة بين الآيات ولم يوجد المرجح ولا المخلص يصار للسنة
 مثاله قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن وقوله تعالى فاذا قرئ القرآن
 فاستمعوا له وأنصتوا كلاهما يناديان المقتدى فتعارضيه مع استوائهما
 فصرنا الى قوله عليه الصلاة والسلام من كان له امام فقراءة الامام قراءة
 له وان كان في السنة صير الى القياس أو قول الصحابي اذ هما في مرتبة
 واحدة عند شمس الاثمة السرخسي وايس ذلك على التخيير بل العمل
 بواحد منهما بالتصري مثاله ما روى التعمان بن شيران النبي صلى الله عليه
 وسلم صلى صلاة الكسوف كما يصلون ركعة ومجدتين وروى عائشة انه
 عليه الصلاة والسلام صلاها ركعتين بأربع ركوعات وأربع سجودات
 قالوا يا أبا عبد الله تعارضنا الى القياس على سائر الصلوات * وعند العز
 بان لم يمكن المصير الى ما ذكره من الاصول أي يقصر الحكم على ما كان
 عليه قبل ورود الدليلين كافي سؤراً الخارج حيث تعارضت الاثار وامتنع

القياس فمن الاخبار ما روى أنس انه عليه الصلاة والسلام نهى عن أكل لحوم الجوار اهلية فانها ربح وما روى انه عليه الصلاة والسلام قال كل من سبهين مالا لمن قال لم يبق من مالى الا هذه الحجرات * وايضا ما روى عبد الله بن أبي أوفى انه عليه الصلاة والسلام حرم لحوم الجوار اهلية يوم خيبر * وما روى غالب بن أبيير انه عليه الصلاة والسلام أباحها فأوجب ذلك اشتباها في لجها فيسألزم منه الاشتباه في سورها لأن فيه لعابها وهو متولد من لجها فأخذ حكمها فقررت الأصول وهو أن يحكم بأن لا يتجسس الماء الطاهر ولا يزول الحدث الحاضر بالوضوء به ولم يحكم ببقاء الطهورة الحاصلة في الأصل لاستلزامه بزوال الحدث اهدار دليل التجاسة بالمرّة بخلاف ما اذا جعل طاهرا غير طهور وروضم التيم اليه

﴿واي يكن بين القياسين وجد * يأخذ بأقل تحريمي المجتهد﴾
 في معارضة القياس القياس لا نسخ ولا تساقط اذ في التصيين انما يقع التعارض للجهل بالناسخ كما تقدم وأما القياسان فكل منهما صواب بالنظر الى الدليل فيكون مفيدا في حق العمل بالتحريم أي باجماع ما شهد له قلبه
 ﴿وباختلاف الحكم بالتوزيع أي * بالفرد من ذين ثبوت بعض شيء﴾
 ﴿وبالعض بالنائي وكل واحد * ناف لما يثبت بالمعاند﴾
 ﴿تعارض نسقي كقسم المدعى * لاثنين بالبرهان كل ادعى﴾
 ﴿أر بتغاير كأي البقره * اثم يمين كاذب مقرره﴾
 ﴿لكسب قلب وفقته المائدة * حيث غموسه للعوائد﴾
 ﴿فاحمل على يوم الجزا المؤاخذه * والتقي في كفارة كس أخذه﴾
 ﴿أعنى بها اطعامه للعشيرة * قتل في معقودة منحصره﴾
 ﴿والعقد قول قد بدا حكمه * مستقبل أوفوا العقود أصله﴾
 ﴿في مذهب النعمان أما الشافعي * فعنده التكفير فيهما رعي﴾
 الخالص من التعارض اما انتقاء الشرط أو وجود المرجح فانتقاء اتحاد الحكم

وقت الحيض وهو عشرة أيام والمشد على أقله كافي التوضيح وفي معنى يتم
ضميره يعود الى الطهر المفهوم من يطهرن

وباختلاف في الزمان اللاحق * ينسخ ما هو الدليل السابق

كما سيجيء اعند اذ ان الحمل * يوضعهما فانها بالفضل

قد نزلت بعد التي في البقرة * فهذه صريحة مغيرة

وقد يرى دلالة مغيرة * كما ظهر عن المبيح أنرا

مثل حديث يغلب الحرام ان * يجتمع الحلال معه فاستثنى

باختلاف الزمان يكون الدليل الثاني تاما الاول صريحا أو دلالة

* فالمرجح كآتي العدة الاولى وأولات الاحمال اجلهن أن يضعن حملهن

والاخرى والذين يتوفون منكم فالاولى من اخيصة عن الثانية فتكون

نامضة لها في حق الحامل المتوفى عنها زوجها والدلالة كما خاطر بؤخر عن

المبيح نقلا بالحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام ما اجتمع الحرام

والحلال الا وقد غلب الحرام الحلال كافي المرأة من بحث المعارضة وبحث

العام (قوله وقد يرى نائب الفاعل المستتر فيه يعود الى اللاحق

ورجع الدليل وصف تابع * والبسط في كتب الاصول واقع

الترجيح في اللغة اثبات الفضل في أحد جانبي المعادلة وصفاء الا يقصد

المماثلة فيه ابتداء كالحبة في العشرة أي العشرة وجبة تقابل العشرة

وترجع عليها باختلاف العشرة ودرهم فلا تقابل بينهما وهكذا الترجيح شرعا

ومنه قوله عليه الصلاة والسلام زن وأرجح نحن معاشر الانبياء وهكذا وزن

أي زد عليه فضلا قليلا يكون تابعا بمنزلة الجود لا قدر ايقصد بالوزن للزوم

الربا وفي الاصطلاح بيان الرجحان أي القوة التي لاحد المتعارضين

على الآخر بوصف تابع أي اقتران الدليل الظني بوصف تابع يقوى به

على معارضة * وخرج بالتابع ما لقوى أحدهما بوصف ذاتي لا تابع

فانه لا يدر رجحانا (فقال ما قوى بوصف تابع ما لو أقام أحد المدعين شاهدين

عدلين والا - ثم مستورين فيرجع العدل لان بالعدل اللام تأثر كدمعنى
 صدق الشهادة فتأكد حجته بشهادتهما بخلاف المستورين والعدل وصف
 تابع * ومثال ما قوى بوصف ذاتي لا تابع النص فانه أقوى بوصف ذاتي من
 القياس لانه من القطعي والقياس أضعف من النص لانه من الظني فلا
 يقال النص راجع على القياس لعدم التعارض بينهما اذ من شروط المعارضة
 التساوي ولا تساوي هنا لقوة النص بوصف ذاتي * وأصل الترجيح إجماع
 الصحابة والسلف على تقديم بعض الأدلة الظنية على البعض اذا اقترن به
 ما يقوى به على معارضته فانهم قدموا خبر عائشة في التقاء الخناتين على خبر
 الانصار انما الماء من الماء * ورجحوا أيضا خبر من روت من أزواجه صلى
 الله عليه وسلم انه عليه الصلاة والسلام كان يهيج جنباه وهو صائم على
 ما روى أبو هريرة عن الفضل بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 قال من أصبح جنباً فلا صيام له * وله أقسام متعددة * فالترجيح
 في الكتاب والسنة * بالمتن كترجيح النص على الظاهر والمفسر على النص
 والمحكم على المفسر والحقيقة على المجاز والصريح على الكناية والعبارة
 على الإشارة والإشارة على الدلالة والدلالة على الإقضاء * وفي السند
 كالترجيح بنفسه الراوى * وفي الرواية كترجيح المتواتر على المشهور
 والمشهور على الأحاد * وفي المروى كترجيح المسموع من النبي صلى
 الله عليه وسلم على ما يحتمل السماع كما اذا قال أحدهما سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وقال الا - ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم * وفي
 المروى عنه كترجيح ما لم يثبت انكاره روايته على ما ثبت * وبالحكم
 كترجيح الحظر على الإباحة * وبالأمر الخارج كترجيح ما يوافق القياس
 على ما لا يوافق له ولكل منها تفاصيل في المطولات * والترجيح في القياس *
 بالأصل أى بحسب أصله فما عرف عليه نصوصها أولى مما عرف إيماء
 ثم في الإيماء يرجع ما يفيد ظناً أغلب وأقرب الى القطع على غيره وما عرف

بالإجماع، طلباير جمع على ما عرف بالمسابقة لمباقيها من الاختلاف * وبقوة
 الأثر أي معنى الجملة كما في الاستحسان والقياس إذا الاستحسان إذا أقوى أثره
 يقدم على القياس * وبقوة ثبات الوصف على الحكم كقولنا في صوم
 رمضان أنه متعين فلا يشترط تعيينه بالنية كالنفل فإنه لتعينه لا يحتاج
 إلى تعيين النية فهو أولى من قول الشافعي أنه فرض فيشترط تعيينه كالقضاء
 (وتوضيحه أن وصف التعيين اعتبره الشارع في الودائع والمغصوب ورد
 المبيع بينهما أسدا فان رد الوديعة والمغصوب متعين فلا يجب أن يعين أن
 هذا الرد الوديعة أو المغصوب وكذا لا يجب التعيين في رد المبيع بيعا
 فأسدا وكذا في الأيمان البراءة عليه متعين فلا يجب عليه تعيين أنه
 فعله لأجل البراءة لكثرة اعتبار الشارع هذا الوصف أعني التعيين في
 سقوط التعيين كالأرض من وصف الفرضية الذي قال به الشافعي في
 الاستدلال على لزوم التعيين لأن تأثير الفرضية في الامتثال لا التعيين
 ولذا جاز الحج بمطلق النية * وبكثرة الأصول التي يوجد فيها جنس الوصف
 وأنواعه كقولنا في مسح الرأس أنه مسح فلا يسن تكراره كسائر
 المسحوبات فهو أولى من قول الشافعي أنه ركن فيسن تكراره كالغسل إذ
 يشهد لتأثير المسح في عدم التكرار أصول كسح الخف والتيمم والجوارب
 والجيرة ولا يشهد لتأثير الركن في التكرار إلا الغسل * وبالعكس أي عدم
 الحكم عند عدم الوصف كقولنا في مسح الرأس أنه مسح فلا يسن تكراره
 فهو أولى لا انعكاسه فإن كل ما ليس بمسح يسن تكراره من قوله ركن فيسن
 تكراره لعدم انعكاسه لأن المضمضة متكررة وليست بركن ٥١ من مرآة
 الأصول المختصرة بزيادة من التوضيح

﴿ المناظرة في التعريف الحقيقي أو الاسمي ﴾

﴿ إن تعبير دعوى به ضمنه * أو فقدت شروطه المربعة ﴾

﴿ ففترد المنوع أما الدفع من * معال فهو بغيره قبل قدز كن ﴾

وفي منع بتسمية أو فصليه * لأنها عن بشر خفيه
 بأن يقول أن هذا حكما * به كذا على اصطلاح الحكماء
 وفي سواء المنع مثل ما مضى * أو غير التعريف أى بالمرتضى
 المنع لا يرد على التعريف الحقيقي والامى لأن من أراد تعريف شئ
 لا يقصد الحكم بثبوته على المعرف بالفتح فلا حمل بينهما حتى يصح منه
 إذا المعرف بالـ كـ مـ ريس يصدد التصديق بثبوته بل يصدد أن ينقش
 بالقول الشارح في ذهن السامع صورة المعرف تفصيلا فلو قال لا نسلم أن
 الإنسان حيوان ناطق جرى ذلك مجرى أن يقال للكاتب لا نسلم كاتبك
 النقش ولا معنى له كافي حاشية المطالع للسيد * إلا أنه يفهم من الحد ضمنا
 الحكم بأن هذا حد وذو النسخ ودقور ود المنع أنما هو باعتبار الحكم الضمني
 فما يجرى على الالسنه من أنا لا نسلم أنه حد فهو منع لذلك الحكم الضمني
 (فيجاب بما علم من صحة النقل والاثبات * وزد عليه أيضا دعوى
 الضمنية في أجزاءه أو بفقد أحد شروط صحته أو حسنه ولنذكرها
 مرتبة فنقول

(المنع في دعوى الجنسية والفصلية)
 إذا قال المعرف بعد الإنسان بالحيوان الناطق مثلا كان في ذلك القول
 الدعوى ضمنا بأن الحيوان جنس والناطق فصل وهما ذاتان للإنسان أو
 قال رسم بكذا كان فيه الدعوى بأن أحدهما أو كليهما من العرضيات أما
 الأول فقيما إذا كان الرسم تاما لأنه مركب من الجنس القريب والخاصة
 وفيما إذا كان الرسم ناقصا لأنه مركب من الجنس البعيد والخاصة وأما
 الثاني فقيما إذا كان الرسم عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة فللسائل
 أن يقول لا نسلم أن هذا حد للإنسان وأن الحيوان جنس والناطق فصل
 له لم لا يجوز أن يكونا عرضيين عامين أو خاصتين لازمتين (وح يجاب
 بمجرد النقل عن اصطلاح الحكماء على أن النوع إذا كان له خواص مرتبة
 كالحيوان والناطق والواحد أقدمها باعتبارها له وذلك أمر تقر به

لا تحقيق اذ هي خفية على البشر فان الحيوان والناطق والضاكن بالنسبة
 للانسان يَحْتَمِلُ كل واحد منها الجنسية والفصلية ولا مقتضى للحكم بجنسية
 الحيوان وفصلية الناطق وخاصة الضاكن الا الاصطلاح فما اعتبره أهل
 الاصطلاح داء خلا في المفهوم الذي هو وحد ذاتي فان كان أعم فهو الجنس
 وان كان مساويا فهو الفصل والاف هو عرض وكذا الذاتيات والعوارض في
 التعريف الاعمى اغماهى بحسب الاصطلاح كقول ابن الحاجب الاعم
 مادل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الازمنة الثلاثة ومن خواصه
 دخول الادم الخ في النقص بعدم الجامعة والمانية في وينقض صحة كل
 منهما بعدم جامعته لافراد المعرف فيما اذا كان أخص منه كتعريف
 الحيوان بما يحرك فكه الاسفل عند الاكل فلا يشمل التماسح أو بعدم
 المانية عن غير افراد المعرف فيما اذا كان أعم منه كتعريف المثلث
 بأنه شكل مضلع فيه دخل المربع مثلا وكل تعريف شأنه كذا فهو فاسد
 (وللمعلل منع الصغرى مستندا بأن الغرض في الاول تمييز الحيوان
 عن الشجر فيما لو اشتبه على السامع لكون كل منهما جسمانيا ما أو الغرض
 بيان الافراد المشهورة ولا يضر في ذلك خروج التماسح اذ هو فرد غير مشهور
 * وفي الثاني بأن الغرض تمييز المثلث عن الدائرة فيما لو اشتبه على السامع
 ولا يضر دخول المربع حيث حصل المطالب وهو خروج الدائرة واذا خلا
 عن غرض مقبول فلا مجال للمنع كالوعرف الانسان بالاخص مطلقا من
 المعرف كالزنجي أو بالمباين له كتعريفه بالملك أو بالاعم مطلقا كتعريفه
 بالحيوان أو بالاعم من وجهه كتعريفه بالحيوان الابيض وقوله حينئذ تغيير
 التعريف في النقص باستلزامه المحال في السائل نقض التعريف باستلزامه
 الدور كتعريف الاب ببن له ابن قال المحقق التفات اناي أحد المتضايقين
 لا يجوز أخذه في تعريف الاخر لان الحد يجب أن يعقل قبل الحدود
 والمتضايقان تعقلهما معا فيوللمعرف منع الاستلزام مثلا لو قال

المعروف الدلالة الوضعية كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم معناه للعلم بوضعه
فقال السائل انه قد حكم في هذا التعريف بأن فهم المعنى يتوقف على العلم
بالوضع ومن المعلوم ان العلم بالوضع يتوقف على فهم المعنى لانه نسبة بين
اللفظ والمعنى فيلزم الدور وهو وان لم يكن واقعا بين أجزاء التعريف الا أنه
واقع بين التعريف والمعرف ~~في~~ فلمعرف منع الاستلزام وهو الصغرى
مستند بتغاير جهتي التوقف وذلك باهر من كل منهما يستلزم الآخر كافي
السيلك وقي على المطول (الاول) تغاير جهتي توقف الفهمين بحسب الزمان
وهو أن فهم المعنى في حال اطلاق اللفظ موقوف على العلم السابق بالتعيين
ومن المعلوم ان ذلك العلم السابق لا يتوقف على فهم المعنى في حال الاطلاق
بل على فهمه في الزمان السابق فلا دور (الثاني) تغاير جهتي توقف
الفهمين بحسب الاطلاق والتقييد وهو أن فهم المعنى من اللفظ موقوف
على العلم بالتعيين وليس العلم به موقوفا على فهم المعنى من اللفظ بل على
فهمه مطلقا ~~في~~ والسائل نقضه باستلزامه التسلسل وكل تعريف
يستلزم التسلسل محال ~~في~~ وللمعرف منع الكبرى مستندا بانه تسلسل
في الامور الاعتبارية * أو الصغرى بانه غير واقع لعدم الترتب أولا نقطاع
~~في~~ والسائل نقضه بانه ليس بأجلى من المعروف (أعم من أن يكون
مساويا له في المعرفة * ضروريا كان كالمضاديين مثل تعريف الاب ببن
له ابن وبالعكس * أو عاדיا كالمضادين مثل تعريف المتحول بما ليس له
سكون وبالعكس وكتعريف الزوج بما ليس بقرد وبالعكس * أو نادرا
اتفاقيا كتعريف الزرافة بحيوان يشبه جلد مجلد الجمل لمن يعرفه وهذا
القيد للاحتراز عن لا يعرف الجمل فانه لا يكون له هذا التعريف مساويا في
المعرفة بل تعريف بالاختي (أو يكون مساويا له في الجهالة كتعريف الرخ
بحيوان يشبه النسر لمن لا يعرفهما (أو يكون أخص منه سواء كان ضروريا
كافي قسمي الدور مثل تعريف الشمس بانه كوكب نهاري ثم النهار بانه

زمان طلوع الشمس فوق الافق هذا في المصرح ومثل تعريف الاثنين بأنه
 زوج أول ثم يعرف الزوج بأنه المنقسم الى المتساويين ثم تعريف المتساويين
 بالشئين اللذين لا ينقص أحدهما عن الآخر ثم تعريف الشئين بالاثنتين
 هذا في المصهرن * أو عا ديا كتعريف النار أى الحرارة السارية في الجربانها
 شئ يشبه النفس في اللطافة وعدم الروية والحركة دائما فان النار متحركة
 بحركة دورية كما ان النفس متحركة بحركة تخيلية الا ان النفس أخفى من
 النار اذا النار يمكن ادراكها بالاحساس دون النفس * أو نادرا اتفاقا
 كتعريف النار بالخفيف المطلق لمن لم يعرف الخفة (أو يكون مباينا له
 كتعريف الانسان بالجحر * وللمعرف التحرير بالاستقلال أو بكونه سندا
 للمنع بحيث يظهر كون التعريف أبلى والاقتضير التعريف كلا أو بعضا
 * التقص باعتبار فقد شرط الحسن * يرد التقص باعتبار دعوى ضمنية
 وهى ان تعريفى عار عن اللفاظ الغريبة ومخالفة القوانين العربية
 أو اللفظ المشترك أو الجاز بدون القرينة المعينة للمعراد (فالاول)
 كتعريف الساربانها اسطقس فوق الاسطقسات فانه لفظ غير مأفوس
 الاستعمال (والثاني) كما اذا اشتغل على الاضمار قبل الذكر أو العطف
 على معجولى عاملين مختلفين أو نحوهما مما يستقصه علماء العربية
 (والثالث) كلفظ العلم في تعريف أى فن باعتبار موضوعه بانه علم
 يبحث فيه عن كذا أو باعتبار غايته بانه علم يعرف به كذا أو بعصم عن كذا
 (والرابع) كتعريف الشجاع بالاسد * وللمعلل أن يجيب في منع عدم
 القرينة عند الاشتراك مستند بان كذا قرينة * وله منع الكبرى
 بأن يقول لا نسلم ان كل تعريف مشتمل على المشترك عند دخوله بقرينة
 ليس بحسن اغمايم ذلك لولم يجوز ارادة كل واحد من معانيه على سبيل
 البسمل أو يقول محمل ذلك اذا لم يكن بين المعانى استلزام (مثلا لو عترف
 علم البيان بانه علم يعرف بمراعاته ايراد المعنى الواحد المدلول عليه

بكلام مطابق لمقتضى الحال بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه (فقال
السائل هذا التعريف مشتمل على المشترك بدون قرينة معينة وكل
تعريف كذلك يذهب حسن التعريف لانه يقع في الحيرة من جهة انه
لا يدري المعنى المراد من المشترك وهذا ينا في الغرض من البيان والكشف
ويبين جهة الاشتغال بأن يقول العلم حقيقة هو الادراك وقد يطلق على
متعلقه وهو المعلوم أى القواعد المعلومة عن الادلة التي يعرف بها ذلك
الابرار اما مجاز مشهور أو حقيقة اصطلاحية وعلى ما هو تابع له في
الحصول ووسيلة اليه في البقاء وهو الملكية كذلك والمراد به أحد
الثلاثة فيلزم على هذا استعمال المشترك في التعريف بلا قرينة معينة
(فلم يعرف أن يقول لانسلم ان كل تعريف مشتمل على المشترك ليس بحسن
اذ محصل ذلك ان لم يكن بين المعاني استلزام أما اذا كان بينهما ذلك كما هنا فانه
يجوز * بيانه أن الملكية كيفية راسخة في النفس يقتدر بها على
ادراكات جزئية والادراكات الجزئية ينشأ عنها القواعد لان القواعد
شأنها ان تحصل من تتبع الجزئيات والقاعدة قضية كلية يعرف
منها أحكام جزئيات موضوعها ضمها الصغرى سهولة الحصول والقواعد
المذكورة ينشأ عنها الملكية بسبب ممارسة النفس لها بالاستنباط فقد
استلزم كل منها الآخر فكانت بمنزلة الشيء الواحد والمقصود حيث
بالتعريف شيء واحد فكانه لا اشتراك كما أفاده السيد كوتى * واذا لم يقيد
السائل بلفظ بلا قرينة فلم يعرف الترديد بأن يقول ان أردت اشتماله
على المشترك بلا قرينة فلا نسلم الصغرى وان أردت اشتماله عليه مطلقا
فالصغرى مسلمة لكن الكبرى ممنوعة * أو يقول ان أردت اشتماله على
مشترك غير جائز ارادة كل من معانيه على سبيل البديل فالصغرى ممنوعة
وان أردت اشتماله عليه مطلقا فالكبرى ممنوعة (والسند للمنع هو جواز
ارادة كل واحد من معانيه على سبيل البديل أو كون معانيه بينها استلزام

أوبيان أن ثمة قرينة دالة على المعنى المراد وهي كذا ^{في} قوله أن يجيب عن
الاعتراض بخلافه القوانين بأن يقول لا نسلم أن كل تعريف مشتمل على
مخالفة القوانين ليس بحسن ^ككيف وهي ليست محصورة في كيفيات
مخصوصة عند الجميع إذ قد يستحسن بعض العرب ما يستقبه الآخرون
أو يمنع الصغرى مستنداً بالتحريز كما سيأتي في بحث العبارة ^{في} والسائل
المعارضه بغير الطريق المشهور فيما إذا ادعى المعلن بأن تعريفه حد حقيقي
وهو أن يقول حدك هذا معارض بالحد الفلاني سواء كان أرفع منه أو
مساوياً له وكل تعريف هذا شأنه باطل لأنه لا يكون الشيء الواحد حقيقتيان
مختلفتان فلا يكون له حدان تامان بحسب الحقيقة لا متساويان صدقاً ولا
متباينان والالتعداد الجنس والفصل انقربان وهو باطل لأنهم اتفقوا
على أن الفصول علل لتفصيل الأجناس وتعيينها وإذا كان فصلان كل منهما
علة للجنس لزم توارد علتين مستقلتين على معلول واحد وهو باطل * مثلاً
لو قال المعرف العلم ما يصح من الموصوف به أحكام الفعل فله معارض أن
يقول أن حدك هذا معارض بأنه الاعتقاد المقضي لسيكون النفس وكل
تعريف هذا شأنه فهو باطل (ومثله لو قال المعلن الإنسان هو الحيوان
الداطق فله معارض أن يقول حدك هذا معارض بأنه متنفس ضاحك وكل
حد هذا شأنه فهو باطل والصغرى في هذا القياس مشتملة على ثلاث
مقدمات كون ما عرّفه المعرف بالكسر معرّفاً بالفتح بما ذكره المعارض
وكون ما ذكره حد أو كونه معارضاً للتعريف الأول (فله معارض أن يمنع
مقدمات المعارض الثلاث * ولو قال تعريفي حد حقيقي رسم لم كون تعريف
المعارض حداً حقيقياً يضام كونه مبيناً باطل تعريف المعلل وانقطع
البحث إذ لا يكون شيئاً واحد تعريفان بحسب الحقيقة متباينان أما لو لم
يبين تعريف السائل تعريف المعلل واعترف المعلن بكون تعريف السائل
حداً حقيقياً فلا يضر إذ يجوز أن يكون شيئاً واحد تعريفان غير

متباينين أحدهما مثلاً تام والآخر ناقص وإن كان أحدهما أو كلاهما
بحسب الاسم فيجوز تباينهما وإن كانا حدين تامين اذ يجوز أن يكون للفظ
الواحد مفهومان متباينان لتعدد وضعه كالعين فإن لكل من معانيها حداً
تاماً باعتبار الوضع وأما الحدود الناقصة فيجوز تعددها مطلقاً ولو لم يدع
المعلل كون تعريفه حداً حقيقياً لا تصح معارضته ولو عورض فله المنع
مستنداً بتعريفه تعريفه

﴿ المناظرة في التعريف اللفظي ﴾

﴿ لفظها يدخل في المقول • والدفع بالتصحيح للنقول ﴾

﴿ والذي اعتبار دعوى ضمنا • فالمدح والدفع كما قدمنا ﴾

للسائل منع التعريف اللفظي بمعنى طلب تصحيحه لأنه داخل في المنقول
(وللمعلل دفعه بتصحيح النقل عن أهل اللغة أو الاصطلاح يعني العرف
العام أو الخاص) (وللسائل أيضاً اعتبار الدعوى الضمنية من المعلل أعني
أن تعريفه مساو للمعرف النقض بأنه غير جامع لأفراد المعرفة إذا كان أخص
منه كالمعرف للهو باللعب فإن اللاعب نوع من اللهو أي اللغو وهو ما لا يكون
فيه فائدة يعتد بها سواء كان فيه لذة أو لا وهو أعم من الكلام وغيره
واللعب ما فيه لذة فهو أخص والنقض بأنه غير مانع أغيار أفراد المعرفة إذا
كان أعم منه كالمعرف السعدان بأنه ثبت فإن السعدان ليس مرادفاً
للنبت بل هو نوع منه مخصوص لشوك زعماء الأبل (ويجيب بأن ذلك مبني
على ما ذهب مجوز به أو بما يقتضيه الحال كما تقدم

﴿ المناظرة في التقسيم ﴾

﴿ يفقد شرط أو بدعي تعتبر • ضمنية نقض ودفعه اشتهر ﴾

تقسيم الكل إلى جزئياته ينقض بفقد أحد شروطه أو باعتبار دعوى
ضمنية فيه ودفعه كما سبق ﴿ النقض بفقد الحصر ﴾ قال الكاتب في حكمة
العين ويشترط في التضاد الحقيقي أن يكون بين الضدين غاية الخلاف

كالسواد والمباض فقال شارحه هذا الشرط يبطل انحصار أقسام التقابل
 في الاربعة يعني التقابل بالعدم والملكية كالعمى والبصر وبالتضاد
 كالاثوة والنبوة وبالايجاب والسلب كقائم وغير قائم وبالتضاد كالسواد
 والبياض لوجود قسم آخر وهو أن لا يكون بينهما غاية الخلاف كالجمرة
 والصفرة والعلامة أنير الدين معنى هذين بالمعانددين (ويجاب عن هذا
 الاعتراض بأنه غير مضر للحكمة لانهم ما ادعوا انحصار التقابل في الاربعة
 اذ ليس لهم دليل على ذلك بل اصطحو ا على انها اربعة أقسام لاحتياجهم
 اليها في العلوم ~~و~~ ومثله لو قال المقسم المعلوم اما موجود أو معدوم فينقضه
 السائل بأن هذا التقسيم غير حاصر لا قسمه لتحقق قسم آخر خارج عن
 الاقسام داخل في المقسم وهو الحال الذي هو لا موجود ولا معدوم فيجيب
 المقسم بمنع الصغرى مستندا بتقرير المقسم هكذا الانسلم فيتحقق قسم آخر
 داخل في المقسم خارج عن الاقسام لم لا يجوز أن يكون المراد من المعلوم
 معنى لا يشمل الحال ولو سلم انه داخل في المقسم فلا نسلم انه خارج عن
 الاقسام لم لا يجوز أن يكون المراد بالموجود معنى شامل للحال وهو الثابت
 وقد يجاب بمنع الكبرى مستندا بتقرير التقسيم هكذا الانسلم أن كل تقسيم غير
 حاصر فهو باطل لم لا يجوز أن لا يكون المراد الحصر بل المراد التوطئة مثلا
 تعريف الموجود والمعدوم تعريفا لفظيا أو المراد ببيان الافراد المشهورة
 للمعلوم أو بتقرير المذهب أي انه مبني على مذهب نفاة الاحوال وهم
 الاشعية ~~و~~ وقد يظن السائل التقسيم الاستقرائي في الواقع المرديين
 في والا ثبات تقسيم عقليا في الحقيقة فينقضه مثلا لو قال المقسم العنصر
 اما أرض أو لا والثاني اما ماء أو لا والثاني اما هواء أو لا وهو التافيقول
 السائل هذا التقسيم غير حاصر لا قسمه لانه مقارن بحوازم قسم آخر داخل
 في المقسم خارج عن الاقسام كالنور والكهرباء وكل تقسيم غير حاصر فهو
 باطل (فيجاب بمنع الكبرى مستندا بتقرير التقسيم بأنه استقرائي لا عقلي

والقسم الذي جوزه أعني النور والكهرباء غير متحقق في الواقع انه من
العنصر والتقسيم الاستقرائي لا يبطل الوجود قسم آخر خارج عن
الاقسام داخل في المقسم في الواقع ويجوز المنع بالترديد بأن يقال ان أردت
بقولك انه يجوز العقل فيه قسم آخر ان هذا التقسيم عقلي فالعنصر
ممنوعة لان هذا التقسيم استقرائي ولا يضر فيه تجويز العقل قسم اذا لم يكن
متحققا في الواقع ومما جوزه غير متحقق في الواقع أنه من العنصر وان أردت
أنه تقسيم استقرائي فالكبرى ممنوعة لان القسم الذي جوزه غير متحقق في
الواقع ولا يبطل الاستقرائي بغير المتحقق وهو في التقسيم النقلي لو قال
المقسم المجاز ينقسم الى مفرد مرسل ومفرد استعارة تصريحية أو ممكنة
والى مركب استعارة تمثيلية فلنائل أن يقول هذا التقسيم غير حاصر
لتحقق قسم آخر داخل في المقسم خارج عن الاقسام وهو المجاز المركب الذي
علاقته غير المشابهة كقول الشاعر

هو اى مع الركب اليمانين مصعد * جنيب وجهي عكاه موقن
فان هذا المركب موضوع للاخبار والعرض منه اظهار التحزن والتصر
المسيبين عن الاخبار على وجه الانشاء بقريضة حال الشاعر وهو كونه
قال هذا البيت وهو في السجى كما يدل عليه ما قبله وهو

عجبت لمسراها و اى تحلست * الى وباب السجى دون مغلق

فهو مجاز الا انه غير داخل في القسمين وكل تقسيم غير حاصر فهو باطل
(ولله قسم منه بأن هذا حصر نقلي ولا يضر فيه وجود قسم آخر في الواقع
تبين وجوده بعد التقسيم المنقول وهو لو قال المقسم الانسان اما فرس
أو زنجي فنقرر بالقض هكذا ان هذا التقسيم غير مانع لذكر الفرس في
الاقسام وهو غير داخل في المقسم ويلزم فيه أن يكون قسم الشيء في الواقع
قسما منه وكل تقسيم شأنه كذلك فهو باطل وانما كان الفرس قسما
للانسان لانها قسمان حقيقيان الحيوان وكل شيئين شأنهما كذلك فهما

متباينان أما الصغرى فيبديهية وأما الكبرى فلان كل قسم بالنسبة الى
القسم الآخر مباين في التقسيم الحقيقي **§** النقض لعدم اختصاصية القسم **§**
لو كان القسم أعم من وجه **§** كما لو قال المقسم الانساب اما أبيض أو
اسود فللسائل النقض بان الاقسام أعم من وجه من المقسم ويلزمه
انقسام الشيء الى نفسه والى غيره وكل تقسيم كذا شأنه فهو باطل **§** فقله علل
المنع بتحرير الاقسام بطريق تقدير المقسم فيها فكأنه قال الانسان الانسان
الايض والانسان الاسود فيكون من قبيل وضع القيد وهو أبيض
واسود موضع القيد وهو انسان أبيض وانسان اسود فيكون القسم
أخص مطلقا **§** مغالطة مشهورة **§** لو قسم المقسم الكلمة الى الاسم والفعل
والحرف فيقول السائل هذا التقسيم باطل لانه تقسيم الشيء الى نفسه والى
غيره لان مورد القسمه كل كلمة وكل كلمة اما اسم أو فعل أو حرف فمورد
القسمه اما اسم أو فعل أو حرف وأيا ما كان يكون تقسيما للشيء الى نفسه
والى غيره **§** وجوابها بطريق الحل أن الكلمة التي هي مورد القسمه أعم
من الاسم والفعل والحرف فان المراد بها مطلق الكلمة من غير نظر الى
كونها اسما أو فعلا أو حرفا أي مورد القسمه هو مفهوم الكلمة والمحكموم
عليه في قوله وكل كلمة اسم أو فعل أو حرف ما صدق عليه مفهومها فلا تلزم
النتيجة لعدم تكرر الوسط اذا المراد من أحدهما المفهوم ومن الآخر ما
صدق عليه المفهوم والتكرر بحسب اللفظ بالتكرر بحسب المعنى فلم يفرق بينهما وقس على
ذلك **§** وفي تقسيم الكل الى أجزائه اذا اتنى الشرط الاول أو الثاني يقال
هذا التقسيم باطل لانه غير حاصر لاقسامه لوجود قسم آخر داخل في المقسم
خارج عن الاقسام أو لوجود قسم آخر خارج عن المقسم داخل في الاقسام
واذا اتنى الشرط الثالث يقال ان فيه تصادق الاقسام واذا اتنى الشرط
الرابع يقال ان الاقسام صادقة على المقسم (فان كان دفعه ممكنا في دفع

بالقياس في ذلك على ما تقدم والا فليغير التقسيم

﴿ المناظرة في المنقول ﴾

﴿ وناقض لا التزام ما نقل * يطلب بالتصحیح ان كان جهل ﴾

النقل الذي لم يلتزم الناقل صحته أى لم يقل وهو صحيح مثلا ولم يجعله مقدمة
للدليل ولم يقم عليه دليلا يطلب تصحيحه ان كان مجھولا أى صدق نسبه الى
المنقول عنه وان كان معلوما علما مناسبا أى مما لا للمطلوب بأن كانا طيبين
أو يقيدين فلا يصح طلب تصحيحه اذ هو مكابرة والتقييد بالناسب احترام
عما اذا كان مطلوب السائل فرق ما عنده كان يطلب اليقين والذي عنده
ظن فالطلب لا ثقل كما اذا قال الناقل قال الشافعي الوضوء يحتاج الى نية لانه
عبادة فيقول السائل اطلب منك تصحيح هذا النقل أولا نسلم ان الشافعي
قال ذلك وليس له ان يقول لان نسلم ان النية شرط في الوضوء (ومطالبة
الناقل بالتصحیح لانه قد يوضع غير المنازع مقام المنازع ويستعمل في أثناء
البحث ما هو مسلم عند ذلك الغير على انه مسلم عند المنازع الزامه بالتغيير
كما اذا قال الناقل العالم حادث خلافا للمتكلمين بحضور فاسق يقول بقدم
العالم فانه يغتر جئت بقول الناقل فيعترف بأن مذهبه مذهب المتكلمين
ثم يقول الناقل في أثناء البحث ان الواجب تعالى فاعل مختار على انه
مذهب المتكلمين ويبنى على ذلك اثبات حدوث العالم بأن القاعل المختار
يفعل بالارادة وكل ما يفعل بالارادة فهو مسبوق بالعدم فقد وضع
المتكلمين القائمين بحدوث العالم مقام الحكماء المنازعين فيه القائمين
بقدمه تغييرا لاحدهم ثم أثبت حدوث العالم بناء على هذه المقدمة المسئلة
عند المتكلمين ولا يسع الفلاسق منها لما أنها مسئلة في المذهب الذي
انقلب اليه وبذلك حصل للقلب في الالزام ومنشؤه عدم طلب التصحيح
﴿ أما اذا التزم الناقل ما نقل فقد صار مدعيا فيتوجه عليه ما يتوجه على
المدعي مثلا لو قال قال الامام ابو حنيفة لا تجب زكاة الفطر على المديون

ثم قال لأن عدم المدار أى العلة فى وجوبها يشمل الفقير والمديون وأثبت
ذلك بالقياس الخلفى هكذا الوجوب الزكاة على المديون لوجبت على الفقير
والثانى باطل بالاجماع فالقدم مثله * بيان الملازمة أنه كلما تحقق
الوجوب على المديون لم يتحقق شمول العدم وكلما لم يتحقق شمول العدم
يتحقق شمول الوجوب ينتج كلما تحقق الوجوب على المديون تحقق شمول
الوجوب فالوجوب على المديون ملزوم لنقيض شمول العدم كفى الصغرى
ونقيض شمول العدم مستلزم لشمول الوجوب كفى الكبرى ثم تجعل
النتيجة صغرى ويضم اليها وكلما تحقق شمول الوجوب تحقق الوجوب على
الفقير ينتج كلما تحقق الوجوب على المديون تحقق الوجوب على الفقير
وهو المطلوب فيكون الوجوب على الفقير من لوازم شمول الوجوب اللازم
لنقيض شمول العدم اللازم للوجوب على المديون ولازم اللازم لازم
ولو بوسائط وأما بطلان اللازم فاجماع (وهذه المقدمات ظاهرة
الاكبرى القياس الاول أعنى قولنا وكلما يتحقق شمول العدم يتحقق
شمول الوجوب * ويانها أن يقال لولم يثبت شمول الوجوب على تقدير
عدم شمول العدم ثبت نقيضه أى عدم شمول الوجوب على ذلك التقدير
والا لا رتفع النقيضان * فإذا لم يتحقق شمول العدم لم يتحقق شمول الوجوب
وهو ينعكس بعكس النقيض الموافق الى قولنا اذا تحقق شمول الوجوب
تحقق شمول العدم وهو محال فشمول الوجوب مستلزم لشمول العدم فى
العكس ولكون ذلك محالاً ثبت المطلوب وهو شمول العدم على تقدير عدم
شمول الوجوب وعليه يلزم انتفاء الافتراق فى عدم الشمول فلا سائل
أن يقول قولكم لولم يثبت شمول الوجوب على تقدير عدم شمول العدم
ثبت عدم شمول الوجوب اتماماً أن يكون المراد منه أنه لو لم يلزم هذا الثبوت
يلزم عدم ثبوت الوجوب اتماماً أن يكون أنه لو لم يثبت ذلك مجرداً عن الزوم
لثبت هذا مجرداً عنه * فان كان المراد الاول فلا نسلم انه اذا لم يكن شمول

العدم مستلزما شمول الوجوب يلزم أن يكون مستلزما لعدم ذلك الشمول
كالإنسان فإنه لم يستلزم أيضا حدث بالفعل ومع ذلك لا يستلزم عدمه وقولكم
والألا ارتفاع النقيضان غير مسلم وإنما يلزم لو كان سلب اللزوم مستلزما لعدم
ثبوت ذلك الشيء وهو ممنوع لجواز أن لا يكون لازما مع ذلك أيكون ثابتا
* وإن كان المراد الثاني كان قولكم والألا ارتفاع النقيضان مسلما لكن
قولكم وهو ينعكس ممنوع لأنه على ذلك التقدير يكون قضية اتفاقية
اللزومية لعدم المناسبة بين تحقق شمول الوجوب وتحقيق شمول العدم مع
أنها لا بد منها كما تقدم في بحث الملازمة والاتفاقية لا تنعكس كما بين في
الميزان (وقال بعضهم الغلط هنا في القضية الحاصلة من انتفاء الكبرى
القائلة إذا لم يتحقق شمول العدم لم يتحقق شمول الوجوب لأن القضية
الحاصلة من انتفاء الموجبة الكلية الازمية تكون قضية فيها سلب
اللزوم وهي هنا قولنا ليس كلما يتحقق شمول العدم يتحقق شمول
الوجوب للزوم السلب أعني قولنا كلما يتحقق شمول العدم لم يتحقق شمول
الوجوب ولو سلم لزوم السلب فهي لم يثبت بها هنا كلية بل هي بها مبهمة
وهي في قوة الجزئية والموجبة الجزئية لا تنعكس عكس النقيض
(واقصر المسعودي على كونه في العكس حيث قال في تصوير المنع لا نسلم
انعكاس قولكم إذا لم يتحقق شمول العدم لم يتحقق شمول الوجوب إلى قولنا
إذا تحقق شمول الوجوب تحقق شمول العدم لم لا يجوز أن لا تنعكس بناء
على أنها جزئية * أو يقول لا نسلم لزوم تلك القضية التي جعلتموها عكسا
وإنما يلزم ذلك أن لو صدقت كلية وهو ممنوع (وجعله شيخ الإسلام في
المكبرى حيث قال ما معناه لا نسلم أنه كلما يتحقق شمول العدم يتحقق شمول
الوجوب والألا لكان شمول الوجوب من لوازم عدم شمول العدم واللازم
منتفأ إذا لو كان شمول الوجوب من لوازم عدم شمول العدم لكان شمول
العدم من لوازم نقيض شمول الوجوب بحكم عكس النقيض أي قولنا كلما

لم يتحقق شعول الوجوب تتحقق شعول العدم وذلك باطل وان نقيض شعول
الوجوب أى عدم تتحقق شعول الوجوب متحقق في الافتراق وأقله في الفغير
مع عدم تتحقق شعول العدم اهـ * ومثال ما اذا جعله مقدمة دليل ما لو قال
العالم حادث قال العلامة الذبي لانه مؤلف من الجزء الذى لا يتجزأ

* وجوز والنقض الشبهى اذا * بدافساد وليعارضه كذا

* أعنى بتقديرية والناقل * يدفع بالتعحيح عنه السائل

* وذا بأن يقيم بانصرح * دليلا او يثبت بالتعحيح

* وجاز تحرير ومنع بالسند * ونقضه الدليل أيضا قد ورد

جوز بعضه في الدليل النقض الشبهى بخصوص الفساد فيما اذا خطأ الناقل
فيه كماله نقل أحد عن الفلاسفة حشر الاجساد فقال السائل هذا
النقل باطل لانه مناف لما هو من ضروريات مذهبهم * وقال المتصوف قال
شيخى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في اليقظة فقال السائل هذا
النقل باطل لانه مخالف للاجماع * وأما النقض بالذات في المذهب الناقل
فليس هو موجها الا اذا استزم حكم المنقول كما في حسن باشا زاده على
الكنبوى (والمعارضة التقديرية كماله قال السائل في المثال المتقدم ان
فرض عندك دليل على صحة تلك فعندى دليل على نقيضها وهو أن رؤية
النبي عليه السلام في اليقظة مخالفة للاجماع * واذ نقل المعلل عن
أهل السنة امتناع رؤية الله تعالى يوم القيامة فتصوير المعارضة فيه
بأن يقول السائل ان نقلك هذا وان فرض أت عندك ما دل عليه
فعندى دليل قائم على خلافه وهو أن علماء التوحيد وعلماء التفسير
وعلماء الحديث صرحوا في كتبهم بأن رؤية الله جائرة بل ستقع ولا بد وكل
نقل هذا شأنه فهو فاسد * وللناقل التعحيح اما باقامة الدليل المصرح به
أو المشار اليه مثلا لو قال الناقل قال الاستاذ الله متكلم بكلام أزل وقال
السائل هذا النقل ممنوع (والاثبات بالدليل المصرح به أن يقول الناقل

ان هذا الكلام مسطور في المقاصد وكل كلام فيه فهو قول الاستاذ
 فينتج هذا الكلام كلام الاستاذ والكبرى نظرية فيثبتها بقوله لان
 هذا الكتاب تأليفه * أو يقول هذا الكلام مسطور في المقاصد وكل
 مسطور فيه فقله صحيح ينتج هذا الكلام نقله صحيح (والاثبات بالدليل
 المشار اليه أن يحضر الناقل الكتاب المنقول منه فان الاحضار بمنزلة
 أن يقال ان هذا الكلام مسطور في هذا الكتاب وكل كلام مسطور فيه
 فهو كلام الاستاذ لان هذا الكتاب تأليفه أو بمنزلة أن يقال ان هذا كلام
 مسطور في هذا الكتاب وكل مسطور فيه فنقله صحيح كافي شرح الوادية
 للآمدى قوله التحرير كقول الناقل قال العلامة الاجماع حجة فانه يكون
 العلامة منقولاً عنه والاجماع حجة منقولاً وقال العلامة الخ نقلًا (فاذا
 قال الخصم لا نسلم فلك بناء على ما فهمه من أن المراد بالعلامة التفتازاني
 عالمًا به لم يقل ذلك القول وانما القائل به غيره فيكون المنع واردا على
 دعوى ضمنية بأن المنقول عنه التفتازاني * فيجاب بتحرير المنقول عنه بأن
 يقول الناقل ان المراد بالعلامة القطب الشيرازي لا السعد التفتازاني
 (وان منع بناء على ما فهمه من أن المراد بالاجماع أي اجماع كان فيكون
 المنع واردا على دعوى ضمنية أن المنقول حجة مطلق الاجماع * فيجاب
 بتحرير المنقول بأن يقول الناقل المراد من الاجماع اجماع المجتهدين
 (وان منع بناء على عدم تصديقه الناقل في نقله من الكتاب كمنزلة الحفظه
 أو لعدم وجوده المنقول فيكون المنع واردا على النقل * قبحه بأن يقول
 الناقل ليس المراد من الكثرة الكتاب المشهور بكتزاله فائق للنسفي بل هو كتاب
 آخر لغيره بخوله المنع مع السد في المثال المتقدم أعني نقل جواز رؤية النبي
 صلى الله عليه وسلم بقطة مقدمة الدليل في النقض قوله لانه أي النقل
 مخالف للاجماع وفي المعارضة قوله لانها أي الرؤية مخالفة للاجماع فيقول
 الناقل لا نسلم ذلك كيف والتبني عليه السلام بجمع سلام من يسلم عليه

* أركب وبالي عليه السلام حتى في قبره برزلا من يسلم عليه وكل من كان كذلك فرويته بقطعة جائزة * وله نقض الدليل بأن يقول الناقل ان دليلك على بطلان رؤية النبي عليه السلام بقطعة جارية رؤية المشايخ الذين نقل عنهم بالقواتر أنها حصلت لهم بقطعة كالأذى ولحسن سيرتهم وظهور الكرامات على أيديهم حصل اليقين بصرفهم فقد تخلف حكم الدليل عنه فيها وكل دليل هذا شأنه فهو باطل * أو ان دليلك يستلزم أن يكون النبي عليه السلام معدوما وهو مخالف للاجماع من أنه حتى في قبره وكل دليل هذا شأنه فهو باطل * (المناظرة في العبارة)

(عبارة فيها انتقاد خلف * قانون نحو مثلا أو صرف)

(جوابه بالنوع والتحرير * لمادة أو مذهب التعبير)

العبارة هي اللفظ رسمي بما العبور المحاطب منه الى المعنى ويمكن أن تكون بمعنى التعبير أى التفسير على حد قوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون وسمى بها اللفظ لانه يفسر مراد المتكلم للسامع مجازا امر سلا علاقة السببية واشتهر أن ناقض العبارة مستدل وموجهها مانع فتنقض العبارة سواء كانت تعريفا أو تقسيما أو دليلا أو مقدمة دليل أو منقولا أو التزام صحة لفظه ومعناه دعوى السائل بطلانها مستدلا بمخالفتها قانون اللغة أو الصرف أو نحوهما من العلوم العربية كما لو قال المعلل

جزى ربه عني عدى بن حاتم • جراء الكلاب العاويات وقد فعل
فيقول السائل هذه العبارات مخالفة لقانون النحو وكل عبارة شأنها كذا فهي فاسدة ويثبت الصغرى بأن أمثلة على الاضمار قبل الذكرك لفظا ورتبة (فيجاب بمنع الصغرى وهي الاشتغال مستدلا بتعريفها أى لا يجوز أن يكون الضمير في جزى ربه راجعا الى الجزاء المفهوم من قوله جزى أى رب الجزاء * أو يمنع تلك الكبرى ويستند بتعريف المذهب الذي بنيت عليه من مذاهب أهل العربية أى لم لا يجوز أن يكون الكلام

مبنيا على ما جوزه الاخفش وابن خني في مثل ذلك

﴿تعين الطريق﴾

﴿ارادة السائل للمعلل * دليلا آخر ا بوصف اكل﴾
 ﴿تعينه الطريق لكر ليس ذا * دأب الذين ناظروا فلينبذا﴾
 هو أن يعترض السائل دليل المعلل بأنه مشتمل على التطويل أو الاختصار
 أو على مقدمة مستدركة أو على الخفاء مما لا يزيل حتمته بل يزيل حسنه وأن
 الاولى له أن يستدل بدليل يريه اياه خال عن المذكورات (فيجاب بأن هذا
 الاعتراض من قبيل تعيين الطريق أي ترجيح الطريق للساؤل فيه وهو
 ليس من دأب المتناظرين لأن وجود الراجح لا يوجب بطلان المرحوح على
 انه ربما يكون ذلك راجعا عند السائل مرجوحا عند غيره لا لاختلاف الآراء
 الا اذا خاف المشهور فیتوجه عليه الاستفسار عن بيان نكته الا يثار

﴿الدخل في الدليل﴾

﴿الدخل في دليلهم أقسام * كفي الدليل غير ما يرام﴾
 ﴿أو هو محتاج الى مقدمه * أولم يكر للمدعي مستلزمه﴾
 ﴿فأول ان كان حشوا مفسدا * فذاك الاستدراك نقض قدماه﴾
 ﴿وان يكر مزيل حسن فهو من * قبيل تعيين الطريق فاستغن﴾
 ﴿والاحتياج ان للاستلزام قد * بدا ففسح أو لحسن فليبرد﴾
 الدخل في الدليل على ثلاثة أقسام (١) قول أنه مشتمل على مقدمة مستدركة
 لا طائل تحتها (الثاني) أنه محتاج الى مقدمة أخرى (الثالث) أنه غير مستلزم
 للمدعي * فالأول ان كان حشوا مفسدا يكون الدخل نقضا بالفساد وان
 كان غيره ففسد بل مزيل لحسن الدليل فيكون من قبيل تعيين الطريق
 وقد مر أنه ليس من دأب المتناظرين * والثاني ان كان الاحتياج من جهة
 حسن الدليل فهو من قبيل تعيين الطريق أيضا فليرد وان كان من جهة
 الاستلزام للمدعي فيرجع الى منع التقريب * والثالث هو منع التقريب

(لكن يتوجب المنع على الدعوى الضمنية بسلامة الدليل عما يزيل حسنة
مثلا لو قال المعلن العالم حادث لانه متغير ومستند الى الفاعل المختار فالمعلن
كأنه ادعى ان دليله غير مشتمل على مقدمة مستدركة دعوى ضمنية
فالسائل أن يعارض بفرض دليل على الدعوى الضمنية فيقول ان
فرض دليل على صحة دعوى الفاعل دليل على خلافها وهو أن في ذلك
قيسدا زائدا وهو قولك ومستند الى الفاعل المختار وكل دليل هذا شأنه
فهو مشتمل على مقدمة مستدركة فدليلك مشتمل على مقدمة مستدركة
فان اعترف به المعلن فقد انقطع البحث والاعتبار بالمناظرة من الطرفين
الى ظهور الصواب **الانتقال من بحث الى بحث**

وليس الانتقال من بحث الى * سواء مع ترك الادفع قبلا
* كدخله في سند وأن منع * صلاح الاستدلال فليدع
* كذا ابطال الصلاحية له * أي إذا عم من نقيض المسألة
* ومنعه الجواز في الجوازي * بسند الجواز كالجوازي
* وطلب الدليل أي على السند * كمنع تنوير الجوازي يرد
* ومنع ما لم يكن كالل دليل من * قطعيه ومنع منع ان يبين
الانتقال من بحث الى بحث آخر ان كان الاثبات به على قصد تسليم المنع
واظهار فساد ما ذكره دفعاتوهم محتمة مثبتا مانعه السائل فهو موجه
في بعض أقسامه أما ان اشتغل به بدون اثبات مانعه السائل فقد عجز عن
اثبات مدعاه وهو على غمائه أنواع (الاول الدخيل في السند) بأنه في
حد ذاته غير مستقيم أي في نظمه خلل لمخالفته القواعد المرعية أو قبح
لمخالفته الجمهور في العلوم العربية سواء كان في متن اللمعة أو قانون شرحها
كالصرف والنحو * أو في معناه فساد مخصوص كاستلزام الدور واجتماع
الضدين وارتفاع النقيضين وصدقهما (الثاني منع صلاحية السند
للسندية) بمعنى طلب الدليل على الصلاحية (الثالث ابطال صلاحية

(السند للسندية) باعتبار الدعوى الضمنية من السائل وهي ان سندی
 صالح للسندية مستند بعمره مطلقاً ومن وجهه أو بما يتقضى
 المنوع لأن كلامها لا يقوى المنع فهو باطل وصف السند لا بطل ذاته
 كما لو قال المعلل هذا الشئ ليس بانسان لانه غير متقضى فقال السائل
 لا نسلم انه ليس بانسان لم لا يجوز أن يكون حيواناً * فقال المعلل صلاحية
 الحيوان للسندية باطلة لانه أعم من المدعى وثبوت الإعم لا يستلزم
 الاخص (وكما لو قال المعلل هذا العدد زوج لانه اثنا عشر وكل اثنى عشر
 زوج فقال السائل لا نسلم صفراً كيف وهذا العدد مساو كسوره فقال
 المعلل ان أردت بمساواته كسوره انه فرد فهو باطل لانه منقسم بمساويين
 وان أردت انه أعم من الفرد والزوج فلا يصلح للسندية لأن السند ما يقوى
 المنع وهذا لا يقويه الا أن ذلك لا ينفع المعلل لانه اذا لم يصلح للسندية بقي
 المنع مجرداً وهو موجه بخلاف ابطال ذاته فيما تقدم فانه ينفعه لكن ليس
 من جهة اخلاء المنع عن السند بل من جهة أن ابطاله يستلزم ابطال نقض
 المنوع فيلزم ثبوت عينه كما تقدم (الرابع منع جواز السند المذكور على
 سبيل الجواز) كما أن يقول السائل لا نسلم هذا لم لا يجوز أن يكون الامر كذا
 فيقول المعلل من باب المقابلة والمجازاة لا نسلم جواز أن يكون الامر كذا
 لم لا يجوز أن يكون كونه كذا امتنعاً وهو غير مسموع لان ما آل المنع الجواز
 وما آل السند الجوازي كذلك والجواز ان ليس بينهما تقابل حتى يلزم من
 ثبوت أحدهما رفع الآخر (الخامس منع السند الجوازي) بمعنى طلب
 الدليل عليه وان كان نظرياً وهو عبث لأن اللازم على المعلل اثبات
 المقدمة المنوعة سواء كان المنع مجرداً أو مع سند وسيأتي ان منع المنع
 لا يوجب اثبات المقدمة المنوعة فتح ما يؤيده لا يوجب ذلك بالاولى
 (السادس منع تنوير السند الجوازي) وهو غير مسموع لانه بدفع مثبت
 السند أو موخجه لا يبطل نقض المقدمة المنوعة حتى يلزم: وثم لا يجب

على السائل اثباته كافي المختارية (السابع منع السند القطعي) الذي لم يذكر على صورة الدليل أما المذكور على صورة الدليل فمعه موجه ويتعين ارجاعه الى مقدمته (الثامن منع ذات المنع) كأن يقول منعت حر دود أو مدفوع وهو مكابرة فلا يسمع لانه تعلق الشك بالشك باعتبار المنشا وذلك أن المنع طلب الدليل ومنشؤه شك المانع ولا معنى للطلب على الطلب

§ الغصب §

- § المنع بالدليل قبل ما مررد * مغلل دليله غصباً بعيداً
- § اذا ادعى الفساد في المقدمة * فمكن لمنع سمعه محققه
- § الا اذا عني استناد القطع * وأنه تقوية للمنع
- § فذا لم يصح يرادى الا فاضل * قد أوجبوا به جواب السائل

الغصب دعوى السائل فساد مقدمة دليل المغلل مع الاستدلال على فساد ما به دليل أو تنبيه قبل استدلال المغلل عليها كما لو قال المغلل الخنفي الزكاة واجبة في حلي النساء لانه متناول النص وهو قوله عليه السلام في الحلي زكاة وكل ما هو متناول النص فهو جائز الا ارادة فهو مراد ينتج ان محل النزاع مراد فقال السائل الشافعي لان سلم أن محل النزاع متناول النص وان سلمناه فلا نسلم أن كل ما هو متناول النص جائز الا ارادة وان سلمناه فلا نسلم أن كل ما هو جائز الا ارادة مراد لانه لو تحققت الارادة لتحقق مع جميع لوازمها من وجود المقتضى وارتفاع الموانع والمنايع هنما وجود وهو قول النبي عليه السلام لازكاة في حلي النساء أو يقول لانه لو كان متناولاً له لتناول اللائى والجواهر لكون المالية مشتركة بينهما ولا يمكن لا يتناولهما ولا ثبت الوجوب فيهما لكن الوجوب مستف للزومه ضرر النقص فيلزم اتقاؤه في الحلي كافي في شرح الكيلاني على آداب السهرقندی (واحرز بدعوى فساد المقدمة عمالو خلا المنع من ذلك فهو ليس بغصب بل هو منع مع السند القطعي سواء ذكرت كبراه أو طويت

كقول السائل لانسلم انه ليس بحيوان كيف وهو متنفس فانه مع الكبري
المطوية ينتج انه حيوان وكقوله لانسلم أن النهار ليس بوجود ~~ك~~ كيف
والشمس طالعة فانه مع الملازمة المطوية أي وكلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود ينتج ان النهار موجود وقس عليهما أما إذا ذكر بطريق
الجواز ~~ك~~ أن يقول لم لا يجوز أن يكون متنفسا لم لا يجوز أن تكون
الشمس طالعة فهو لا ينتج مع المقدمة المطوية إلا الجواز وجواز التقيض
لا يستلزم الحكم بفساد التقيض (ووجه تهمة غصب أن منصب
السائل مطالبة الدليل من معلل على مقدمة دليله ومنصب المعلل التعليل
عليها فإذا ادعى السائل شيئا واستدل عليه فقد غصب منصب المعلل
(وهو غير مسموع لانه اذا جوز الغصب للسائل فالمعلل قد يعرض عن
الاستدلال على ما وقع فيه الغصب من مقدمة دليله ويغصب في مقدمة
دليل السائل الغاصب وهكذا تجري المغاصبة من الطرفين فيبعدان عن
اظهار الصواب في مدعى المعلل لأن الصواب انما يظهر اذا منع السائل
واستدل المعلل الى أن يجرأ أحدهما فلا يجب الجواب * وكون دليل
الغصب معارضا أمر لم يقصده السائل حتى يجب دفعه (وعليه فلو اعتبر
السائل المعارضة بعد اثبات المعلل الممنوع بأن قال دليلك هذا وان دل
على ثبوت الممنوع فعندي ما ينفيه وهو دليل الغصب فينذ يجب على
المعلل دفعه بما يدفع به دليل المعارضة ~~و~~ ويستثنى من عدم سماعه ما اذا
قال السائل بعد ادعاء الفساد أريد المنع مع الاستد بما ذكرته في صورة
الابطال والاستدلال فينذ يستحق الجواب لأن تحرير المراد مستفيض
في المباحثات (فان قيل) لم يجعل النقض الاجالي والمعارضة الحقيقية
غصبين مع انهما استدلال من السائل على فساد المقدمة في ضمن دعوى
فساد مجموع الدليل وقد قلتم ان الاستدلال وظيفه المعلل (يقال) انهما في
الحقيقة غصبان ولكن جواز معامهما ضرورة لان السائل ربما لا يعلم

خلل دليل المعلل على التعيين فيضطر الى النقص أو المعارضة فلو لم يعتبر
وظيفتين موجبتين لاضطر السائل الى قبول دليل باطل في اعتقاده لعدم
تنبه الى فساد مقدمة معينة فيه بخلاف المقدمة المعينة لانه لا ضرورة
تدعو الى الاستدلال على ابطالها لا مكان منعها مع السند القطعي فكان
الاستدلال على ابطالها غصبا غير جائز (تنبه) التقييد بالمقدمة
لاخراج المدعى غير المدلل فان ابطاله بالدليل لا يسمى غصبا بل هو النقص
الشبهى أو المعارضة التقديرية ولاخراج المدعى المدلل فانه لا يصح منعه
الا ان يكون مجازا عن طلب دليل على مقدمة دليله كما تقدم نظما لكن في
الحاشية الالوجية التقييد بالمقدمة بناء على الاغلب ان دعوى فساد
المدعى الغير المدلل مع الاستدلال على الفساد غصب أيضا اه وعليه
فالنقص الشبهى والمعارضة التقديرية غصبان ومال اليه سجا في زاده في
الولدية حيث قال الغصب في عرفهم استدلال السائل على بطلان ما صح
منه فالمعارضة ليست بغصب لانها ابطال الدعوى بدليل بعد استدلال
المعلل عليها وليس منع الدعوى بعد الاستدلال عليها صحيحا وكذا النقص
ليس بغصب لانه ابطال الدليل بدليل ولا يصح منع الدليل اه وقيد
شارحها الا ممدى المعارضة بالحقيقة والنقص بالاجالى قال ومن عم فقد
غفل عن سابق كلامه ولا حقه اه وفي شرح الكتبوى لحسن باشا زاده عند
الكلام على النقص الشبهى قد يقال ان النقص وكذا المعارضة غصب
غير مسجوع لانه استدلال وهو حق المعلل وليس للسائل الا المطالبة وبجواب
بان الكلام مبنى على مذهب مجوزى الغصب لا يقال ان الغصب جائز هنا
للضرورة * لا نأقول لا ضرورة هنا اذ السائل لا يتجاوز ما ان يكون مترددا في
حكم المدعى والنقل أو يحكم بفساده واما ما كان يمكن منعه وطلب بيانه
بخلاف النقصين الحقيقيين اه (أى النقص الاجالى والمعارضة
الحقيقية المصادرة)

- مصادر من يجعل المقدمة * نتيجة أي برديف الكلمة
 • كلاك نقلة وكل الانتقال * تحسرك فذى تحرك يقال
 • أو ذى تضاييف يحدث في لوسط * والثاني في الاكبر اذ به اربط
 • كزيد ابن ثم كل ابن فذو * أب فزيد ذو أب فزيد ذو
 • وذو القياس ان يكن دوريا * حليته قد كان أو شرطيا

المصادر من يجعل احدى مقدمتي الدليل عين النتيجة بتغيير ما وانما اعتبر
 التغيير ليقع الالتباس كأن يقول هذه نقلة وكل نقلة حركة ينتج ان هذه
 حركة فالصغرى هنا عين النتيجة وقد بدل الحركة بما اراد فهو هي النقلة
 * وكان يقول الانسان بشر وكل بشر ففانك ينتج ان الانسان ففانك
 فالكبرى هنا عين النتيجة وقد بدل الانسان فيما ارادفه وهو البشر
 (ومن قبيل جعل احدى مقدمتيه عين النتيجة بتغيير ما كونه النتيجة
 واحدة مقدمتي الدليل متضايقتان فان أحد المتضايقتين في قوة الآخر فاذا
 جعل أحدهما مقدمة من برهان الآخر كان يجعل النتيجة مقدمة من
 برهانها كقولهم هذا ابن وكل ابن ذو أب ينتج هذا ذو أب فقد وضع الابن في
 الحد الاوسط ومضايقه وهو ذو أب في الحد الاكبر (ومن المصادر صاحب
 القياس الدورى وهو الذى يتوقف فيه العلم باحدى مقدمتي الدليل على
 العلم بالنتيجة ففي الجملى كما يقال كل وضوء رافع للحدث وكل ما هو رافع
 للحدث يصح بالنية فكل وضوء يصح بالنية ثم يستدل على قوله كل ما هو
 رافع للحدث يصح بالنية بقوله كل ما هو رافع للحدث وضوء وكل وضوء يصح
 بالنية * وفي الاستثنائى المركب من المتصلة الاتفاقية نحو ان كان
 الانسان ناطقا فالخمار ناهق لكن الانسان ناطق ينتج ان الخمار ناهق
 لأن العلم بصدق المتصلة الاتفاقية متوقف على العلم بصدق التالى فلو
 استفيد العلم بصدق التالى من العلم بصدق الاتفاقية يلزم الدور

المكابرة والمعاندة

﴿مكابر مانع تقصّل بعدما * صحّح ان ناقله ما التزامه﴾
 ﴿ومانع الدليل والمقدمه * ولم يكن عين تلك بالسببه﴾
 ﴿وناقض بدون شاهد ولم * يكن جليسا ما به نقضا حكمه﴾
 ﴿وغارق محبه قول خصمه * أي وفسادا كائنا في حكمه﴾
 ﴿والكل ان لم يدرك قول الآخر * ممّ النزاع بالعناد يا سري﴾

المكابر منع النقل المقارن بالتحصيص اذا لم يلتزم الناقل بحجته ﴿ومنع الدليل
 أو مقدمة غير معينة بمعنى مطالبة الدليل عليه أو عليها﴾ ﴿ومنها منع المدعى
 المدلل بمعنى طلب الدليل عليه من غير تعرض لدليله لان المطلوب حاصل
 الا أن يراد منع مقدمته مجازا في النسبة فيصح ذلك كما تقدم نظما﴾ ﴿ومنها
 نقض الدليل بدون شاهد الا اذا كان البطلان بديهيا كما تقدم عند بيان
 النقض الاجمالي﴾ ﴿ومنها منازعة من يعرف فساد كلامه وصحة كلام
 خصمه﴾ ﴿وكل منهما ان كان لا يدري قول صاحبه وتنازعا فنك المنازعة
 هي المعاندة﴾

﴿المجادلة﴾

﴿وان توجهها الى النسبة لا • ليظهر احقاها متجادلا﴾
 المجادلة توجه المتخاصمين في النسبة بين الشئين لا لاثبات الحق بل لانغام
 المعلن والزام السائل

﴿الجواب الجدلي﴾

﴿ومنه مبنى على ما سلم * ولم يكن في واقع مسلما﴾
 ﴿ومنه ما يثبت بالمغالطة * وبالذي يرى الفساد خالطه﴾
 ﴿وان يكن في واقع ذاهقا * دليلا أو مستندا لأفراقا﴾
 من الجواب الجدلي ما بنى على ما سله السائل بأن أثبت المعلن ما منعه
 السائل بدليل مشتمل على مقدمة مسلمة عند السائل مع علم المعلن بانها
 باطلة وهو جواب الزايم جدلي لا تحقيقي الا انه ينفع المعلن كما تقدم ذلك
 نظما ﴿ومنه الاثبات بالمغالطة سواء كانت في الواقع كذلك أو في اعتقاد
 المعلن﴾ ﴿وكذا اذا دفع المعلن نقض السائل أو معارضته مستدلا أو مستندا﴾

بما يعتقد أن الفساد خالطه وإن يكن في الواقع حقا فهو جواب جدلي

﴿الانحاف والالزام﴾

﴿معل في عجزه الانحاف * وسائل في عجزه الالزام﴾

لا بد في نهاية المناظرة من عجز المعلن عن دفع انتقاد السائل ويسمى انحافا
أو عجز السائل عن اثبات ما انتقده ويسمى الزاما

﴿خاتمة في رموز ضروب الاشكال في القياس الاقتراني الجملي﴾

﴿إن أنت كائنات كريما كهفا * أمرع بما كفى لذاك لطفاف﴾

﴿أما جلا بالود كل بعده * اذ دام بساما لحد سعدة﴾

﴿بدر اذا كثر لطف الفظه * بدا بها لذل كل لطفه﴾

﴿بالوصل جد برغم لاح سیدی * بلاد داعي سلب كل سودد﴾

﴿جيينه اذ كان كالشمس بدا * جن به كل لیب مرمداء﴾

﴿جلا جالا باهرا كجاری * جمها دهاه يت ليله سري﴾

﴿جانب هوى كفاك بدر بارع * جميل وصف كم سناه ساطع﴾

﴿دارك أنا كان كشم برما * دو ما بما كلفت بل بأبرعا﴾

﴿دم جافحا لنصح كل لاثم * دم داعيا كل لطيف سالم﴾

﴿دع هرل بدعه لذی سفاه * دري وما ساد كف دم ساه﴾

﴿دع زاهيا كم مره سعود * دهر حلا لاح به سعود﴾

﴿نغذر موزامن أوائل الكلم * فكل ضرب من حروف قد فهم﴾

﴿فأول للشكل ثم الثاني * للضرب ثم بعد ذين اثنان﴾

﴿هما الصغرى ضربه والكبرى * وخامس نتيجة في الاخرى﴾

﴿فالكاف للموجبة الكلبيه * والسين للسالبة الجزئية﴾

﴿واللام سلب الكل ثم الباء * لموجب الجزئ بها يجاء﴾

﴿في غير رمز أول وثاني * فانها في ذين رمز الثاني﴾

لما كان الناتج من الشكل الاول أربعة ومثلها من الثاني وستة من

الثالث ومثلانية من الرابع والجملة اثنان وعشرون ضربا كان نظمها
 بالصراصة يقع فيه الاشتباه بعسر حفظه فلذلك ذكرته في احد عشر بيتا
 برموز في أوائل الكلمات لكل ضرب خمسة رموز في شطر يمكن بها
 استحضاره بقاية السهولة فان الرمز الاول من كل شطر للشكل والثاني
 للضرب والثالث والرابع للمقدمتين الصغرى والكبرى والخامس للنتيجة
 (فرمز الشكل الاول ألف ورمز الثاني باء ورمز الثالث جيم ورمز الرابع دال
 ورمز الضرب الاول ألف ورمز اشائي باء وهكذا الى الثامن فرمز هاء
 ورمز القضية الموجبة الكاية كاف ورمز السالبة الجزئية سين ورمز
 السالبة الكلية لام ورمز الموجبة الجزئية باء في غير الكلمة الاولى
 أو الثانية فان الباء هناك اشارة الى الثاني شكلا أو ضربا فاذن الباء التي
 للقضية الموجبة الجزئية هي ما كانت في الكلمة الثالثة أو الرابعة
 أو الخامسة من الشطر (فاذا عرفت ذلك وأردت الضرب الاول من
 الشكل الاول مثلا تجده في شطر ان أنت كفاأت كريبا كهفا فالألف في ان
 اشارة الى أن هذا الضرب من الشكل الاول والألف في أنت اشارة الى أنه
 الضرب الاول من الشكل المذكور والكاف في كفاأت اشارة الى أن
 المقدمة الصغرى موجبة كلية وكاف في كريبا اشارة الى أن المقدمة
 الكبرى موجبة كلية أيضا والكاف في كهفا اشارة الى أن النتيجة موجبة
 كلية * ولو أردت معرفة الضرب الثالث من الشكل الرابع تجده في شطر
 دم جانحا لنصح كل لانم فالدال في دم اشارة الى أنه من الشكل الرابع
 والجميم في جانحا اشارة الى أنه الضرب الثالث من الشكل المذكور واللام في
 لنصح اشارة الى أن المقدمة الصغرى سالبة كلية والكاف في كل اشارة
 الى أن المقدمة الكبرى موجبة كلية واللام في لانم اشارة الى أن النتيجة
 سالبة كلية وقس على ذلك (ولفظه ولخطه في بيت بدر اذا كور لظا لفظه
 يسكون الهاء وبت بفتح الموحدة تشديد التاء المشاة المضمومة أي قطع

وكلفت بالبناء المجهول وقبح التاء، وقدم بفتح فسكون العجي عن الكلام
والسهمود بضم السين ورفع الرأس تكبرا وضمير به يعود الى الزاهي
﴿ أمثلة الشكل الاول ﴾ الضرب الاول كل انسان حيوان وكل حيوان جسم
فكل انسان جسم * الثاني كل انسان حيوان ولا شيء من الخيشوان بحجر
فلا شيء من الانسان بحجر * الثالث بعض الحيوان انسان وكل انسان
ضاغط فبعض الحيوان ضاغط * الرابع بعض الحيوان فرس ولا شيء من
الفرس بحمار فبعض الحيوان ليس بحمار ﴿ أمثلة الشكل الثاني ﴾ الضرب
الاول كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحجر فالا شيء من الانسان بحجر
* الثاني لا شيء من الانسان بحمار وكل حجر جاد فلا شيء من الانسان بحجر
* الثالث بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحجر با انسان فبعض الحيوان
ليس بحجر * الرابع بعض الحيوان ليس بمتجيب وكل ناطق متجيب فبعض
الحيوان ليس بناطق ﴿ أمثلة الشكل الثالث ﴾ الضرب الاول كل انسان
حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق * الثاني كل انسان
حيوان ولا شيء من الانسان بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس * الثالث
بعض الحيوان انسان وكل حيوان حاس فبعض الانسان حاس
* الرابع بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بحمار فبعض الانسان
ليس بحمار * الخامس كل انسان حيوان وبعض الانسان متجيب فبعض
الحيوان متجيب * السادس كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس
بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس ﴿ أمثلة الشكل الرابع ﴾ الضرب
الاول كل انسان حيوان وكل متجيب انسان فبعض الحيوان متجيب
* الثاني كل انسان حيوان وبعض الضاحك انسان فبعض الحيوان ضاحك
* الثالث لا شيء من الانسان بحمار وكل متجيب انسان فلا شيء من الجمار
بمتجيب * الرابع كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس با انسان فبعض
الحيوان ليس بفرس * الخامس بعض الحيوان انسان ولا شيء من الجمار

حيوان في بعض الانسان ليس بجماد * السادس بعض الانسان ليس بجماد
وكل متعجب انسان في بعض الجماد ليس بمتعجب * السابع كل انسان حيوان
وبعض الجماد ليس بانسان في بعض الحيوان ليس بجماد * الثامن لاشئ من
الحيوان يجماد وبعض الانسان حيوان في بعض الجماد ليس بحيوان

﴿وتم اعداد الشكل الاول للاول او الثاني او الثالث﴾

﴿واول بلا دليل بعقد * وغيره اليه برهان بارد﴾
﴿بالخلاف أى أخذ نقيض مانج * وجعله صغرى قياس ودرج﴾
﴿فى ضرب الثانى و(جهد) الرابع * وليكن النقيض كبرى الواقع﴾
﴿فى ضرب ثالث الاشكال * و(با) لرابع هذا السؤال﴾
﴿وعكس كبرى الضرب فى الثانى اثنى * برمز (جا) وما برز ثنائى﴾
﴿لثالث الاشكال فى (هزبدا) * ضروب شكل رابع قد بهددا﴾
﴿وعكس ترتيب بعكس الصغرى * وجعلها كبرى وكبرى صغرى﴾
﴿فعكس ناتج ثنائى الثانى * و(ها) بشكل ثالث مدان﴾
﴿ليكن يذنين العكس فى الكبرى وذى * تعود صغرى لا كلام اخذ﴾
﴿وجاء (حاجب) لرابع بلا * عكس لصغرى أو لكبرى فاعقلا﴾
﴿وعكس صغرى ثالث فى (أبجد) * لردها لشكل اول ورد﴾
﴿و(هودج) الرابع قد ردت الى * ثان من الاشكال ضاهى الاول﴾
﴿والعكس للمقدمات قد جلا * فى رابع الرابع والذي تلا﴾
﴿وتم نظم البحث بالتميق * والحمد لله على التوفيق﴾
لما كان الشكل الاول على النظم الطبيعى وهو الانتقال من موضوع
المطلوب الى الحد الاوسط ثم منه الى محموله حتى يلزم منه الانتقال من
موضوعه الى محموله كانت نتيجته ينسب بذاتها لا يحتاج فيه الى بيانها بدليل
ووجه ذلك أن الكبرى فيه دالة على ثبوت حكمها من إيجاب أو سلب لكل
ما ثبت له الاوسط ومن جملة ذلك الاصغر فثبت حكم الكبرى له من غير حاجة

الى فكر ورؤية بخلاف باقي الاشكال فانها تحتاج الى البرهان بردها الى
الشكل الاول اذ الى الثاني اوالى الثالث وذلك بامور خمسة في احدها الخلف
وهو يجري في كل ضرب الشكل الثاني بأن يجعل نقبض النتيجة صغرى
القياس لان نتائج هذا الشكل سالبة فنقيضها وهو الموجبة يضلح لصغروية
الشكل الاول ويجعل كبرى الضرب كبرى لانها الكليتها تصلح لكبروية
الشكل الاول فيقظم منهما قياس من الشكل الاول منتج لما يناقض
الصغرى فيقال في الضرب الاول لو لم يصدق لاشئ من الانسان بحجر
لصدق نقبضه وهو بعض الانسان بحجر فنضم اليه كبرى الضرب وهي
لاشئ من الحجر بحيوان ينتج من رابع الشكل الاول بعض الانسان ليس
بحيوان وهي تناقض الصغرى أعني كل انسان حيوان هذا خلف والخلف
لم يلزم من صورة القياس اذ هي على صورة الشكل الاول فتكون بينة
الاتجاج وليس من الكبرى لانها مفروضة الصدق فأنحصر في أن يكون
من نقبض النتيجة فيكون محالاً فالنتيجة حق ويقاس على هذا باقي ضرب
الشكل المذكور وهو يجري في ثلاثة ضرب من الرابع ومنه الى بحروف
(جهد) فالجيم للثالث والذال للرابع والهاء الخامس فيقال في الضرب
الثالث لو لم يصدق لاشئ من الجراد متعجب لصدق نقبضه أى بعض الجراد
متعجب فتبعله صغرى ونضم اليه كبرى الضرب وهي وكل متعجب انسان
ينتج من ثالث الشكل الاول بعض الجراد انسان فتعكس الى بعض الانسان
جراد وهي تناقض صغرى الضرب المذكور أى لاشئ من الانسان يجراد
هذا خاف وعلى هذا يقاس في الثلاثة الباقية وهو يجري في ضرب الشكل
الثالث لكن بأن يجعل نقبض النتيجة لكليته كبرى وصغرى الضرب
لا يجابها صغرى فيقظم منهما قياس من الشكل الاول منتج لما يناق الكبرى
فيقال في الضرب الاول لو لم يصدق بعض الحيوان ناطق لصدق نقبضه أى
لاشئ من الحيوان ناطق وقد كانت الصغرى كل انسان حيوان فنضم اليها

النقيض كبرى ينتج من ثانی الشكل الأول لاشئ من الانساب بناطق
وهو ثانی كبرى الضرب المذكور أى كل انسان ناطق هذا خلف ومنه
يعلم الباقي من ضروب الشكل المذكور * ويجرى فى ضربين من الشكل
الرابع وهما اللذان يتجهان الى ايجاب ورمز اليهما بحرفى (با) فالالف للأول
والباء للثانى فيجعل نقيض النتيجة اكليته كبرى وصغرى القياس لا يجابها
صغرى فينتج ما ينعكس الى ما ينافى الكبرى * فيقال فى الضرب الأول لولم
يصدق بعض الحيوان متعجب لصدق نقيضه أى لاشئ من الحيوان
متعجب فنجعلها كبرى لصغرى القياس هكذا كل انسان حيوان ولاشئ
من الحيوان متعجب ينتج من ثانی الشكل الأول لاشئ من الانسان
متعجب وتنعكس الى لاشئ من المتعجب بانسان وهو ينافى كبرى الضرب
المذكور أعنى وكل متعجب انسان هذا خلف * ويقال فى الضرب الثانى
لولم يصدق بعض الحيوان ضاحك لصدق نقيضه أى لاشئ من الحيوان
ضاحك فنجعلها كبرى لصغرى القياس هكذا كل انسان حيوان ولاشئ من
الحيوان ضاحك ينتج من ثانی الشكل الأول لاشئ من الانسان ضاحك
وتنعكس الى لاشئ من الضاحك بانسان وهي تناقض كبرى الضرب
المذكور أعنى بعض الضاحك انسان هذا خلف * ولايجرى الخلف فى
الضرب السادس من الشكل الرابع لان نقيض النتيجة فيه ان جعل
كبرى والصغرى من هذا الضرب أعنى بعض الانسان ليس بجاد لاتصلح
لصغروية الشكل الأول لكونها سالبة وان جعل صغرى فلكون عكس
النتيجة جزئية لا ينافى صغرى الضرب المذكور اذ هي جزئية أيضا ولا تنافى
بين الجزئيتين مثلاً لو قيل لولم يصدق بعض الجاد ليس بمتعجب لصدق
نقيضه أى كل جاد متعجب فنجعله صغرى ونضم اليه كبرى الضرب
المذكور أى كل متعجب انسان ينتج كل جاد انسان وعكسها بعض
الانسان جاد وهي جزئية وصغراء بعض الانسان ليس بجاد وهي جزئية

أيضا ولا تنافي بين الجزئيتين * ولا في السابع وهو مثل السادس ولا في الثامن لانا ان جعلنا نقيض النتيجة وهو كل جاد انسان كبرى فنصغري الضرب وهي لاشئ من الحيوان بجماد لا تصلح لصغروية الشكل الاول لكونها سالبة وان جعلنا النقيض صغري فكبرى الضرب وهي بعض الانسان جاد وان لا تصلح لكبروية الشكل الاول (وثانها عكس الكبرى) ويجري في ضربين من اشكل الثاني رمز اليهما بحرفي (جا) فالالف الاول والجميم الثالث فيتردان للشكل الاول وينتجان النتيجةين المذكورتين في الضربين * ففي الاول الكبرى لاشئ من الجرب حيوان اذا عكست صارت لاشئ من الحيوان بحجر واذا ضمت الى الصغري وهي كل انسان حيوان اتجتا مثل نتيجة الضرب المذكور أي لاشئ من الانسان بحجر وهو المطلوب * وفي الثالث الكبرى لاشئ من الجرب انسان والعمل ظاهر ولا يجري في الضرب الثاني من الشكل المذكور لان كبراه وهي كل حجر جاد مثلا اذا عكست صارت بعض الجاد ليس بحجر والجزئية لا تصلح لكبروية الشكل الاول على أن صغراء سالبة فلا تصلح لصغروية الشكل الاول * ومثله الضرب الرابع فان كبراه وكل ناطق متعجب وبعكسها تصير جزئية على أن صغراء وهي بعض الحيوان ليس بمتعجب لا تصلح لصغروية الشكل الاول أيضا لعدم ايجابها ولا يجري في خمسة أضرب من الشكل الرابع رمز اليها بحروف (هزبدا) بتشديد الزاي المصنوعة منونة فالالف الاول والباء الثاني والدال للارابع والهاء للخامس والزاي للسابع فتردد للشكل الثالث فانه اقرب من الرابع اذ الرابع بعيد جدا عن الطبع * فالاول كبراه كل متعجب انسان اذا عكست صارت بعض الانسان متعجب وهي كبرى خامس الثالث * والثاني كبراه بعض الضاحك انسان تنعكس كنفسها أي بعض الانسان ضاحك وهي كبرى خامس الثالث * والرابع كبراه لاشئ من الفرس بانسان اذا انعكست صارت لاشئ من الانسان بفرس وهي

كبرى ثاني الثالث * والخاص كبراه لاثني من الجاد يحوي ان اذا عكست
صارت لاثني من الحيوان يجما دوهي كبرى رابع الثالث * والسابع
كبراه بعض الجاد ليس بانسان اذا عكست صارت بعض الانسان ليس
بجما دوهي كبرى سادس الثالث لكن يشترط في تلك الكبرى أن تكون
احدى الخاصةين أي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة وهما تنعكسان
عرفية خاصة جزئية سالبة أمالو كانت من غيرهما فانه لا تنعكس لكونها
سالبة جزئية * ولا يجرى في الثالث والسادس والثامن من الشكل
المذكور ان يكون كل منها صفرا سالبة ويمتنع سلب صفري الشكل الثالث
* ونالته عكس الترتيب *

ويجى في الضرب الثاني من الشكل الثاني بأن تعكس الصفري ثم تجعل
كبرى وتجعل كبرى الضرب صفري فينتظم قياس على هيئة الشكل الاول
منتج لما ينعكس الى المطلوب فصفري الضرب المذكور لاثني من الانسان
بجما دوهي عكسها لاثني من الجاد بانسان وكبراه وكل حجر جاد فاذا جعلت
الكبرى صفري وعكس الصفري كبرى ينتظم القياس هكذا كل حجر
جاد ولا لاثني من الجاد بانسان ينتج من ثاني الشكل الاول لاثني من الحجر
بانسان وهو ينعكس الى لاثني من الانسان بحجر وهو المطلوب * ولا
يجرى في الضرب الاول من الشكل المذكور لان كبراه سالبة فلا تصلح
لصفروية الشكل الاول وكبراه موجبة كلية وتنعكس جزئية والجزئية
لا تصلح لكبروية الشكل الاول * ولا في الضرب الثالث لان كبراه سالبة
فلا تصلح لصفروية الشكل الاول * ولا في الرابع لان صفرا سالبة
جزئية فلا تصلح لكبروية الشكل الاول * ولا يجى في ضربين من الشكل
الثالث رمز اليهما بحرفي (ها) فالاول والاول والهاء للعامس لكن بأن
تعكس الكبرى ثم تجعل صفري و صفري الضرب كبرى فينتظم قياس من
الشكل الاول منتج لما ينعكس الى المطلوب * فكبرى الضرب الاول كل

انسان ناطق اذا عكست صارت بعض الناطق انسان وصغراه كل انسان
 حيوان فاذا عكس الترتيب انتظم القياس هكذا بعض الناطق انسان وكل
 انسان حيوان ينتج بعض الناطق حيوان وينعكس الى بعض الحيوان
 ناطق وهو المطلوب * وصغرى الضرب الخامس كل انسان حيوان
 لكليتها تصلح لكبروية الشكل الاول وصغراه بعض الانسان متعجب
 لا يجابها بعد عكسها تصلح لصغروية الشكل المذكور أعني بعض المتعجب
 انسان ولا يجرى في الثاني والرابع والسادس من الشكل المذكور لان
 كبرى كل منها سالبة واذا عكست لا تصلح لصغروية الشكل الاول * ولا
 في الثالث لان صغراه جزئية لا تصلح لكبروية الشكل الاول ولا يجرى
 في أربعة ضروب من الشكل الرابع رمزها بالبحر وف (حاجب) فالألف
 للاول والباء للثاني والجيم للثالث والحاء للثامن لكن بدون عكس لاحدى
 المقدمتين بخلاف ما مر * فالضرب الاول كل انسان حيوان وكل متعجب
 انسان اذا عكس ترتيبه صار كل متعجب انسان وكل انسان حيوان ينتج
 من أول الشكل الاول كل متعجب حيوان فاذا عكست النتيجة صارت
 بعض الحيوان متعجب وهو المطلوب * والضرب الثاني كل انسان حيوان
 وبعض الضاحك انسان اذا عكس ترتيبه أنتج من ثالث الاول بعض
 الضاحك حيوان فاذا عكست النتيجة صارت بعض الحيوان ضاحك وهو
 المطلوب * والضرب الثالث لاشئ من الانسان يجمد وكل متعجب انسان
 اذا عكس ترتيبه أنتج من ثانی الاول لاشئ من المتعجب يجمد فاذا عكست
 النتيجة صارت لاشئ من الجمد يتعجب وهو المطلوب * والضرب الثامن
 لاشئ من الحيوان يجمد وبعض الانسان حيوان اذا عكس ترتيبه أنتج
 من رابع الاول بعض الحيوان ليس يجمد فاذا عكست النتيجة صارت
 بعض الجمد ليس بحيوان وهو المطلوب الا أنه يشترط فيه ان تكون النتيجة
 احدى الخاصتين ولا يجرى في الرابع والخامس والسادس لان كبرى كل

منها سالبية فلا تصلح لصغروية الشكل الاول * ولا في السادس لان صفراء
 جزئية فلا تصلح لكبروية الشكل الاول * ورابعها عكس الصغرى *
 ويجرى في أربعة ضروب من الشكل الثالث ومن اليها بحروف (أ ب ج د)
 بفتح اليا فالألف للاول والباء للثاني والجيم للثالث والداال للرباع لان
 صغرى كل منها تكون بعد عكسها موجبة فتصلح لصغروية الشكل الاول
 وكبرى كل منها كلية فتصلح لكبروية الشكل الاول * فالاول صفراء كل
 انسان حيوان اذا عكست صارت بعض الحيوان انسان وكبراه كل انسان
 ناطق وتنتجان من ثالث الشكل الاول بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب
 * والثاني لا يجاب صفراء مع كليتها تصير بعكسها موجبة جزئية * والثالث
 لا يجاب صفراء مع جزئيتها تنعكس موجبة جزئية * ومثله الرابع * ولا
 يجرى في الخامس والسادس من الشكل المذكور اذ كبرى كل منهما
 لكونها جزئية لا تصلح لكبروية الشكل الاول * ويجرى في أربعة ضروب
 من الشكل الرابع ومن اليها بحروف (هـ و د ج) فالجيم للثالث والداال للرباع
 والهاء للخامس والواو للسادس لترتد الى الشكل الثاني فانه قريب من الاول
 ففي ايساغوجي والشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جدا والذي له طبع
 مستقيم وعقل سليم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول اه فاذا عكست
 صغرى كل منها يوجد اختلاف الكيف بين المقدمتين وكلاهما احداهما لكن
 بشرط في جريانه في السادس كون الصغرى من الخاصتين * ولا يجرى في
 الاول من الشكل المذكور لعدم اختلاف الكيف ولا في الثاني لذلك ولعدم
 كلية احداهما ولا في السابع لان صفراء اذا عكست تصير جزئية فلا تصلح
 لكبروية الشكل الثاني ولا في الثامن لان صفراء سالبية واذا عكست تكون
 ايضا سالبية فلا تصلح لصغروية الشكل الاول وان جعلت كبرى بلا عكس
 حصل عكس الترتيب وهو يجرى فيه * وخامسها عكس المقدمتين *
 وهاتان عكس الصغرى ثم الكبرى بالعكس المستوي ليرتد الى الشكل

الاول ويتبع المطلوب ويجرى في رابع الشكل الرابع فان مقدّمته أعني
كل انسان حيوان ولا شيء من القمر من انسان اذا عكست سارتا بعض
الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بقمرس وتنبهان من رابع الاول
بعض الحيوان ليس بقمرس وهو المطلوب (ويجرب في الخامس أيضا اذا
صغراه وان تكن موجبة جزئية الا انها بعكسها تبقى موجبة جزئية فتصلح
لصغروية الشكل الاول وكبراه سالبة كلية اذا عكست تبقى كلية فتصلح
لكبروية الشكل الاول (ولا يجرب في أول الشكل الرابع لان كبراه
موجبة كلية فاذا عكست سارت موجبة جزئية فلا تصلح لكبروية الشكل
الاول * ومثله الثاني * ولا في الثالث لان صغراه سالبة ولا تنقل عن
السلب بعكسها فلا تصلح لصغروية الشكل الاول * ولا في السادس لان
صغراه سالبة جزئية وهي لا تنعكس ولا تصلح لصغروية الشكل الاول
وكبراه اذا عكست سارت جزئية فلا تصلح لكبروية الشكل الاول * ولا في
السابع لان كبراه سالبة جزئية وهي لا تنعكس * ولا في الثامن لان
صغراه سالبة كلية وبالعكسها لا تنقل عن السلب فلا تصلح لصغروية
الشكل الاول (ثمرة في الافتراض)

مما يستدل به على صدق النتيجة في غير الشكل الاول الافتراض مثلا
الضرب الثالث من الشكل الثاني صغراه بعض الحيوان انسان ففرض
ذات الموضوع فيها هو الحيوان ضاحك فكل ضاحك انسان وكل ضاحك
حيوان ثم نجعل المقدمة الاولى صغرى وكبرى الضرب كبرى هكذا كل
ضاحك انسان ولا شيء من الخمر باسان يتبع من أول هذا الشكل لا شيء من
الضاحك حجر ثم بعكس المقدمة الثانية أعني وكل ضاحك حيوان الى بعض
الحيوان ضاحك ونجعلها صغرى ونتيجة قياس الافتراض كبرى هكذا بعض
الحيوان ضاحك ولا شيء من الضاحك بحجر يتبع من رابع الشكل الاول
بعض الحيوان ليس بحجر وهو المطلوب (فالافتراض يكون أبدا من قياسين

أحدهما من شكل الضرب المستدل على صدق نتيجته ولكن من ضرب
أجلى منه كما وقع هنا بالضرب الأول والضرب الثالث من الشكل الثاني
والآخر من الشكل الأول (ويجوز في الضرب الرابع من الشكل الثاني
وضغراء بعض الحيوان ليس بمنجذب وهي سالبة بخزية فلا بد أن تكون
مركبة ليتحقق وجود الموضوع كافي القطب على الشمسية والقضية
المركبة هي عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين بالإيجاب هو السلب وتحقق
وجود موضوع السالبة في الخارج إذا كانت مركبة لما فيها من الإيجاب
ولولا ما تحقق ذلك لأن السالبة لا تقتضي وجود الموضوع في الخارج
* وفي صفري الثالث من الشكل الثالث إلا أن المقدمة الثانية لا تعكس
فيه * وفي صفري الرابع منه * وفي كبرى الخامس إلا أن الكبرى في
القياس الافتراضي هي صفري الضرب لا كبراه ونتيجة الافتراضي تجعل
صفري والمقدمة الثانية بدون عكسها تجعل كبرى * وفي كبرى السادس
منه أن كانت سالبة مركبة ليتحقق وجود الموضوع وليكن هذا آخر
الكلام وقلت مؤرخا حسن الختام

مالذة محمد في الخندريس * أو وصل خود زهه الجليس
أحسن من آداب بحثهما * بها إلى المجد ابن سينا الرئيس
نتيجة منظومة قدحوت * أمثلة فيها هدى من يقيس
لأنه يمكن نظمي لا وختها * نتيجة الآداب در نفيس

٢٠٠ ٢٠٤ ٣٩ ٨٦٣

١٣٠٦

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم والحمد

للرب العالمين أشهد أن لا إله إلا الله

وأشهد أن محمدا رسول الله

ثم

يقول الفقير الى الله تعالى الفتي عبد الملك بن عبد الوهاب الفتي قد فجز
بمحمده تعالى طبع نتيجة الآداب بشرحها كمال المحاضرة في آداب البحث
والمناظرة معصية حسب الاستطاعة بما لدى من مزجاة البضاعة
بالمطبعة الخيرية بجمالية صراحيه تعلق كل من حضرة السيد عمر
حسين الخشاب وحضرة السيد محمد عبد الواحد الطوبى على ذمتي
المشار اليهما في أواخر ربيع الثاني سنة ألف وثمانمائة وستة من الهجرة
التبويه على صاحبها أزكى التحية وقد أرخ عام طبعها الفاضل الذي
سبق البلغة في ميدان البراعة ثم قفل وقد تناول قصب البراعة العلامة
الذي له التأليفات الرائقة والفهامه الذي له التديقات الشائقة من
هو في مصر البيان مهبان وفي حكمة الشرع حسان وفي التنقيب
الامام وفي التحقيق العصام حضرة الشيخ أحمد الزرقاني أبو البقا لازال
للطالين بمعارفه الارتقا فقال

بشرى لكم يا معشر الطلاب * بنتيجه الآداب والآداب
بعقيلة عزت على أشكالكها * وممت على الأضراب والآثراب
سلكت من التحقيق أوضاع مذهب * وحثت من التدقيق كل صواب
ولقد أقر بها عيون أولى النهى * فطن أقر له ذروا الألباب
وأفادنا غرر المسائل جمة * بيض الوجوه كريمة الأحاب
وكذا الذكى الفتى إذا انبرى * لعويصة أهذا الكل بحباب
يا طالبيا للبحث دونك حسن * فنتيجه الآداب خير كتاب
فاظفر بها غراء فاخترة الحلى * من فكر نقاب العلووم نقاب
واذا وصلت لها وهمت لفضلها * في منهج الأطراء والأطراب
قل للذييه الفتى مؤرخا * بل راق طبع نتيجة الآداب

وأرخته الشاعر اليبب والنائر التحيب الذى قضى له بالادب الوافر مذ
 طلع من مهد طالع البدر السافر فطفق ينظم الدرويش والزاهر ودونك
 هذا التقرىظ القائق عقود الجمان فليس الخبر كالعبان حضرة الشيخ أحمد
 أبو علي الأزهرى المصرى لارج كوكب الادب ساريا حيثما سرى فقال

شرح النتيجة قد أضاء سنه * من ماجد فوق السمال سنه
 بجبرته فوق المعارف لجسه * تسخو بها يسواه أو يمناه
 العالم التعسير والبر الذى * ماخاب عاف بالسؤال عناه
 القنى أخوال فصاحة والجا * من أراج الارباء طيب ثناه
 لله ما أباه من شرح زها * كالروض للجاني يطيب جناه
 شرح لادب تنظم عقدها * من كل لفظ زانه معناه
 ما حازه متأدب بقسطره * عن غيره الاوقد أغناه
 أوجاهه منصفير في مبحث * الا وبلغه كمال ميناه
 يا حسنه مذنم طبعها زهرا * والطالب المشغوف قد هناه
 والسعد قال لدى التمام مؤرخا * طبع النتيجة زاهر بسناه

١١٨ ٣١٣ ٨٩٤ ٨١

سنة ١٣٠٦

(تجميع)

صواب	خطأ	مكيفه	سطر
التسلسل	الدور	٧١	٥
المعارضة	المعاوضة	٧٧	١٣
النسبة لل لازم	نسبة لل لازم	٧٧	١٨

﴿فهرسة نتيجة الآداب وشرحها كمال المحاضرة﴾

صفحة	صفحة
٣ علم قرص الشعر	٥١ التحرير
٩ البدعي الجلي	٥٦ مجازاة المصم
١١ الدليل الاصول	٥٧ المقض بأقسامه
١٥ المقدمة أي جزء الدليل	٥٩ الدور والتسلسل
أو شروط الانتاج أو	٦٠ برهان التطبيق بصورته
تمام التقريب	٧٢ المعارضة بأقسامها
١٨ الاستلزام	٨١ المعارضة بين الاحكام الشرعية
٢٢ المدار	٨٧ المناظرة في التعريف
٢٤ التعريف	٩٤ المناظرة في التقسيم
٢٧ التقسيم	٩٨ المناظرة في المنقول
٣٢ آداب البحث	١٠٣ المناظرة في العبارة
٣٣ شروط المناظرة	١٠٤ تعيين الطريق
٣٥ ما تجرى فيه المناظرة	١٠٤ الدخول في الدليل
٣٦ أجزاء البحث	١٠٥ الانتقال
٣٨ وظائف المناظرين	١٠٧ الغصب
٣٩ المناظرة في الدعوى	١٠٩ المصادرة
والدليل والمقدمة	١١٠ المسكوبة والمعاودة
٤٠ السند بأقسامه الجوازي	١١١ الجواب الجلي
والقطعي والجلي	١١٣ خاتمة في رموز صروب الاشكال
٤١ اشتباه المعارض بالمعروض	في القياس الاقترافي الجلي
٤٧ المركب الناقص	١١٥ رد غير الشكل الاول

(علاوة على كمال المحاضرة)

(صحيفة ١٣ سطر ٤) والثاني أعم صوابه والاول أعم فليصلح وفي صحيفة ٣٩ سطر ١ (سؤاله والسند والتحرير) صوابه سؤاله والسند والتحرير فلتكتب الواو والتحرير بالرفع معطوف على ما قبله بحذف حرف العطف

(صحيفة ٤ قوله سابقة) في القاموس درع سابقة تامة طوية والمجلاء من الذروع المحكمة (قوله وذلك يتناقض ظاهرا) هذا ما صرح به الشيخ عبد الهادي نجلاياري في سعاد المطالع وهو مبنى على ان ضمير انقربت أى انشقت للبقايا وأما الوضمن انقربت معنى خرجت وأرجع ضميره للضمير فلا تناقض وانما يكون فيه انتشار الضمائر (صحيفة ٥ قوله دجباء) هى أول الحماق وهى ليلة ثمانية وعشرين وللدججون جمع دجن الباس الغيم الارض وأقطار السماء والمطر الكثير (صحيفة ٦ قوله فى هذه القضية التعريفية) (ان قيل) التعريف من القول الشارح وهو تصور ولا يطلق عليه قضية اذ هى تصديق (يقال) نعم اذا قلنا الانسان حيوان ناطق مثلا كان تعريفا ولا يطلق عليه القضية لكن اذا قلنا تعريف الانسان حيوان ناطق كان هذا المركب قضية وما هنا من هذا القبيل (صحيفة ٧ قوله بضم الميم) أى وفتح الهاء اسم مفعول (صحيفة ١٢ قوله فى المقدمات المرتبة طبعا) (ان قيل) اذا كانت المقدمات مرتبة فترتيبها تحصيل الحاصل (يقال) المراد بالترتيب الطبقي ما يكون فى الواقع بأن يكون محمول الاولى وصفا للموضوع ومندرجا تحت وصف آخر المراد بالترتيب الوضعى ما يكون فى النسبة الكلامية (صحيفة ١٣ قوله مادة وصورة) اشتماله على الشرائط سادة بأن يكون آية او حديثا واشتماله عليها صورة بأن تكون الآية للطلب بالنص مثلا كما فى اقبوا الصلاة أو اللهمى دلالة كافية ولا تنقل لهما أف فانها التهمى دلالة عن ضرب الولدين هذا فى الدليل المتقرد (أما المركب فاشتماله على الشرائط مادة بأن تكون مقدما صادقة واشتماله عليها صورة بأن تكون مرتبة الترتيب

المقدم عند الأصوليين **دقيق** لا **خطا** **المعتبرة** عند المنطقين **سواء**
 وجدت عارضة أو لم توجد **(صحيفة ٣١ قوله كالاتيان في ناطق)** يرفع
 الإنسان على الحكاية وناطق معطوف على حي وعصب معطوف على علم
 وكذا صافيق يحذف حرف الالف في الكل **(صحيفة ٣٢ قوله هذا العنصر)**
 أي ضدية اعتبارية لاتحاد العنصر والاسطقس ذانا واختلافهما اعتبارا
 بالمبدئية في الأول والانتفاء اليه في الثاني **(صحيفة ٣٣ قوله قطعيا أو سواء)**
 القطعي شمل السند الخي فان الثاني نوع من الأول وسوى القطعي الجوازي
(صحيفة ٣٩ قوله تسليمه) معطوف على ما قبله يحذف حرف العطف وكذا
 التعيين * وفيه باسطر ١٧ **(أي أنه لسد ما لازم)** بالبناء للجهول لان
 المدعى بالفتح لازم والدليل ملازم فليضبط كذلك **(صحيفة ٨٠ قوله يعني)**
 انه لا يجب **(تفسير لتقيض المقدمة المنوعة وقوله لانه يصدق الضمير)**
 المنسوب للسند الاخص وقوله لان السالبة البسيطة الخ هي قوله لا يجب ان
 يحمدها أولا وهي تقيض المقدمة المنوعة أعني يجب أن يحمدها أولا
 وقوله أعم من الموجهة المحصلة أي من المقدمة المنوعة وقوله الاخص هو
 قوله انما يجب بعد وصول الخ وقوله الاعم هو تقيض المقدمة المنوعة **(صحيفة ٨١)**
في النظم قوله أو ذا فقد المشار اليه التساقط المفهوم من تساقطا أو
 عاطفة وفقد معطوف على تساقطا أي ان لم يتحدد الحكم والمحل والزمن
 ويفهم هذا الشرط من المقابلة للصورة الاولى **(صحيفة ٨٧ قوله قدر المتنوع)**
 فيه زحاف مزدوج ويسمى انجبل وهو جائز في الرجز كقول ابن مالك
 والعلم يمنع صرفه ان عدلا * كفعل التوكيد أو كثلا
(صحيفة ١١٠ في النظم قوله أو ذي تضاف) بالجر معطوف على برديف
(صحيفة ١١١ في النظم قوله ما ثبت) بضم الباء وضميره للعلل أو
 السائل وقوله بالذي يرى بالبناء للعلوم وضميره للعلل أو السائل أيضا
 والفساد بالنصب مفعول **(صحيفة ١١٥ في النظم قوله تقيض ما نتج)**
 بالبناء للجهول ومثله درج والله سبحانه وتعالى أعلم

